

Distr.: General  
17 February 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون  
البند 152 من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد  
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار  
في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2022  
إلى 30 حزيران/يونيه 2023

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا -	الولاية والنتائج المقررة . . . . .
6	ألف -	لمحة عامة . . . . .
7	باء -	افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة . . . . .
22	جيم -	التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة . . . . .
22	دال -	الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة . . . . .
23	هاء -	أطر الميزنة القائمة على النتائج . . . . .
78	ثانيا -	الموارد المالية . . . . .
78	ألف -	لمحة عامة . . . . .
79	باء -	التبرعات غير المدرجة في الميزانية . . . . .



79	.....	المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة	جيم -
80	.....	عوامل الشغور	دال -
81	.....	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
81	.....	التدريب	واو -
83	.....	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن	زاي -
84	.....	خدمات كشف الألغام وإزالتها	حاء -
85	.....	الأنشطة البرنامجية الأخرى	طاء -
89	.....	المشاريع السريعة الأثر	ياء -
90	.....	تحليل الفروق	ثالثا -
97	.....	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
		موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وما طلبته، في قرارها 298/75، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة	خامسا -
98	.....	الجمعية العامة	ألف -
98	.....	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
109	.....		
			المرفقات
112	.....	التعاريف	المرفق الأول -
114	.....	المخططان التنظيميان	المرفق الثاني -
117	.....		خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، وتبلغ 1 087 084 900 دولار.

وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 1 087 084 900 دولار زيادة قدرها 50 489 300 دولار، أو 4,9 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021 التي بلغت 1 036 595 600 دولار.

وستعمل البعثة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 على تنفيذ الهدف الاستراتيجي العام الذي كلفها به مجلس الأمن في قراره (2021) 2605. وستواصل البعثة الاضطلاع بدورها السياسي في دعم تهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستقدم الدعم للسلطات الوطنية في إجراء انتخابات محلية سلمية وفي التصدي للتهديدات التي تشكلها الذخائر المتفجرة، وستواصل التركيز على حماية المدنيين، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق، وحماية الأمم المتحدة.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 155 من المراقبين العسكريين، و 14 245 من أفراد الوحدات العسكرية، و 600 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 763 من الموظفين الدوليين (منهم 31 موظفا يشغلون وظائف مؤقتة)، و 615 من الموظفين الوطنيين (منهم موظف واحد يشغل وظيفة مؤقتة)، و 294 من متطوعي الأمم المتحدة، و 108 من الأفراد المتقدمين من الحكومات.

ورُبط مجموع احتياجات البعثة المتكاملة من الموارد للفترة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج مصنفةً إلى عناصر (الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية المكلفة بالتوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

أما الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة تتوخى البعثة تحقيقها.

## الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	تقديرات التكاليف		المخصصات (2022/2021)	النفقات (2021/2020)	الفترة
	النسبة المئوية	المبلغ			
4,9	28 076,0	605 014,4	576 938,4	467 679,1	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
3,1	6 872,7	228 668,0	221 795,3	209 224,9	الأفراد المدنيين
6,5	15 540,6	253 402,5	237 861,9	259 413,8	التكاليف التشغيلية
<b>4,9</b>	<b>50 489,3</b>	<b>1 087 084,9</b>	<b>1 036 595,6</b>	<b>936 317,8</b>	<b>إجمالي الاحتياجات</b>
7,2	1 072,5	16 058,7	14 986,2	15 715,1	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>4,8</b>	<b>49 416,8</b>	<b>1 071 026,2</b>	<b>1 021 609,4</b>	<b>920 602,7</b>	<b>صافي الاحتياجات</b>
-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
<b>4,9</b>	<b>50 489,3</b>	<b>1 087 084,9</b>	<b>1 036 595,6</b>	<b>936 317,8</b>	<b>مجموع الاحتياجات</b>

الموارد البشرية<sup>(1)</sup>

متطوعو الأفراد		شرطة وحدات		المراقبون العسكريون		الوحدات العسكرية		الأمم المتحدة		الأمم المتحدة	
الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون	الموظفون
الدوليون	الوطنيون	المؤقتة (ب)	المؤقتة (ج)	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة
<b>التوجيه التنفيذي والإدارة</b>											
263	-	48	3	88	124	-	-	-	-	-	2022/2021
269	-	49	1	92	127	-	-	-	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
<b>العناصر</b>											
الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان											
17 489	-	27	7	30	49	2 420	600	14 187	169	-	2022/2021
17 489	-	27	-	30	56	2 420	600	14 201	155	-	المقترح للفترة 2023/2022
دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة											
158	-	61	31	10	56	-	-	-	-	-	2022/2021
158	-	61	31	10	56	-	-	-	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون											
280	108	13	-	110	49	-	-	-	-	-	2022/2021
280	108	13	-	110	49	-	-	-	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
<b>الدعم</b>											
986	-	132	28	366	416	-	-	44	-	-	2022/2021
1 004	-	144	-	372	444	-	-	44	-	-	المقترح للفترة 2023/2022

الأفراد		شرطة وحدات								
متطوعو المقدمون		المراقبون الوحدات الأمم المتحدة العسكرية المتحدة المشكلة الدوليين المواطنين (ب) المؤقتة (ج) المتحدة الحكومات المجموع								
		المجموع								
19 176	108	281	69	604	694	2 420	600	14 231	169	المعتمد للفترة 2022/2021
19 200	108	294	32	614	732	2 420	600	14 245	155	المقترح للفترة 2023/2022
<b>24</b>	<b>-</b>	<b>13</b>	<b>(37)</b>	<b>10</b>	<b>38</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>14</b>	<b>(14)</b>	<b>صافي التغير</b>

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل 113 من الموظفين الفنيين الوطنيين و 501 من الموظفين في فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة: 31 من الموظفين الدوليين، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولاً - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - لمحة عامة

1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب قراره 2149 (2014). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره 2605 (2021) الذي مدد بموجبه الولاية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف استراتيجي عام هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرها بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ موقف استباقي رادع.

3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة المتكاملة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بهذا الهدف والمبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت هذه الأطر حسب أربعة عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعمليتي السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.

4 - وسيضفي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ أهداف مجلس الأمن في الفترة الزمنية المتوخاة لدوام البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات في فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة المتكاملة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية الخاصة بالتوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021، في إطار كل عنصر على حدة.

5 - وأدرج مجلس الأمن في قراره 2605 (2021) مهام معززة و/أو موسعة على النحو التالي:

(أ) اتخاذ تدابير ملموسة للحد من استخدام القوات المسلحة للمدارس وتفاديه، حسب الاقتضاء، ولردع استخدام أطراف النزاع للمدارس، وتيسير استمرار التعليم في حالات النزاع المسلح؛

(ب) دعم السلطات الوطنية في الوقاية من الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة والتخفيف من آثاره والتصدي له؛

(ج) توفير حماية ومساعدة محددين للنساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بسبل منها إيفاد مستشارين في شؤون الحماية، ومستشارين معنيين بحماية الطفل، ومستشارين معنيين بحماية المرأة، ومستشارين ومنسقين مدنيين وعسكريين للشؤون الجنسانية، إضافة إلى إجراء مشاورات مع المنظمات النسائية، واعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، ويركز على الضحايا في هذا الصدد، لا سيما لتوفير أفضل مساعدة ممكنة لضحايا العنف الجنسي، ودعم مشاركة المرأة في آليات الإنذار المبكر؛

ملاحظة: استُخدمت المختصرات التالية في الجداول: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، خدمة ميدانية؛ خ و، موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

(د) دعم تنفيذ البيان المشترك للأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمنع العنف الجنسي في سياق النزاع والتصدي له ومراعاة هذه الشواغل المحددة في جميع الأنشطة التي يضطلع بها جميع عناصر البعثة، بما يتماشى مع سياسة البعثات الميدانية للأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، والحرص، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على ضمان إدراج مخاطر العنف الجنسي في حالات النزاع في نظام البعثة لجمع البيانات وتحليل التهديدات والإنذار المبكر؛

(هـ) مساعدة السلطات الوطنية في إنجاز "حوار جمهوري" شامل للجميع<sup>(1)</sup> والإعداد لانتخابات محلية سلمية في عام 2022 وإجراؤها، وذلك ببذل المساعي الحميدة، بما في ذلك تشجيع الحوار بين جميع الأطراف السياسية المعنية، بطريقة شاملة للجميع، للتخفيف من حدة التوترات طوال الفترة الانتخابية، وأيضاً بتوفير الدعم الأمني والتشغيلي واللوجستي، وحسب الاقتضاء، الدعم التقني، ولا سيما لتسهيل الوصول إلى المناطق النائية، وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية الدولية؛

(و) دعم السلطات الوطنية في تنفيذ برنامج تدريجي وشامل للجميع ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية يتم من خلاله نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة الأجنبي منهم إلى أوطانهم، والقيام، حسب الاقتضاء، وبالتشاور والتنسيق مع الشركاء الدوليين، بدعم مواقع التجميع الطوعية المؤقتة الممكنة دعماً لإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة والنساء المقاتلات، وضرورة ضمان فصل الأطفال عن هذه القوات والجماعات، وضرورة منع إعادة تجنيدهم، وبما يشمل البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية.

6 - ويوجد مقر البعثة المتكاملة وقاعدة اللوجستيات التابعة لها في بانغي، وسيواصل كل منهما تقديم الدعم لما عدده 139 موقعاً في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. وتتألف مواقع البعثة من 12 موقعاً للمكاتب الميدانية، بما في ذلك في بانغي، وتضم وحدات مدنية وشرطة وعسكرية وغير ذلك من المواقع الميدانية والمواقع المتألفة من وحدات عسكرية وشرطة.

## باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

7 - اتخذت البعثة، بالتعاون مع الجهات الشريكة، عدداً من المبادرات الرئيسية لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ونفذتها إسهاماً في الجهود الرامية إلى تنشيط العملية السياسية، بما في ذلك التحضير لإجراء حوار جمهوري والتقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتعزيز آليات الإنذار المبكر المحلية وآليات الحماية المجتمعية؛ وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقتها؛ وإحراز تقدم في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وشاملة للجميع وشفافة وسلمية وفي الوقت المناسب وذات مصداقية؛ وتحسين أمن المدنيين وحمايتهم وتعزيز سيادة القانون؛ ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتخفيف من حدتها واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها؛ ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإجراء حوار سياسي ومجتمعي؛ وعمليات السلام؛ وبسط

(1) اقترح الرئيس، فوستان أركانج تواديرا، إجراء حوار جمهوري بوصفه مشاركة عامة وشاملة للجميع دون استثناء بشأن قضايا السلام والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية.

وجود الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال زيادة نشر الأفراد المدنيين التابعين للدولة والجهود الرامية إلى استدامة نشر قوات الأمن الداخلي. وواصلت الحكومة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2021-2023 بدعم من الجهات المانحة.

8 - وستسترد البعثة المتكاملة بالدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020 وعدد من جولات الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2021، لتوجيه دعمها للمرحلة المقبلة من عملية إرساء الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتمدت الهيئة الوطنية للانتخابات جدولاً زمنياً موحداً للانتخابات عامي 2022 و 2023 بغرض إجراء الانتخابات المحلية على صعيد البلديات والصعيد الإقليمي، حيث من المتوقع إجراء الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023 على التوالي. وستسبق عملية التصويت عملياتٌ تمهيدية للانتخابات تهدف إلى تعزيز استيعاب العملية للجميع. وستواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم المتكامل للهيئة في التحضير للانتخابات المحلية بما في ذلك في الدوائر الإدارية الجديدة التي أنشئت عملاً بقوانين اللامركزية. وستركز البعثة خلال الفترة 2022/2023 جهودها على تقديم الدعم لتسجيل المرشحين، والتدريب والتربية المدنية، إلى جانب الدعم اللوجستي وتوزيع المواد الانتخابية. وستستمر الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية المطلوبة، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، مع الاستفادة من الاستثمارات المادية والقدرات التي استحدثت من أجل الانتخابات الوطنية لعامي 2020 و 2021. وستواصل البعثة بذل مساعيها الحميدة لإعادة تهيئة بيئة سياسية مواتية، وستساعد الهيئة الوطنية للانتخابات في التخطيط للجوانب العملية والأمنية لتنظيم الانتخابات المحلية، وستواصل الحفاظ على موقف عسكري وشرطي رادع لثني الجماعات المسلحة عن مواصلة عرقلة الانتخابات ووصول المعونة الإنسانية فضلاً عن حماية المدنيين.

9 - ولا يزال السياق الأمني في البلد متضرراً من العنف السياسي الذي بدأ في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الذي شن هجمات على قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، وما تلا ذلك من هجمات مضادة شنتها القوات الحكومية بدعم من أفراد أمن آخرين. وقد اقترن اشتداد النزاع المسلح بتهديد جديد لأمن وسلامة السكان وأفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين تمثل في تصاعد الحوادث الناجمة عن الذخائر المتفجرة في الأجزاء الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن قوات الدفاع الوطني حققت مكاسب في السيطرة على الأراضي في مواجهة الجماعات المسلحة، فإن الحفاظ على هذه المكاسب يظل هشاً وظل نشر قوات الأمن الداخلي في مناطق خارج بانغي محدوداً، وذلك ما يهدد بتبديد أي مكاسب تحققت ويهيئ الظروف لحدوث فراغات أمنية. وحافظت الجماعات المسلحة أيضاً على قدرتها على شن هجمات على السكان المدنيين وتهديدهم. وتظل الحالة الأمنية هشة، لا سيما في غرب البلد وشماله الغربي ووسطه، بسبب استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، خاصة تلك المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وبين قوات الدفاع الوطني بدعم من أفراد أمن آخرين.

10 - وتواصل البعثة المتكاملة تنفيذ ولايتها بأسلوب رادع، بما في ذلك ما يتعلق منها بأمن المدنيين وحمايتهم في بيئة مليئة بالتحديات تتسم بزيادة غير مسبوقه في التهديدات والحوادث العدائية التي ترتكبها قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن ضد البعثة المتكاملة. وستظل هذه الحوادث مصدراً لمخاطر كبيرة على سلامة حفظة السلام وأمنهم وللتحديات المنتسبة أمام تنفيذ ولاية البعثة. وتتعارض هذه الأعمال

مع التزامات الحكومة في إطار اتفاق مركز البعثة المبرم مع البعثة المتكاملة، إذ تحد من حرية تنقل البعثة وتنتهك امتيازاتها وحصانتها وممتلكاتها.

11 - وخلال الفترة 2022/2021، أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني بمساعدة أفراد أمن آخرين إلى ارتفاع حاد في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفي وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع. ونجم معظم الوفيات في صفوف المدنيين عن الاستخدام العشوائي وغير المتناسب والمفرط للقوة، بما في ذلك من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد أمن آخرين. وارتكبت الجماعات المسلحة غالبية انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، بما في ذلك قتل المدنيين، واحتلال البنى التحتية العامة والمساكن الخاصة. ويُتوقع أن تستمر العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة ولجوء هذه الجماعات إلى تغيير أساليبها التكتيكية في شن الهجمات ضد السكان المدنيين ويُتوقع أن يصاحب ذلك تجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب مختلف أطراف النزاع. وستواصل البعثة المتكاملة الدعوة إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين ومساءلة الجناة. وطبقاً للقرار 2605 (2021)، سترصد البعثة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكب في سياق النزاع المسلح، وستساعد في التحقيق فيها وتكفل الإبلاغ عنها. وستساعد البعثة أيضاً سلطات أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع الانتهاكات والتجاوزات بناء على التقدم المحرز في إنشاء لجنة تحقيق خاصة في 4 أيار/مايو 2021.

12 - وفي أعقاب القمة المصغرة لرؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي عُقدت في لواندا في 20 نيسان/أبريل 2021 بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتمدت خريطة طريق مشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في 16 أيلول/سبتمبر 2021 لتنشيط عملية السلام. ودعا رؤساء الدول الحكومة إلى أن تعلن وقف إطلاق النار وأكدوا من جديد استمرار المشاورات مع قادة الجماعات المسلحة من أجل نبذ العنف تماماً. وبناء على ذلك، أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان تواديرا، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وقف إطلاق النار من جانب واحد، ودعا قادة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير إلى الامتثال الكامل لالتزاماتهم وإعطاء فرصة للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وستدعم البعثة عملية السلام عن طريق مواكبة تنفيذ خريطة الطريق المشتركة ضمن الإطار الذي أنشأه اتفاق السلام والذي يمثل المسار الأكثر جدوى صوب تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن طريق دعم رصد وقف إطلاق النار حسبما قرره مجلس الأمن. وستواصل البعثة دعم عمل آليات اتفاق السلام وكفالة تحسين التنسيق على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

13 - ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تُحدث تحديات للبعثة والسلطات الوطنية نظراً لاستمرار انخفاض معدل التطعيم وما تسببت فيه الجائحة من تقادم في أوجه الهشاشة الشديدة أصلاً التي يعاني منها سكان البلد. وستواصل البعثة تعزيز التنسيق مع السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية لتعزيز نظام الرعاية الصحية، ودعم حملات التطعيم، وبناء مراكز العزل وإعادة تأهيلها، وتوعية السكان بالمخاطر المتصلة بكوفيد-19 وبمناخ التطعيم، وإنشاء نظم للفحص الطبي، ودعم تنسيق اتخاذ تدابير فعالة على نطاق الأمم المتحدة للتصدي للجائحة بما ينسجم وإرشادات منظمة الصحة العالمية.

14 - وتشمل الافتراضات التي تقوم عليها أنشطة البعثة المقررة للفترة 2023/2022 ما يلي:

(أ) يُرجح أن تستمر الجهود الرامية إلى تنشيط العملية السياسية. ومن شأن تنفيذ خريطة الطريق المشتركة المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن يساعد على النهوض بمختلف مسارات العملية السياسية، ولا سيما اتفاق السلام؛ والحوار الجمهوري؛ وعملية السلام عموماً التي تهدف إلى توسيع نطاق الحيز السياسي وتعزيز الشمولية. وسيكون التقدم المحرز على هذه المسارات المختلفة متفاوتاً في غياب ملكية وطنية حازمة وغياب الطابع الشمولي في العملية السياسية برمتها. وعلى الرغم من توقع انخفاض الموارد المقدمة من المجتمع الدولي دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الولاية السياسية القوية والمستقلة للبعثة المتكاملة، ومساعدتها الحميدة، ودورها كجهة تنسيق وصلة وصل، ستظل عناصر أساسية لتيسير وحدة واتساق الجهود الرامية إلى توسيع نطاق عملية السلام واستدامتها، وتعزيز التزام جميع الجهات صاحبة المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بمواصلة تنفيذ خريطة الطريق المشتركة، واتفاق السلام وإجراء الحوار الجمهوري؛

(ب) استمرار اتفاق السلام، الذي تكمله خريطة الطريق المشتركة المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بوصفه الإطار الرئيسي للحوار السياسي وتوطيد السلام في البلد، غير أن الإرادة السياسية للأطراف في اتفاق السلام إزاء مواصلة المشاركة في عملية شاملة للحوار والسلام قد تكون محدودة، نظراً لكون تلك الأطراف قد تواصل إظهار عدم الثقة وإعطاء الأولوية للحل العسكري. وقد يتوقف التقدم المحرز صوب بلوغ المراحل الرئيسية المتوخاة في الاتفاق طوال فترة الانتخابات المحلية، بسبب انحراف بعض الجماعات المسلحة عن التزاماتها وتقليص مشاركتها في محاولة للاستفادة من العملية الانتخابية من أجل تحقيق تقدم سياسي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى حالات تأخير في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام والتوصيات التي أسفر عنها التقييم الذي أجرته الحكومة في أوائل عام 2021؛

(ج) ينبغي أن يكون الحوار الجمهوري قد اكتمل، ولكن نطاقه ودرجة شموليته قد يكونان محط انتقاد بالنظر إلى النهج التقييدي للعملية وإحجام المعارضة السياسية والمجتمع المدني عن المشاركة فيها. وقد لا تعالج نتيجة عملية الحوار معالجة كاملة للدوافع الهيكلية للنزاع وأسبابه الجذرية، وقد لا تؤدي إلى تهيئة بيئة سياسية مواتية؛

(د) يُرجح أن تستمر النزاعات المحلية في زعزعة استقرار أجزاء من البلد بحيث تغذيها التوترات الطائفية، واللجوء إلى الأعمال المسلحة والعسكرية، وزيادة وصم المجتمعات المهمشة. وسيلزم تعزيز جهود منع نشوب النزاعات المحلية وتسويتها، سواء في إطار هيكل التنفيذ المحلي لاتفاق السلام أو في إطار آليات الحوار المجتمعي الأطول أجلاً. وفي الوقت نفسه، سيظل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمان عن الترحال الرعوي الموسمي عبر الحدود أيضاً مصدراً للخطر بين مجتمعات الرعاة والمزارعين. ويُرجح أن يستمر تأثير التحديات الأمنية عبر الحدود على الديناميات الإقليمية؛

(هـ) يُرجح أن تواصل قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون العمليات العسكرية المتبقية على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار. ومع ذلك، يُتوقع أن تكون وتيرة هذه العمليات قد تباطأت ونتيجة لذلك، ستكون القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الفاعلة الأمنية الأخرى قد سيطرت على بعض المواقع الاستراتيجية، على الرغم من أنه لا يزال من الصعب توقع تأثيرها واستدامتها. وستظل البعثة المتكاملة هي الطرف الذي يوفر الأمن بحكم الواقع للسكان، ولا سيما منهم الأقليات والفئات الأشد ضعفاً. ومع ذلك، ستظل البعثة تواجه تحديات ناجمة عن العراقيل والانتهاكات التي يتعرض لها اتفاق مركز البعثة

(و) لا يُتوقع أن يحدث تغيير كبير في دوافع النزاعات، بما في ذلك المظالم الاقتصادية والسياسية، التي أدت إلى تشكيل الجماعات المسلحة واستمرارها، وسيوفر ذلك عن استمرار خطر الجماعات المسلحة ووجودها. ويمكن أن تؤدي آثار العمليات العسكرية واستهداف جماعات دينية وإثنية معينة أيضاً إلى تقاوم التوترات المجتمعية، بحيث تؤدي إلى انضمام شباب من تلك المجتمعات إلى الجماعات المسلحة و/أو اندلاع نزاعات طائفية في بعض المناطق؛

(ز) ستكون الأساليب التكتيكية العسكرية قد تطورت، بما في ذلك تزايد استخدام الذخائر المتفجرة الذي يمكن أن يمتد نطاقه إلى أجزاء أخرى من البلد غير الغرب ويشكل تهديداً كبيراً للسكان، ولا سيما النساء والأطفال، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وأفراد الأمم المتحدة، وسيكون له تأثير على تنفيذ العملية السياسية. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي زحزة الجماعات المسلحة عن معاقبتها إلى زيادة استخدامها للمناورات غير القانونية لابتزاز مواطني أفريقيا الوسطى على نحو يعيق حرية تنقلهم؛

(ح) وفقاً للجدول الزمني للانتخابات وفقاً لاتفاق السلام، ينبغي أن يكون الإصلاح التشريعي ذو الصلة قد نُفذ، على الرغم من أن التشريعات المتعلقة باللامركزية يمكن أن تلقى إما تأييداً أو مقاومة على أساس الترتيبات القائمة لتقاسم السلطة على المستوى المحلي؛

(ط) استمرار حاجة الهيئة الوطنية للانتخابات إلى قدر كبير من المساعدة التقنية والدعم التشغيلي واللوجستي من البعثة من أجل إجراء الانتخابات المحلية بفعالية في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023. وستفرض الانتخابات المحلية تحديات وتعقيدات متزايدة بالنظر إلى ارتفاع عدد المرشحين والدوائر الانتخابية. وستكون هناك حاجة إلى الترتيبات المدنية والتوعية على نطاق واسع لدعم فهم السكان المحليين للعملية الانتخابية المحلية واللامركزية. وعلى الرغم من أن الأنشطة المتصلة بالانتخابات المحلية ستظل مشمولة بالحماية وفقاً للحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي، قد يشكل الخطاب المتصل بالانتخابات في بعض الحالات خطاباً كراهية أو تحريضاً علنياً على العنف، مما يتطلب تعزيز الرصد والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثاره؛

(ي) تأمين الموارد اللازمة للحكومة لتيسير إجراء الانتخابات المحلية من الميزانية الوطنية ومساهمات الجهات الشريكة والمانحة الدولية. وستبذل البعثة المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي والأمني، وستتسق كذلك الدعم الدولي للانتخابات بغرض إجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وتتسم بالشمول والمصادقية وحسن التوقيت، عملاً بالقرار 2605 (2021). غير أن فعالية إجراء الانتخابات المحلية قد تتأثر بغياب التوافق السياسي، وما يترتب عنه من انعدام الأمن، وبنقص الموارد، وبطء صرف الحكومة والجهات الشريكة الدولية للأموال، وبمحدودية القدرة التقنية للحكومة؛

(ك) اشتغال المحكمة الجنائية الخاصة بصورة فعالة سيسهم في زيادة عدد الجرائم الخطيرة التي تقوم بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ويمكن من الشروع في مرحلة المحاكمة، مما سيساعد في التصدي لمسائل الإفلات من العقاب التي طال أمدها ودعم المصالحة الوطنية بالتكامل مع المحاكم الوطنية الأخرى والمؤسسات القضائية المعززة. واحتمال أن تلتزم الحكومة بدعم البعثة في إلقاء القبض على الجناة المرعومين ودعم التحقيقات والاحتجاز السابق للمحاكمة، وهو ما من شأنه أن يساعد في التصدي لمسألة الإفلات من العقاب، بالتكامل مع الجهود الأخرى المبذولة في مجال العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية؛

(ل) إحرار الحكومة تقدماً في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وشروعها في تنفيذ توصيات هذه اللجنة، بدعم من السكان، من أجل النهوض بنقصي الحقائق لفائدة ضحايا العنف، ولا سيما النساء والأطفال، وتعزيز المصالحة في البلد؛

(م) استمرار البلد في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، بدعم من الجهات الشريكة الدولية ورهنا بالحالة الأمنية، بغرض تهيئة فرص زيادة بسط سلطة الدولة. بيد أن نشر أفراد الأمن وسيادة القانون وكذلك الإدارة المدنية في جميع أنحاء البلد خارج العاصمة سيظل محدوداً. وستظل المشاكل الهيكلية، بما في ذلك نقص البنى التحتية، ونقص مرافق الدفع، ونقص الرقابة، تشكل تحدياً أمام الوجود الفعال والمستدام لسلطة الدولة؛

(ن) إسهام زيادة عدد اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة مع البلدان المجاورة في تعزيز معالجة أبعاد النزاع العابرة للحدود الوطنية. ومواصلة عقد اجتماعات فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الإقليمية الشريكة، بما ييسر استمرار المشاركة الإقليمية في عملية السلام والعملية السياسية؛

(س) توقع إحرار البعثة تقدماً في تنفيذ التوصيات المنبثقة من مختلف الاستعراضات بشأن تحسين أداء البعثة، مع التركيز بوجه خاص على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واحتمال أن تلقي حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد البعثة بظلالها على تنفيذ الولاية؛

(ع) تراجع نقشي جائحة كوفيد-19 والمخاطر التي تشكلها، ولكن وجود الفيروس سيطلب استمرار تكيف جميع الجهات المعنية وبذلها جهود العناية الواجبة. ويُتوقع ألا يحصل معظم سكان جمهورية أفريقيا الوسطى على لقاح، وأن يظل الالتزام بالتدابير الوقائية، مثل ارتداء الكمامات، محدوداً للغاية. ومواصلة البعثة تنفيذ تدابير التخفيف من أي أثر متوسط المدى على تنفيذ الولاية وكفالة استمرارية تصريف الأعمال. وسيشمل ذلك اعتماد وتكييف تدابير للتخفيف من أثر انتشار الفيروس في البلد وكفالة ألا يكون أفراد البعثة عاملاً ناقلاً للعدوى؛

(ف) بغض النظر عن تأثير جائحة كوفيد-19 ومدتها، يُتوقع أن تظل الحالة الإنسانية مزرية وتظل مستويات التشرد عالية، في غياب استثمار كبير في عوائد التنمية والسلام لفائدة السكان. ومن المتوقع أن تظل البيئة التشغيلية للجهات الشريكة في المجال الإنساني متقلبة وخطيرة، وقد يؤثر ذلك سلباً على العمليات الإنسانية الحيوية؛

(ص) تحسن قدرة البعثة على مواجهة التهديدات الأمنية نتيجة الموقف العسكري والشرطي الفعال والرادع، وزيادة قوامها، وزيادة المرونة والقدرة على التنقل، وكذلك نتيجة تنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بأداء البعثة، بما في ذلك ما يتصل بقواعد العمليات المؤقتة، وذلك رغم القيود اللوجستية والمتصلة بالبنية التحتية في البلد؛

(ق) على غرار الفترات السابقة، تعتمد الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها عمليات البعثة وخططها خلال الفترة 2023/2022 اعتماداً كبيراً على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة بفعالية وعلى أتم وجه، مع اتخاذ مبادرات لتحقيق مزيد من الكفاءة، حيثما أمكن ذلك.

15 - وقد بدأ العمل بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء (النظام الشامل) في البعثة في عام 2019، وهو يُستخدم حالياً بانتظام لتخطيط العمليات وتقييمها وتكليفها وتعزيزها بغية تحسين تنفيذ الولاية، ويُستشهد به أيضاً في وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج. وتستخدم البعثة النظام بشكل منتظم لتقييم فعالية وأثر نواتج البعثة، وتحديد أفضل الممارسات والمجالات التي يمكن تعزيز العمليات فيها. وتستخدم البعثة أيضاً بيانات وتحليلات النظام لتوضيح للدول الأعضاء على نحو أفضل كيفية إسهامها في إحداث تغيير بمرور الوقت - والمجالات التي تواجه فيها تحديات - بما في ذلك من خلال تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة لمجلس الأمن.

16 - واسترشدت البعثة في وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج بما تعتمده من عمليات التخطيط الداخلي، وذلك لتضمن أن: (أ) تركز هذه الأطر على الأولويات العليا للبعثة؛ (ب) وتستند إلى أحدث تحليل للسياق المحلي والفرص الناشئة؛ (ج) وتستهدف الجهات المعنية المحددة باعتبارها أساسية لتعزيز التغيير وتحقيق المهام الصادر بها تكليف؛ (د) وتعكس تقييمات أداء البعثة وأثرها؛ (هـ) وتكفل انسجام المؤشرات الواردة في أطر الميزنة القائمة على النتائج مع مؤشرات ونواتج النظام الموجهة نحو تحقيق الأثر ومن ثم تكون مركزة على الأثر بشكل متزايد. وقد ساعد استخدام النظام في وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج البعثة أيضاً في التركيز على النواتج المتوقعة في المجالات التي تحدث فيها البعثة أكبر الأثر.

17 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2023/2022 تغييرات في ملاك موظفي البعثة. وتشمل هذه التغييرات تحويل 38 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة بالنظر إلى الطابع المستمر لمهام كل وظيفة منها. وفي تقرير ميزانية البعثة للفترة 2019/2018، اقترح الأمين العام تحويل 39 وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة، ويرجع ذلك أساساً إلى الطابع المستمر للأنشطة المعنية. وهذه الوظائف المؤقتة جزء من ملاك موظفي دائرة السلوك والانضباط، ومكتب مفوض الشرطة، ومركز دعم البعثة، ومكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات، وقسم الهندسة وإدارة المرافق، وقسم المشتريات. وبالنظر إلى أنه كان مقرراً إجراء استعراض استراتيجي للبعثة في صيف عام 2018، مع احتمال أن يليه إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين إذا أوصي به نتيجة للاستعراض الاستراتيجي، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعدم الموافقة على تحويل الوظائف المقترح آنذاك. وفي وقت لاحق، وحيث أُجري استعراض استراتيجي في عام 2018 على النحو المقرر، لم يوص بإجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين. ويتعين على الموظفين المنوطين بجميع مهام الدعم والمهام الفنية المعتمدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تنفيذ ولاية البعثة.

18 - وأذن مجلس الأمن، في قراره 2566 (2021)، بنشر أفراد نظاميين إضافيين لتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها في ضوء الحالة الأمنية الآخذة في التدهور والتهديد المحدق بالنظام الديمقراطي. ويمثل نشر عدد إضافي يبلغ 3 690 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم زيادةً بنسبة 26,9 في المائة في عدد الأفراد النظاميين. وينشأ عن دعم نشر عدد إضافي من الأفراد لا تصاحبه إلا زيادة بأقل قدر في عدد أفراد الدعم تحديات كبيرة تتطلب تعزيز العناصر المدنية للبعثة. وتسعى البعثة إلى زيادة تعزيز مهام الدعم والمهام الفنية في العناصر المدنية من خلال التحويلات المقترحة للمهام التي تتسم بطبيعة مستمرة ويُتوقع أن تكون هناك حاجة إليها طوال مدة ولاية البعثة. وتؤدي الوظائف المؤقتة المقترحة تحويلها دوراً داعماً بالغ الأهمية ومطلوباً لتنفيذ ولاية البعثة بنجاح، وذلك من خلال تعزيز أفرادها النظاميين. وفي السياق نفسه، تسعى البعثة أيضاً إلى زيادة تعزيز دائرة السلوك والانضباط، وشعبة حقوق الإنسان، وقسم الهندسة وإدارة المرافق، وقسم الأمن.

## الأولويات الرئيسية للبعثة

19 - من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي خلال الفترة 2022/2023، كُلفت البعثة بمواصلة التركيز على الأولويات الأساسية لحفظ السلام، وهي: حماية المدنيين، بما في ذلك دعم السلطات الوطنية في الوقاية من خطر الذخائر المتفجرة والتخفيف من حدته والتصدي له؛ وبذل المساعي الحميدة ودعم عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

20 - وبالإضافة إلى تلك المهام ذات الأولوية، كُلفت البعثة، في حدود قدراتها ومواردها وبالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ودعم الحوار الجمهوري والانتخابات المحلية لعام 2022؛ ومواصلة تعزيز دعمها لوسط سلطة الدولة، ونشر أفراد الإدارة الإقليمية وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، والحفاظ على السلامة الإقليمية؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي؛ ودعم العدالة الوطنية والدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب وبسط سيادة القانون. وهذه المهام والمهام الأربع ذات الأولوية المذكورة في الفقرة 19 أعلاه هي مهام يعزز بعضها بعضاً.

21 - وعلى ضوء الافتراضات الأتفة الذكر، ستسعى البعثة إلى تنفيذ ولايتها باتباع نهج شامل على نطاق البعثة يمكن من اتخاذ موقف استباقي وراعي دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وستسعى البعثة أيضاً إلى الحد من انتشار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحفاظ على السلامة الإقليمية، ومساعدة الحكومة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد بتركيز أنشطتها على العناصر الموضوعية الثلاثة المترابطة ومبادرات الدعم المقدم من البعثة المبينة أدناه، وعلى الأولويات المحددة فيها.

## الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

22 - ستظل حماية المدنيين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها على السكان، مهمة من المهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف، ولا سيما في سياق التحضير للانتخابات المحلية. وستعتمد الاستراتيجية الأمنية للبعثة على استجابة متكاملة، بما في ذلك تدخلات أفراد الشرطة والأفراد العسكريين المحددة الهدف التي من شأنها أن تدعم الحكومة في الحد بشكل مستدام من أعمال العنف البدني والتهديدات الموجهة ضد المدنيين. وستندرج هذه الاستراتيجية في العملية السياسية الأوسع نطاقاً بهدف جعل جميع الجهات المعنية تتضم إلى طاولة الحوار البناء وتثييط الجماعات المسلحة، بغرض تحويل مسار النزاع نحو السلام بالوسائل السلمية. وستكفل البعثة التصدي بشكل سريع للتهديدات الموجهة ضد المدنيين من خلال اتباع نهج متكامل وراعي واستباقي على نطاق البعثة يركز على منع الهجمات ضد المدنيين. وستساعد في ذلك أفرقة الحماية المشتركة، وبعثات الاستطلاع، ودوريات الردع، والموقف الرادع ضد الهجمات الممكنة والمرجحة، وتيسير العمليات القصيرة والطويلة الأجل لتوفير الأمن في البؤر الساخنة الرئيسية، إلى جانب دعم الحكومة في بسط وجودها خارج بانغي ومنع العنف الانتخابي أو السياسي.

23 - وستواصل البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى حماية أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كرور الواردة في خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، والتدابير الرامية إلى تحسين أداء حفظ السلام وتحسين المساءلة تمشياً مع مبادرة الأمين العام

المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وكذلك توصيات الاستعراض الذي أجره مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام والاستعراضات الأخرى. وستواصل البعثة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بسبل منها كفالة المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام والنهوض بالحلول السياسية، وكذلك تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات. وستستلزم تهيئة بيئة تمكينية تتيح للبعثة تنفيذ ولايتها أن ينفذ برنامج قوي للسلوك والانضباط يدير المخاطر المحددة المرتبطة بجميع أنواع سوء السلوك التي يرتكبها أفراد البعثة ويخفف من حدة هذه المخاطر، مع التركيز بوجه خاص على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد النساء والأطفال الضعفاء، يكمله نهج محوره الضحايا.

24 - وستعزز البعثة نهجها المتعدد الأبعاد لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين في بيئة أمنية معقدة تتطوي على تهديدات لأفرادها، ويشمل هذا النهج اتخاذ تدابير التكيف التي ستتصدى للمناورات المتغيرة التي تستخدمها الجماعات المسلحة، مثل زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة. وستسترشد البعثة في التخطيط في هذا الصدد باستراتيجيتها المحدثة لحماية المدنيين وتحليل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وسمات مرتكبيها، وستسترشد أيضاً باستراتيجيتها السياسية الجديدة. وسيولى اهتمام محدد لتغيير الديناميات الأمنية، وعودة النازحين، وتهديدات الذخائر المتفجرة، بغية تعزيز آليات الإنذار المبكر وكفالة اتخاذ البعثة تدابير متكاملة وكافية وحسنة التوقيت لحماية المدنيين. وستواصل البعثة منع الهجمات الموجهة ضد المدنيين وغير ذلك من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان عن طريق اتخاذ مبادرات عسكرية وشرطية ومدنية منسقة، بالتزامن مع دعم بناء قدرات المجتمعات المحلية بغرض تحسين تقييم المخاطر والتهديدات، وفض المنازعات المحلية والتوسط فيها، ومنع اندلاع أعمال العنف. وستستمر البعثة في تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين من خلال آليات معززة للحماية المجتمعية تركز على التدابير الوقائية وتعزيز الإنذار المبكر والحماية المادية الاستباقية. وستعمل البعثة، من خلال أفرادها العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة، وكذلك من خلال التعاون السياسي، على تحفيز الأطراف على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول سياسية للنزاع وكفالة منع الجماعات المسلحة من توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي أو ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على نحو يتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاق السلام. وستعمل البعثة على مواصلة تيسير تهيئة بيئة حمائية تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق وعودة النازحين واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وسيظل تبادل الاتصالات والمعلومات فيما بين جميع الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأمنية الأخرى المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مهما لضمان أمن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والبعثة. وستقدم البعثة الدعم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقاية من خطر الذخائر المتفجرة والتخفيف من حدته والتصدي له، وذلك بالتعاون مع الجهات الشريكة المعنية الوطنية والدولية.

25 - وستواصل البعثة إضافة إلى ذلك تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال. وسترصده البعثة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين المتصلين بالنزاعات وكذلك الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وستساعد على التحقيق في تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها وتقديم الدعم اللازم لملاحقتها قضائياً. وستركز البعثة هذه الجهود على رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد النساء والأطفال والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، ودعم تعزيز التشريعات الوطنية والآليات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد. ولمكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة، ستقدم البعثة المساعدة

التقنية إلى السلطات الوطنية لملاحقة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وستواصل البعثة تعزيز دعمها للجماعات المسلحة في بدء تنفيذ خطط عمل كل منها لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتصدي لها، وستواصل بذل جهودها من خلال الحوار لإقناع المزيد من الجماعات المسلحة بإصدار توجيهات قيادية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وستواصل البعثة الإبلاغ علنا عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بغض النظر عن مرتكبها. وبالإضافة إلى الإبلاغ العلني، ستقدم البعثة تقريرا سنويا إلى مجلس الأمن وستتابع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة أيضا دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات، ولا سيما من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بما في ذلك من خلال ضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

26 - وستركز الاستراتيجية المتكاملة للبعثة فيما يتعلق بالأمن والحماية وحقوق الإنسان على العمليتين السياسية والانتخابية وعملية السلام، بما في ذلك آليات السلام على الصعيدين المحلي والوطني والجهود المبذولة لدعم عملية السلام على الصعيد الإقليمي. وستجري مواءمة وتكملة هذه الجهود من خلال مواصلة تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن؛ وزيادة جهود نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتحسين الأمن لتيسير الانتخابات المحلية؛ ودعم الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق من خلال إعادة إرساء سلطة الدولة. وستواصل البعثة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الفعالية العملية لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في المناطق ذات الأولوية من أجل تحقيق الاستقرار. وسعيا إلى الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ستواصل البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

27 - وستدعم البعثة أيضا الحكومة في جهود الحد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمين عن الترحال الرعوي الموسمي على طول الحدود وممرات الترحال الرعوي، بسبل منها دعم وضع سياسة وطنية لإدارة الحدود وزيادة تفعيل لجان إدارة شؤون الترحال الرعوي على المستوى المحلي. وسيُحسن مستوى الأمن المعزز في المناطق الحدودية وحول مواقع التعدين من خلال التعاون والتآزر مع البلدان المجاورة لتعزيز الاستقرار الإقليمي ودعم قوات الأمن المعنية. وسيولى اهتمام خاص أيضا لمشاركة البعثة على المستويين المحلي والمجتمعي في حماية الأقليات ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ومن ثم منع عودة اندلاع النزاع الطائفي. وستواصل البعثة رصد التقيد باتفاق السلام ووقف إطلاق النار من منظور سياسي وأمني وستكفل المساءلة عن ذلك التقيد، بما في ذلك بتطبيق التدابير المؤقتة العاجلة، عند الاقتضاء.

#### دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

28 - ستواصل البعثة، بالتعاون مع الجهات الضامنة لاتفاق السلام والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجهات الشريكة الأخرى، تشجيع إجراء حوار شامل للجميع بين الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب والجماعات الدينية والزعماء التقليديون، بهدف تعزيز المكاسب المحرزة في عملية السلام والمصالحة وتوطيدها، وخصوصا من خلال منجزات ملموسة في إطار خريطة الطريق

المشتركة المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى واتفاق السلام. وستُعطى الأولوية لدعم الحكومة في تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية الضرورية لتوسيع الحيز السياسي في سياق اتفاق السلام، بما يشمل تيسير إجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وحسنة التوقيت. وستواصل البعثة دعم توطيد المكاسب الديمقراطية وإقامة نظام حكم ذي قاعدة تمثيلية أوسع، بما في ذلك على الصعيد المحلي، بغرض توفير مزيد من الفرص للمجتمعات المهمشة لكي تشارك في الحياة العامة وتوفير استجابة مباشرة للمطالبات القديمة للعهد للأطراف الموقعة. وستكون الاستراتيجية السياسية المحدثة للبعثة، والمدعومة باستراتيجية أمنية، بمثابة الوثيقة التوجيهية التي تسخر جميع قدرات البعثة وتدمجها. وسيستفاد من الدور الفريد للبعثة بوصفها صلة وصل وجهة تنسيق ومن شراكاتها الاستراتيجية، بما في ذلك مع وجود الأمم المتحدة في المنطقة، والمنظمات الإقليمية، والجهات الشريكة الثنائية لجمهورية أفريقيا الوسطى، دعماً لهذه الاستراتيجية ولتفادي تنشيط الجهود في عملية السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز البعثة مساعيها الحميدة ودعمها التقني من أجل تنشيط عملية السلام، بسبل منها التصدي لأي تحديات سياسية متبقية و/أو التحديات المتصلة بالنظام الديمقراطي في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وستواصل البعثة، بالشراكة مع السلطات الوطنية، التشديد على ما يتوقع من الأطراف الموقعة بشأن الوفاء التام وفي الوقت المناسب بما تعهدت به من التزامات. وسيشمل ذلك زيادة التعاون المشترك والزيارات المشتركة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل التواصل مع الجماعات المسلحة بشأن مشاركتها البناءة في عملية السلام.

29 - وستعزز البعثة ما تقدمه من دعم للتنسيق والوصل بين جميع الأطراف المعنية، وبذل المساعي الحميدة، والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل كفالة الفعالية والاتساق في الحوار بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة. وستعزز البعثة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق استيعاب الجميع في الحوار السياسي وعملية السلام من خلال زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، والزعماء التقليديين والدينون، والمعارضة السياسية، والنساء، والشباب. وستسعى إلى النهوض بالحلول السياسية للنزاع من خلال تعزيز التعاون على الصعيدين المحلي والوطني، مع السعي في الوقت ذاته إلى تحقيق أهداف سياسية يكمل بعضها بعضاً ووضع استراتيجيات متكاملة تعالج مسائل انعدام الأمن، واستعادة سلطة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والحوكمة المحلية، والعملية الانتخابية.

30 - وسترتبط الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ارتباطاً مباشراً بالحوار على الصعيد المحلي وإشراك المجتمعات المحلية ومبادرات المصالحة من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء البلد، ومعالجة دوافع النزاع الكامنة، بما في ذلك العنف المتصل بالترحال الرعوي، وتحقيق المصالح المشروعة لعموم سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيولى اهتمام خاص لتسوية النزاعات والحفاظ على حيز ديمقراطي شامل للجميع وتعزيزه وضمان الحقوق والحرية الأساسية لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات والنازحون والمعارضة السياسية ووسائل الإعلام المستقلة. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الدولية، تسخير التقدم المحرز بآليات السلام على الصعيد المحلي واللجان المنشأة لدعم تنفيذ اتفاق السلام، وتعزيز

أوجه التأزر والحد من ازدواجية الجهود، حتى يتسنى لهذه الهيئات أن تقي بفعالية بدورها في تخفيف حدة النزاع والمصالحة والوساطة. وسيشمل هذا الهيكل المحلي لجان السلام المحلية، ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، واللجان التقنية المعنية بالأمن، وكذلك الآليات التي ستدعم تسوية المنازعات والوساطة والتوعية باتفاق السلام وتعزيز التواصل بين القادة المحليين والجهات الفاعلة الوطنية.

31 - وستدعم البعثة، بالتنسيق مع الجهات الشريكة، تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع، من خلال مواصلة تقديم الدعم التقني واللوجستي والتشغيلي والسياسي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات والمؤسسات الأخرى، مثل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات، باعتبار دعم تهيئة تلك الظروف هدفاً صدر به تكليف ويُتوخى تحقيقه على الفور ويندرج في إطار دعم البعثة الأوسع نطاقاً للعملية السياسية في البلاد. وستواصل البعثة، بالتعاون مع المجلس الأعلى، دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية المتعلقة بمنع خطاب الكراهية والتحرّيش العلني على العنف، ومنع التهديدات الموجهة ضد المدنيين، ومكافحة التحريض العلني على العنف، وتعزيز السلام والمصالحة. وسيكون من الأهمية بمكان أن يستمر الوجود المحلي لأفراد البعثة المكلفين بالانتخابات، والمكاتب الانتخابية الميدانية، بالإضافة إلى الدعم التقني واللوجستي المقدم إلى السلطات الوطنية على المستوى المركزي في بانغي، بغرض النجاح في التحضير للانتخابات المحلية وإجرائها. وستقدم البعثة الدعم التقني والتشغيلي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات من أجل ضمان المشاركة المدنية وتثقيف الناخبين على جميع المستويات لكفالة حسن اطلاع الجهات المعنية المحلية على بدء تنفيذ العملية اللامركزية وكفالة مشاركتها بنشاط في العمليات الانتخابية التي تجريها دوائرها الانتخابية. وسيكون من الأساسي تعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية في أعقاب الانتخابات المحلية، بما في ذلك عن طريق تسخير المكاسب التي تحققت على الصعيد المحلي في تنفيذ اتفاق السلام وجهود المصالحة الأخرى، ومعالجة مظالم الفئات المهمشة التي طال أمدها.

32 - وستواصل البعثة دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها وسائل أساسية للنهوض بالعملية السياسية، وستكفل في الوقت نفسه أن تكون هذه العمليات، إلى جانب التدابير الأمنية المؤقتة، متعاضدة وأن تسهم في سيادة القانون وبسط سلطة الدولة وتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية. وسيظل دور البعثة كجهة تنسيق وصلة وصل، إضافة إلى ما تقدمه من مشورة استراتيجية، دوراً مهماً لكفالة تقديم الدعم المتسق والمنسق لإنشاء هيكل أمني وطني يتسم بالمهنية والشمول والمساءلة والاستدامة. وستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية، ولا سيما وزارة الدولة الجديدة المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومتابعة اتفاق السلام، فيما تنفذه من تخطيط وعمليات بغرض نزع سلاح المقاتلين المؤهلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم بهدف حل الجماعات المسلحة بشكل تام وفقاً لأحكام اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ستقدم البعثة الدعم إلى وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل من أجل نزع سلاح وتسريح المقاتلين من الجماعات المسلحة المرتبطة بأئتلاف الوطنيين من أجل التغيير التي يُتوقع أن تنضم من جديد إلى اتفاق السلام من خلال خريطة الطريق المشتركة المنبثقة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستواصل البعثة إضافة إلى ذلك المتابعة مع السلطات الوطنية لكفالة وجود أوجه تأزر تكفل إدماج المقاتلين السابقين المسرحين في قطاع الأمن رهنا بحملة التجنيد الوطنية.

33 - وقد يكون تعيين وزير مكلف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن ومتابعة تنفيذ اتفاق السلام مصدر زخم جديد لإدماج المقاتلين السابقين إدماجاً فعالاً في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي أو تسريحهم وإعادة إدماجهم. وستكفل البعثة تزامن ما تقدمه من دعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل مع عمليات إصلاح قطاع الأمن، مع مراعاة مساهمة الجهات الشريكة مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وستسهم البعثة في إصلاح قطاع الأمن بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى من خلال التركيز على بناء المؤسسات، وتعزيز الإشراف والمراقبة الديمقراطيةين، وتحسين إدارة قطاع الأمن، بما في ذلك مراقبة أفراد الأمن من خلال وضع إجراءات شفافة وذات مصداقية على الصعيد الوطني للتحري عن السوابق وتعزيز آليات الإشراف، والنهوض بنظام القضاء العسكري، كوسيلة هامة للمساهمة في بسط سلطة الدولة وتحسين ثقة الجمهور بها. وستواصل البعثة أيضاً توفير البنى التحتية والمعدات، وتعزيز تنفيذ أفضل الممارسات، والتخفيف من المخاطر فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، وكذلك دعم بناء القدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر من خلال أنشطة التدريب وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية الخاصتين باللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطرق غير مشروعة. وستظل مشاريع الحد من العنف المجتمعي، وكذلك الخفارة المجتمعية والشؤون المدنية، أدوات بالغة الأهمية فيما تبذله البعثة من جهود على الصعيد المحلي لمنع التوترات ونزع فتيلها وتعزيز بيئة مواتية للمصالحة والحوار.

#### مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

34 - ستواصل البعثة دعم الحكومة في تعزيز القدرات المؤسسية الكفيلة بتعزيز سيادة القانون وإعادة إرساء سلطة الدولة، وهما أمران أساسيان للحفاظ على بيئة حمائية وحماية المدنيين. وسيكتمل هذا الدعم بتعزيز القدرات المحلية للتعاون في مجال السلام والعدالة مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى من أجل تعزيز اتباع نهج لتحقيق الاستقرار شامل للمنظومة ومحوره الإنسان. وستبذل جهود منسقة مع الفريق القطري والسلطات الوطنية للمضي قدماً بتنفيذ استراتيجية استعادة سلطة الدولة وبسطها، مع التركيز على تعزيز فعالية عمليات نشر الأفراد في مجالات الإدارة المحلية والخدمات الاجتماعية والقضاء والسجون والأمن. وسيؤدي الدعم المقدم لتحقيق الزيادة والفعالية في نشر موظفي السلطات (حكام المقاطعات، ونوابهم، والعمد، ورؤساء الأحياء، والموظفون المدنيون المرتبطون بهم) والجهات الفاعلة في مجال القضاء والسجون وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، إلى تحقيق المزيد من مكاسب السلام الملموسة لفائدة السكان ودعم الحكومة لإعادة بناء العقد الاجتماعي مع شعبها، بهدف الوفاء في نهاية المطاف بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. وسيظل من العناصر الحيوية لكفالة مصداقية هذه العمليات أن تستمر البعثة في تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والدعم الذي تقدمه للتحقق من سوابق حقوق الإنسان في سيرة أفراد القوات المدمجة، بالشراكة مع السلطات الوطنية.

35 - وعلاوة على ذلك، سيعزز التواصل والأنشطة الإعلامية بين الإدارات المحلية والحكومة الوطنية في بانغي، باعتبارها وسيلة بالغة الأهمية لتمكين جهود اللامركزية على نطاق أوسع وتيسير إجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وستواصل البعثة توفير التخطيط المعزز والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي المحدود فيما يتعلق بنشر الموظفين المدنيين وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي.

36 - وستواصل البعثة دعم عمليات نشر قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك من خلال إعادة تأهيل وتجهيز مراكز الشرطة والدرك، وستسهم في تنفيذ خطة الدفاع الوطني بإنشاء حاميات في مناطق الدفاع الإقليمية. وسيظل وجود تلك القوات على نحو منسق في جميع أنحاء البلد عنصراً بالغ الأهمية من عناصر جهد متكامل لاستعادة الأمن وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

37 - وسيظل دور البعثة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك العدالة الانتقالية، بالغ الأهمية في تعزيز نظام الشرطة والدرك والنظام القضائي ونظام السجون على الصعيد الوطني، وتعزيز قدرة السلطات الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب وصون النظام العام وفقاً للقواعد والمعايير الدولية. وستدعم البعثة تنفيذ اتفاق السلام من خلال التركيز على استجابة قطاع العدل والمساءلة الجنائية في مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وانتهاكات حقوق الطفل. وسيطلب ذلك دعماً مستمراً لنظام العدالة العادي، ونظام القضاء العسكري، والمحكمة الجنائية الخاصة. وفيما يتعلق بهذه المحكمة، ستبذل البعثة جهوداً لزيادة التمويل من الجهات الشريكة المالية خارج الأمم المتحدة وزيادة قدرة كل من الموظفين القضائيين والمعونة القضائية في ضوء المحاكمات المقبلة التي تعترق تلك المحكمة إجراءاتها. وسيكون دور البعثة في تيسير نشر الموظفين القضائيين وموظفي السجون وسير عمل المحاكم والسجون داخل بانغي وخارجها دوراً مهماً لتحسين الثقة واليقين في مؤسسات الدولة ومنع وقوع حوادث خطيرة في السجون مثل أعمال الشغب والهروب الجماعي. وستواصل البعثة أيضاً دعمها لقوات الأمن الداخلي وبناء قدرات النظام القضائي، ولا سيما تحسين قدرات التحقيق، وتنفيذ سياسة إصلاح نظام العدالة، وإزالة الطابع العسكري عن السجون. وسيكون التنسيق بين الجهود الرامية إلى النهوض بالمساءلة الجنائية وجهود المصالحة وتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال عمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، عنصراً أساسياً لضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة. وستواصل البعثة، بوصفها بعثة متكاملة، تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتحديد الجهات الشريكة، بما فيها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، التي تتمتع بميزة نسبية من حيث تنفيذ الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتمثلة في زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإرساء الحوكمة الرشيدة، في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

38 - وستواصل البعثة تسخير استراتيجيتها الشاملة للتواصل والتوعية وكذلك ما تقدمه من دعم لتنفيذ استراتيجيات التواصل الوطنية، بغرض كفالة فهم أفضل للتصورات المحلية، وتثقيف السكان بغرض تمكينهم من فهم ولاية البعثة ودعم تنفيذها. وسيطلع السكان أيضاً على دور السلطتين التنفيذية والتشريعية المنتخبين حديثاً، وكذلك بشأن العملية الانتخابية المحلية كجزء من جهود البعثة للنهوض بالمساءلة وإجراء حوار سياسي جامع. وستهدف الاتصالات الخارجية المعززة والدعم المقدم من وزارة الاتصالات إلى زيادة إبراز عمل البعثة وإطلاع السكان على ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين والطابع المحايد لما تقدمه من دعم في المجالات المواضيعية المسندة إليها. وستتخذ أنشطة اتصال استراتيجية استباقية للحيلولة دون أن تؤدي المعلومات المضللة والأخبار المزيفة وخطاب الكراهية إلى توجيه تفكير المجتمعات المحلية وتحريضها على ارتكاب العنف الذي يستهدف جماعات بعينها، في حين سيعزز رصد وسائل الإعلام.

39 - وستواصل البعثة دعم تنفيذ المهام المنوطة بها من خلال الأنشطة البرنامجية والجهات الشريكة المنفذة، مع مراعاة المهام ذات الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل الأنسب للجهات الشريكة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرد بيان تلك الأنشطة في الفرع ثانياً - أولاً من هذا التقرير.

40 - وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز البعثة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالاعتماد على إطارها السنوي لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستركز البعثة جهودها أيضا على تدريب أفرادها المدنيين والنظاميين، وإجراء تقييمات للمخاطر، وتنفيذ تدابير الوقاية، وضمان حصول الضحايا والأطفال المولودين نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين على المساعدة الملائمة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، ستعطي البعثة الأولوية للوجود الميداني لفريقها المعني بالسلوك والانضباط بغرض الاضطلاع بواجباته في مجالات إدارة المخاطر، والوقاية، والإنفاذ، والإجراءات التصحيحية. وستنفذ أنشطة وقائية قوية وإدارة للمخاطر بطريقة منسقة ومتكاملة لمراعاة السياق المحلي للمناطق التي يُنشر فيها أفراد البعثة، مع إعطاء الأولوية للوحدات التي تواجه مخاطر شديدة استنادا إلى مواقع الوحدات وموجز المخاطر. وستعمل البعثة على تنشيط الشبكات المجتمعية والآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى والتي توجد حاليا في 31 موقعا، بما في ذلك بانغي والمناطق المحيطة بها. وستعطي الأولوية لبناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من خلال المشاركة والتنسيق على الصعد المحلي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البلد. وستواصل البعثة تكثيف أنشطة التوعية والدعوة في وسائط الإعلام بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك بشأن آليات الإبلاغ، من خلال الإعلانات على القنوات الإذاعية المجتمعية، والتراسل عبر خدمة الرسائل القصيرة، والتلفزيون، والتوعية العامة.

#### مبادرات دعم البعثة

41 - فيما يتعلق بمشاريع البناء الرئيسية، تقترح البعثة ما يلي: (أ) توسيع ساحة خدمات الطائرات في مطار موبكو الدولي لاستيعاب العدد المتزايد من طائرات البعثة والحد من التأخير في رحلات الأمم المتحدة الجوية وتخفيف ازدحام النقل الجوي في ضوء تزايد عدد أنشطة العمليات الجوية في بانغي، بما في ذلك الرحلات الجوية التجارية والعسكرية إلى بانغي؛ (ب) تشييد جسر على محور رافاي - أوبو ليظل طريق الإمداد الرئيسي مفتوحا أمام العمليات العسكرية وعمليات الدعم المنقذ للحياة والعمليات الإنسانية في اتجاه أوبو؛ (ج) بناء ثلاثة مراكز عمليات مشتركة إقليمية لتيسير الاشتراك في مواقع العمل في مراكز العمليات العسكرية والشرطية والأمنية، وذلك ما سيساعد البعثة على سد فجوة الاتصال بين عناصرها الأمنية، وتحسين العمليات اليومية للتنسيق والتعاون والتكامل، وتمكين رؤساء المكاتب و/أو منسقي أمن المناطق من تحسين إدارة الأزمات.

42 - وستواصل البعثة تنفيذ تدابير للتخفيف من الأثر البيئي والحد من بصمتها البيئية العامة، بما في ذلك الحد من انبعاثاتها الكربونية وتوفير الطاقة المتجددة النظيفة. وفي هذا الصدد، تشمل الميزانية المقترحة ما يلي: (أ) اقتناء ستة نظم شمسية هجينة إضافية تعمل بالطاقة الفولطاضوئية والديزل وتنتج قدرات مختلفة، وستركب في مواقع مختلفة تابعة للبعثة بغرض الحد من اعتماد البعثة على نظم توليد الطاقة التي تعمل بالديزل؛ (ب) اقتناء مكيفات هواء كفاءة في استخدام الطاقة للمضي باستبدال مكيفات الهواء القياسية المقسمة النظام؛ (ج) مواصلة استبدال جميع مصابيح الإضاءة الفلورية بمصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء والتي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة؛ (د) مواصلة صيانة وتشغيل مدفن النفايات البلدي في كولونغو الذي أعيد تأهيله، بما في ذلك مبادرات إعادة التدوير، ليظل ممثلا لمعايير الأمم المتحدة وللحد من المخاطر الصحية التي يتعرض لها السكان المحليون المقيمون في المناطق المجاورة له؛ (و) مواصلة تشغيل محطة ترميد للنفايات بغرض تحسين إدارة نفايات البعثة والتخلص منها.

43 - وستواصل البعثة تعزيز قدراتها في مجال المراقبة والاستطلاع الاستخباريين من خلال المنظومات الجوية غير المأهولة ذات الخصائص المعززة. وستواصل استخدام منظومات الطائرات غير المأهولة من الفئة الأولى المخصصة للمناورات التكتيكية لإجراء عمليات مسح جوي عالية الاستبانة تلتقط صوراً آنية متحركة وثابتة للمدن والبلدات ومناطق عمليات الجماعات المسلحة لاستخدامها في المساعدة في التخطيط للاحتياجات التشغيلية وحماية المدنيين وأفراد البعثة. وتُبذل حالياً جهود للاستعاضة عن الأصول الحالية المقدمة بموجب طلب توريد بأصول مقدمة بموجب خدمات تجارية. وستواصل البعثة تعزيز هذه القدرات بكاميرات استشعار ثابتة وأجهزة استشعار متنقلة ونظام مراقبة بالفيديو (كاميرات المدينة الذكية) مملوكة للأمم المتحدة في المواقع الحرجة لكفالة وجود قدرات مراقبة وحماية لأفراد البعثة وأصولها.

### جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

44 - من أجل المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام ودعم الحوكمة الرشيدة في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية، ستعزز البعثة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الإقليميين والدوليين الآخرين. وستسعى البعثة إلى تعزيز تعاونها الإقليمي مع البعثات العاملة في المنطقة وما تحققه من وفورات الحجم، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتحليلها وتيسير ذلك، حسب الاقتضاء. وستسعى البعثة أيضاً إلى الاستفادة من الأصول الموجودة بالبعثات الأخرى عقب تقليص حجم هذه البعثات وسحبها لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة، إن وجدت. وستحسن البعثة استفادتها من خدمات قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي الموجود في عننتيبي، أوغندا، لتوفير السلع والخدمات دعماً لتنفيذ ولايتها، وستدرج تلك الاستفادة في تخطيط الطلب لعمليات الاقتناء التي تقوم بها، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة أيضاً استخدام مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجود في عننتيبي، وذلك من خلال إلحاق موظف مدني من فئة الخدمات العامة وموظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمة الميدانية لتولي أداء مهام الدعم المتصلة بالإدارة واللوجستيات وإدارة سلسلة الإمداد. وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي إلى البعثات المستفيدة من خدماته، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمستحقات والمرتببات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (كإعانة الإيجار والخدمات الأمنية ومنح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار البعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات امتثالاً لاتفاق مستوى الخدمات.

### دال - الدال - والشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

45 - ستعزز البعثة الشراكات الاستراتيجية للمضي قدماً في تنفيذ ولايتها وعملياتها السياسية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للأزمة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. والقصد من هذا النهج المتكامل والمنسق والقائم على المعلومات المستند إلى مبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة هو الاستفادة من المزايا النسبية لجميع العناصر، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الخارجية. وستواصل البعثة توفير الخبرة التقنية للسلطات الوطنية في عملها مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، بالتشاور والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لتسوية المسائل ذات الاهتمام المشترك والثنائي ولتشجيع

دعمها المستمر والكامل لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة أداء دورها التنسيق لدعم تعبئة الدعم السياسي والمالي والتقني من الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ أحكام اتفاق السلام وتيسير إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية، وإعادة إرساء سلطة الدولة. وستظل هذه الشراكات أساسية لمواءمة الجهود المبذولة بشأن الأولويات الاستراتيجية والتنظيمية؛ ومن أجل تقديم دعم موحد ومتسق إلى السلطات الوطنية وتحديد شروط مسبقة مشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة. ومن خلال الشراكات الوثيقة للبعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، سيتواصل تنفيذ مبادرة "أسلوب جديد في العمل" على نطاق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، والاستراتيجية الوطنية بشأن الحلول المستدامة، وإطار عمل الأمم المتحدة الحالي لبناء السلام والمساعدة الإنمائية الذي سينتهي في عام 2022 والإطار الذي سيخلفه وهو إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يجري إعداده للفترة 2023-2027.

46 - وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء وفي إطار اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة، بهدف زيادة تحسين التواصل وإبراز الإنجازات في تحقيق مكاسب السلام الملموسة لفائدة السكان. وستواصل البعثة تعزيز أوجه التآزر اللازمة لكفالة التكامل بين أنشطة السلام والأمن والتنمية التي تنفذها الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء التقنيون والماليون والأمم المتحدة دعماً لتنفيذ اتفاق السلام. وستواصل أيضاً تقديم الدعم الفعال لجهود الحوار والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي بالتعاون مع شركائها. وسيكون إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 إطاراً أساسياً لتعزيز هذا التعاون بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها.

47 - وسعياً إلى الحد من التهديدات العابرة للحدود الوطنية وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تفعيل التام للجان المختلطة المشتركة والآليات العابرة للحدود التي تعمل بكامل طاقتها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وستعمل البعثة على كفالة استمرار مشاركة البلدان المجاورة في عملية السلام، وعلى دعم الحوكمة الرشيدة وبناء السلام في أعقاب العملية الانتخابية الوطنية.

## هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

48 - سعياً إلى تيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حددت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات المتصلة بالفئات الست.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

49 - يتولى المكتب الأممي لمكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام. ويرد في الجدول I ملاك الموظفين المقترح.

## الجدول 1

## الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

		الموظفون الدوليون							
		الموظفون متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-3	ف-5	مد-2	و أ ع - أ ع م
<b>مكتب الممثل الخاص للأمين العام</b>									
27	2	6	19	5	4	9	-	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
27	2	6	19	5	4	9	-	1	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 2)
<b>مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام - المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية</b>									
8	-	2	6	1	1	3	-	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
8	-	2	6	1	1	3	-	1	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)</b>									
18	-	3	15	2	6	6	-	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
18	-	3	15	2	6	6	-	1	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(=)</sup> للفترة 2022/2021
1	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(=)</sup> للفترة 2023/2022
1	-	-	1	-	-	1	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 3)
<b>المجموع الفرعي</b>									
18	-	3	15	2	6	6	-	1	المعتمد للفترة 2022/2021
19	-	3	16	2	6	7	-	1	المقترح للفترة 2023/2022
1	-	-	1	-	-	1	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 3)
<b>مكتب رئيس الموظفين</b>									
121	32	27	62	12	21	24	5	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
129	33	31	65	12	24	24	5	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
8	1	4	3	-	3	-	-	-	صافي التغيير
3	-	1	2	-	2	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(=)</sup> للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(=)</sup> للفترة 2023/2022
(3)	-	(1)	(2)	-	(2)	-	-	-	صافي التغيير
<b>المجموع الفرعي</b>									
124	32	28	64	12	23	24	5	-	المعتمد للفترة 2022/2021
129	33	31	65	12	24	24	5	-	المقترح للفترة 2023/2022
5	1	3	1	-	1	-	-	-	صافي التغيير (انظر الجدولين 4 و 5)

الموظفون الدوليون									
وأع أم	مد-2 مد-1	ف-5 ف-4	ف-3 ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
<b>مكتب الاتصالات الاستراتيجية والإعلام</b>									
-	1	4	10	7	22	50	14	86	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
-	1	4	10	7	22	50	14	86	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف</b>									
3	6	46	42	27	124	88	48	260	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
3	6	46	45	27	127	92	49	268	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	3	-	3	4	1	8	صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف المؤقتة</b>									
-	-	-	2	-	2	1	-	3	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2022/2021
-	-	1	-	-	1	-	-	1	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة 2023/2022
-	-	1	(2)	-	(1)	(1)	-	(2)	صافي التغيير
<b>المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة</b>									
3	6	46	44	27	126	89	48	263	المعتمد للفترة 2022/2021
3	6	47	45	27	128	92	49	269	المقترح للفترة 2023/2022
-	-	1	1	-	2	3	1	6	صافي التغيير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها 3 وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الجدول 2

الموارد البشرية: مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	الوظائف
داخل المكتب	إعادة ندب	مترجم تحريري	ف-4	1-	
داخل المكتب	إعادة ندب	مساعد خاص	ف-4	1+	
					المجموع
					-

50 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب الممثل الخاص للأمين العام من 27 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 وكيل أمين عام، و 6 ف-5، و 3 ف-4، و 3 ف-3، و 1 ف-2، و 5 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفين وطنيين من الفئة الفنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة، ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويقدم المكتب التوجيه والإرشاد لجميع عناصر البعثة لكفالة تنفيذ جميع المهام الموكلة إليها. وفي إطار مسؤوليات الرقابة والرصد، التي تزايدت مع تعزيز تفويض السلطة إلى رؤساء الكيانات، يحتاج المكتب إلى خبرة إدارية لإجراء الاستعراضات والتخطيط وإسداء المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن العمليات الإدارية والمتعلقة بالميزانية، ودعم عمل الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد التابع للبعثة، في دوره في تيسير اتخاذ قرارات توفير الموارد الاستراتيجية. وتقتضي المساءلة المعززة بذل العناية الواجبة الفعالة في جميع عمليات الموافقة، بما في ذلك تقييم امتثال جميع الوثائق التي تتطلب موافقة الممثل الخاص للسياسات في الوقت المناسب وبصورة منتظمة. وفي هذا الصدد، تسعى البعثة إلى الحصول على قدرة إضافية لاستكمال الخبرة الفنية التي تقدمها بالفعل لشعبة دعم البعثة وكفالة أن يمارس المكتب العناية الواجبة وأن يعمل على تخفيف مخاطر التفويض الفرعي للسلطة في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

51 - وتمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 298/75 باستعراض الوظائف الشاغرة منذ 24 شهرا أو أكثر، حددت البعثة وظيفة مترجم تحريري برتبة ف-4 ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهرا، ويمكن إعادة توجيه الغرض منها لتلبية الاحتياجات العاجلة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام. وفي الوقت الحاضر، تتمتع وحدة المؤتمرات والترجمة التحريرية التابعة للبعثة، المؤلفة من موظفين وطنيين ومن متطوعي الأمم المتحدة، بالقدرة على أن توفر بكفاءة خدمات الترجمة التحريرية والشفوية التي تحتاجها البعثة. وعلى العكس من ذلك، فإن ملاك الموظفين المعتمد للمكتب ليس لديه الخبرة اللازمة في مجالات الإدارة العامة والإدارة المالية وعمليات وإجراءات الميزنة في الأمم المتحدة، وهي الخبرة اللازمة لمعالجة تعقد وخصوصية إطار المساءلة المتعلق بتفويض السلطة، والامتثال للسياسات، وتحليل السياسات ووضعها، والمسائل التنفيذية ذات الصلة.

52 - وفي سياق ما تقدم، يقترح إعادة نذب وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 2، لدعم الإدارة والرصد الفعالين للمهام الإدارية عن طريق تقديم مشورة الخبراء بشأن تفسير الأنشطة المعقدة الصادر بها تكليف وغير ذلك من قرارات الهيئات الحكومية الدولية في ميدان الإدارة والتخطيط والميزنة والتقييم والرصد. وستمكن عملية إعادة النذب أيضا الممثل الخاص للأمين العام من تحسين الدعم الذي يقدمه مكتبه المباشر لتلبية جميع الاحتياجات النابعة من إطار المساءلة المعزز، وكفالة امتثال جميع العمليات للسياسات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ترتيبات فعالة للرصد والرقابة على إدارة جميع جوانب تفويض السلطة. وستمكن عملية إعادة النذب البعثة من كفالة التدقيق المنتظم في جميع الوثائق التي تتطلب موافقة الممثل الخاص للتأكد من توافقها مع السياسات، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية، وكفالة أن تتعكس جميع الأهداف على نحو كاف في جميع وثائق الميزنة على أساس النتائج، فضلا عن الإشراف على وضع وإنجاز مختلف خطط البعثة المتصلة بعمليات البعثة ومسائل دعمها.

## مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)

الجدول 3

## الموارد البشرية: نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	
	إنشاء	موظف لإدارة البرامج	ف-4	1+	وظيفة مؤقتة
				1+	المجموع

53 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) من 14 وظيفة (1 أمين عام مساعد، و 2 ف-5، و 2 ف-4، و 3 ف-3، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من فئة الخدمات العامة). وتوفر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام للبعثة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وفقا لمذكرة التفاهم الجامعة المبرمة في عام 2014 بين الأمم المتحدة والمكتب المبرمة. وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لآلية الرصد والتقييم التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (152/2019) بأن تعزز الدائرة بيئتها الرقابية وأن تزيد من الرصد المالي ومن الرصد والتقييم كذلك. وأعاد مجلس مراجعي الحسابات تأكيد النتائج التي خلص إليها المكتب، ودعا الدائرة، في مراجعة الحسابات التي أجراها لعمليات السلام في الأمم المتحدة في عام 2020 (A/75/5 (Vol. II))، إلى أن تقلل من اعتمادها على مكتب خدمات المشاريع وتزيد من وجودها الميداني ومعارفها الميدانية، وأن تزيد من جهودها كي تنفذ بشكل مباشر جوانب برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن تقيم شراكتها مع مكتب خدمات المشاريع لضمان فعاليتها من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، يُقترح أن يتم إدراج رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة ضمن ملاك موظفي البعثة بدلا من إدراجه في الميزانية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى متشريا مع طريقة التنفيذ السابقة مع مكتب خدمات المشاريع. وسيكفل النهج الجديد المقترح لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تعود مباشرة تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها، والتمثيل لدى قيادة البعثة والجهات الحكومية المعنية والشريكة. ويقابل تكلفة الوظيفة المؤقتة المقترحة خفض في التكاليف التشغيلية في إطار فئة الإنفاق المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

54 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة على النحو المبين في الجدول 3. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن تصميم استراتيجية برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وقيادة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتصميم البرامج والتصدي للتهديدات، وتقديم المشورة إلى قيادة البعثة، والتنسيق مع عناصر البعثة الأخرى، ولا سيما قوة البعثة، ودعم جهود الدعوة، وقيادة العمل الذي يجري مع السلطات المحلية المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيشرف شاغل الوظيفة أيضا على التنفيذ والأداء فيما يتعلق بالشركاء المنفذين.

## مكتب رئيس الموظفين

الجدول 4

## الموارد البشرية: وحدة مجلس التحقيق

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	
	تحويل	موظف معاون لمجلس التحقيق	ف-2	1+	الوظائف
	تحويل	موظف معاون لمجلس التحقيق	ف-2	1-	الوظائف المؤقتة
				-	المجموع

55 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة مجلس التحقيق من أربع وظائف (1 ف-4 و 3 من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة مؤقتة مموله من المساعدة المؤقتة العامة (ف-2)، ووظيفة واحدة لأحد متطوعي الأمم المتحدة. والوحدة مسؤولة عن عمليات الاستعراض الإداري والاستعراض الداخلي امتثالاً لالتزامات البعثة المتعلقة بالمساءلة. وتعمل الوحدة كأمانة لمجالس التحقيق التي يدعو رئيس البعثة إلى عقدها. وفي عام 2018، استوعبت الوحدة مهام إدارة أفرقة التحقيق المشتركة، مما زاد من مسؤولياتها لتشمل استعراض القضايا من أجل إجراء التحقيقات المشتركة، وهو ما كانت تقوم به أقسام مختلفة في إطار التوجيه التنفيذي للإدارة، وكان يجري تكليفها بذلك على أساس مخصص.

56 - ويقدم الموظف المعاون لمجلس التحقيق المساعدة والدعم لوحدة مجلس التحقيق في تقديم إحاطات وتدريبات توجيهية، فضلاً عن إدارة القضايا، مما يمكن الوحدة من التعجيل بإجراءات القضايا الموكلة إليها، بما في ذلك القضايا المتصلة بأفرقة التحقيق المشتركة. وشاغل الوظيفة مسؤول أيضاً عن التواصل مع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ توصيات المجلس، مما يعزز مساءلة البعثة وشفافيتها؛ وبشأن المساهمة في معالجة حالات التعويضات بسرعة وحكمة فيما يتعلق بإصابات أو وفيات حفظة السلام والأطراف الثالثة. وتعمل البعثة في بيئة أكثر تعقيداً، كما ازداد عدد وتعدد المسائل المسندة إلى الوحدة زيادة كبيرة منذ إنشاء هذه الوظيفة المؤقتة. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي نشر الأفراد النظاميين الإضافيين الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021) إلى زيادة عبء عمل الوحدة، مما يجعل مسؤوليات الموظف المعاون لمجلس التحقيق ضرورية حتى المستقبل المنظور.

57 - وفي ضوء الطابع المستمر للمسؤوليات المبينة أعلاه، يقترح تحويل وظيفة مؤقتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 4، لتعزيز قدرة وحدة مجلس التحقيق على دعم استمرار الأنشطة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة.

الجدول 5

## الموارد البشرية: دائرة السلوك والانضباط

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	
	إنشاء	موظف معاون معني بالسلوك والانضباط	م ف و	3+	الوظائف
من قسم الأمن	إعادة ندب	موظف معني بالسلوك والانضباط	ف-3	1+	
	تحويل	موظف معني بالسلوك والانضباط	ف-3	1+	
	تحويل	موظف معاون معني بالسلوك والانضباط	م ف و	1+	
				6+	المجموع الفرعي

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير	
	إنشاء	موظف معاون معني بالسلوك والانضباط	م أم	1+	الوظائف المؤقتة
	تحويل	موظف معني بالسلوك والانضباط	ف-3	1-	
	تحويل	موظف معاون معني بالسلوك والانضباط	م ف و	1-	
					المجموع الفرعي 1-
					المجموع 5+

58 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لدائرة السلوك والانضباط من 19 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، و 1 ف-5، و 3 ف-4، و 4 ف-3) (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من الفئة الفنية (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و 1 من فئة الخدمات العامة الوطنية و 5 من متطوعي الأمم المتحدة). والدائرة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ برنامج قوي للسلوك والانضباط يدير المخاطر المحددة المرتبطة بجميع أنواع سوء السلوك من جانب أفراد البعثات، بمن فيهم فرادى الموظفين التعاقديين، فضلا عن مقدمي الخدمات ويخفف من حدة تلك المخاطر. وتركز الدائرة تركيزا خاصا على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين للضعفاء من النساء والأطفال. وعلى الرغم من تنفيذ البعثة لاستراتيجيتها الثلاثية الجوانب للتخفيف من خطورة سوء السلوك، التي تتألف من جوانب المنع وأنشطة التعزيز والإجراءات التصحيحية لصالح ضحايا الاستغلال الجنسي، فإنها لا تزال تشهد زيادة في عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المشتبه في حدوثها. ومع نشر 690 3 فردا نظاميا إضافيين أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، تهدف البعثة إلى تعزيز تدابيرها الوقائية بشكل استباقي لاحتواء الارتفاع الأخير في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع أي ارتفاع محتمل للحالات نتيجة لنشر الأفراد النظاميين الجدد. وفي هذا الصدد، تسعى البعثة إلى توحيد وتعزيز وإعادة تنظيم تدابيرها الوقائية والتخفيفية القائمة من أجل تحديد عوامل الخطر وتقييمها والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب وبطريقة أكثر شمولاً. وسيتيح ذلك للبعثة أن تحسن آلياتها من أجل وضع نظام كفاء وفعال لمنع أي سوء سلوك خطير، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب جميع فئات أفراد الأمم المتحدة. وستواصل الدائرة أيضا الاضطلاع بدور المستشار الرئيسي لرئيس البعثة في معالجة المسائل المتصلة بالسلوك والانضباط، وتلقي جميع أنواع الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك وتقييمها وإحالتها للتحقيق فيها، وتقديم المشورة التقنية بشأن القواعد والإجراءات، وتعهده قاعدة بيانات شاملة لتتبع حالات سوء السلوك والإبلاغ عنها، بما في ذلك حالة المساعدة المقدمة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمساعدة في بناء القدرات بشأن مسائل السلوك والانضباط، والعمل بالتنسيق مع كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا على ضمان حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بمن فيهم الأطفال المولودون نتيجة للانتهاك أو الاستغلال من جانب أفراد يندرجون ضمن جميع فئات أفراد الأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها، على الدعم الملئم وفي الوقت المناسب تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة بشأن مساعدة الضحايا.

59 - وفي سياق ما تقدم، يقترح إنشاء ثلاث وظائف ووظيفة مؤقتة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة وإعادة نذب وظيفة ثابتة واحدة، كما هو مبين في الجدول 5. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح أيضا تحويل وظيفتين مؤقتتين على النحو المبين في الجدول 5 إلى وظيفتين ثابتتين، نظرا للطابع المستمر لمسؤولياتهما، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 أعلاه. وستمكن التغييرات المقترحة للبعثة من تعزيز أفرقتها المعنية بالسلوك والانضباط في المجالات التالية:

(أ) آليات الإبلاغ والتدريب: دعم البعثة في تعزيز آليات الإبلاغ القائمة لديها من خلال توسيع الشبكات المجتمعية لتلقي الشكاوى في جميع أنحاء منطقة البعثة، ولا سيما في المواقع النائية التي يتواجد فيها موظفو الأمم المتحدة. والإنشاء المقترح لثلاث وظائف ثابتة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة مؤقتة واحدة لأحد متطوعي الأمم المتحدة سيمكّن البعثة من نشر موظف وطني من الفئة الفنية في كل مقر قطاعي، فضلا عن موظف واحد من متطوعي الأمم المتحدة في مكتب كاغا بانديرو. وسيتمتع الموظفون الفنيون الوطنيون بميزة إضافية تتمثل في قدرتهم على تقديم دورات تدريبية في سانغو للموظفين الوطنيين وفرادى الموظفين التعاقديين وأفراد شركات الأمن المتعاقد معها محليا. وسيضطلع شاغلو الوظائف بدور رئيسي في تنفيذ أنشطة التوعية التي تضطلع بها البعثة في جميع أنحاء البلد عن طريق التوعية بالآليات الإبلاغ في البعثة، ومستوى السلوك المتوقع من أفراد الأمم المتحدة، وسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يشمل توفير المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيكون شاغلو الوظائف مسؤولين عن المتابعة والتتبع المستمرين لحالة المساعدة المقدمة إلى أكثر من 460 ضحية تم تحديدها وإنشاء وتحديث ملفات الضحايا الشخصية في نظام تتبع مساعدة الضحايا الذي جرى تطويره حديثا. وسيتولى الموظفون الفنيون الوطنيون تيسير التفاعل بين البعثة والمجتمعات المحلية وتوفير دورات لبناء القدرات للآليات المجتمعية القائمة لتلقي الشكاوى البالغ عددها 31 آلية في جميع أنحاء البلد. وسيقومون ببناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل بمثابة شركاء لمنع العنف الجنساني، ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق البلد من أجل تعزيز وإرسال الشكاوى ومسارات إحالة مساعدة الضحايا. وسيعمل متطوعو الأمم المتحدة عن كثب مع الموظفين الفنيين الوطنيين وستكون لديهم الخبرة اللازمة لدعم موظفي السلوك والانضباط الموجودين في بانغي، ولسد الفجوة في المناطق التي لا يوجد فيها لدى البعثة موظفون معنيون بالسلوك والانضباط؛

(ب) تعزيز الوجود الإقليمي لإدارة القضايا وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالإنفاد. وتشير الإحصاءات والاتجاهات الحالية حتى الآن إلى أن معظم حالات سوء السلوك الخطيرة المبلغ عنها، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، قد حدثت في بربراتي. ونظرا للقيود الجغرافية واللوجستية التي تحول دون الوصول إلى القطاع الغربي، الذي يعتبر منطقة شديدة الخطورة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، تقترح البعثة إيفاد موظف واحد معني بالسلوك والانضباط إلى بربراتي. وسيتمكن ذلك من تحقيق وجود مستدام على الصعيدين القطاعي والميداني من أجل تنفيذ برنامج السلوك والانضباط. وسيتمكن إيفاد موظف معني بالسلوك والانضباط البعثة من تعزيز جهودها الرامية إلى منع سوء السلوك، بما في ذلك التواصل مع هيئات التحقيق، مع القيام أيضا بتنفيذ ورصد عملية إدارة المخاطر، فضلا عن توفير التدريب على معايير الأمم المتحدة، ومدونات قواعد السلوك، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لجميع فئات الموظفين في مواقعهم. وسيقدم شاغل الوظيفة أيضا أنشطة تدريبية بشأن مسائل السلوك والانضباط، بما في ذلك التدريب المتخصص على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى أفراد البعثة مباشرة أو من خلال تدريب مدربي أفراد الوحدات. وسيعزز شاغل الوظيفة أيضا إدارة المخاطر من خلال تفعيل إطار إدارة المخاطر في البعثة، الذي سيشمل تحديد جميع مخاطر سوء السلوك المحتمل من جانب أفراد البعثة وتقييمها ومعالجتها.

## العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

60 - سيواصل العنصر 1 تغطية الإنجازات المتوقعة الرئيسية المتصلة بتوفير الأمن وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) مواصلة توفير ما يلزم من بيئة آمنة ومأمونة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوسيع نطاقها لحماية المدنيين والسعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاع. وستهدف البعثة إلى حماية المدنيين من التهديدات الأمنية بغض النظر عن مرتكبيها، وتأمين البؤر الساخنة الاستراتيجية، بما في ذلك بالاشتراك مع القوات الوطنية؛ والحد من مخاطر العنف الانتخابي أو السياسي المحلي؛ ودعم قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لبناء الثقة بشكل متجدد مع المجتمعات المحلية ومنع الجماعات المسلحة من الانتقال إلى المناطق التي أعادت فيها الحكومة بسط سلطتها. وسيكون اتباع نهج تكيفي ووقائي أمراً حاسماً في التصدي للتكتيكات المتطورة للجماعات المسلحة من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك أي أعمال عدائية محتملة ضد المنظمات الإنسانية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وأفراد الأمم المتحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية. وستدعم البعثة تعزيز قدرة الحكومة على التصدي للتهديدات الجديدة التي يتعرض لها المدنيون من جراء التكتيكات القتالية الأخذة في التطور التي تستخدمها الجماعات المسلحة، بما في ذلك استخدام الذخائر المتفجرة. وستواصل البعثة أيضاً السعي إلى تحسين التعاون مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيستخدم العمل المتكامل للبعثة في الجوانب العسكرية والشرطة والمدنية والسياسية والمساعدة التقنية، بما في ذلك العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والاستخدام الاستراتيجي للأصول الجوية، لتحفيز الأطراف على وقف انتهاكات اتفاق السلام وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوصل إلى حلول سياسية مستدامة للنزاع. ويتماشى هذا النهج المنسق والمتكامل مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وسيؤدي إلى إرساء وجود أقوى وأسرع حركة لضمان اتباع نهج وقائي واستباقي إزاء الأزمات، والحفاظ على مناطق آمنة ومأمونة لحماية المدنيين، ودعم التنفيذ الجاري لاتفاق السلام وبسط سلطة الدولة؛

(ب) مواصلة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين من تهديدات العنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والاستراتيجيات الاستباقية المتكاملة لمنع العنف، مع الاستفادة الكاملة من قدرات البعثة على الرصد والإنذار المبكر من أجل اتباع نهج أكثر وقائية لحماية المدنيين أياً من كان المرتكبون. وتسعى تدخلات قوة وشرطة البعثة ذات الطابع الدينامي والاستباقي والتسلسلي المتزايد إلى تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات محلية مستدامة وذات مصداقية. وتهدف هذه التدخلات أيضاً إلى منع أي جهة فاعلة من زعزعة استقرار المكاسب الأمنية، وستدعم توفير الظروف الآمنة لتيسير عقد الانتخابات المحلية. وستستند الاستراتيجية المتكاملة لحماية المدنيين إلى الحوار على المستوى المحلي، وجهود منع نشوب النزاعات وحلها، ودعم العملية السياسية، ونشر قوات حكومية فعالة وخاضعة للمساءلة ومستدامة. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل على بناء قدرات السلطات الوطنية على حماية المدنيين والتقليل إلى أدنى حد من خطر قيام جميع أطراف النزاع بتأجيج التوترات داخل المجتمع المحلي لأغراض تحقيق مكاسب انتخابية أو سياسية أو اقتصادية. وفي ضوء المخاطر المتزايدة التي تكتنف عملية التحضير للانتخابات المحلية، ستعزز البعثة جهودها في مجال رصد حقوق الإنسان والإنذار المبكر في المواقع الاستراتيجية، بسبل من بينها زيادة استخدام أفرقة الحماية

المشتركة وشبكات الإنذار المحلية وتعزيز التخطيط للطوارئ وتوفير التدريب لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية الطفل ومنع العنف الجنسي والجنساني. وإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة اللجان التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات المعنية بأمن الانتخابات المنشأة في جميع أنحاء الإقليم، حيث سيقوم أصحاب المصلحة المحليون برصد انتهاكات اتفاق السلام، وإجراء حوار سياسي ومواجهة التحديات الأمنية؛

(ج) استمرار شبكة البعثة الموسعة التي تتألف من مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي، والدعم الذي تقدمه لتحسين الأداء الوظيفي لآليات الحماية المحلية، في تعزيز مشاركة ومسؤولية جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما في ذلك قوة البعثة وشرطتها والسلطات المحلية وممثلو المجتمع المحلي والمجتمع المدني، فضلا عن أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستجري بعثة هذه الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحماية وتمكينها من القيام على نحو مشترك بتقييم وتحديد المخاطر من أجل الحد من العنف المجتمعي، وتعزيز شبكات الإنذار المحلية وتقييم التهديدات، وتمكين هذه الجهات من أن تصبح جهات معنية رئيسية في مجال التوعية والحماية. وستعزز هذه الجهود من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع العناصر المدنية والنظامية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمنع العنف وردعه، ودعم الحكومة المنتخبة حديثا للحفاظ على السلامة الإقليمية والنهوض بالمصالحة؛

(د) مواصلة رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي يرتكبها جميع أطراف النزاع، والإبلاغ عنها والسعي لمنع وقوعها والتصدي لها، مع تقديم الدعم التقني للجماعات المسلحة في تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والالتزام بهذه الخطط، ودعم السلطات الوطنية في إجراء تحقيقات مهنية ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة محايدة وبغض النظر عن مرتكبها. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم الحكومة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحرير على العنف، دعماً للمجلس الأعلى للاتصالات واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالتنسيق مع هذه الجهات؛

(هـ) مواصلة رصد الحوادث العامة المتصلة بالتحريض على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها لمنع تهديدات العنف البدني ضد المدنيين، بسبل منها استخدام استراتيجية البعثة للاتصالات الاستباقية وخططها للتوعية من أجل مكافحة خطاب الكراهية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحوكمة والانتخابات، وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وإعلام الرأي العام بالعملية الانتخابية المحلية، وتنفيذ اتفاق السلام، والتطورات المتصلة ببسط سلطة الدولة؛

(و) العمل بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمواصلة تيسير تهيئة بيئة آمنة تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة الطوعية والأمنة للنازحين واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم. وسيكون تقديم الدعم للمساعدة الإنسانية أمراً بالغ الأهمية نظراً لإمكانية تقاوم الفقر وانعدام الأمن ومواطن الضعف بسبب أثر جائحة كوفيد-19.

61 - ويقوم مأذون به يبلغ 14 400 من الأفراد العسكريين، منهم 155 مراقبا عسكريا و 425 من ضباط الأركان العسكريين، و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 600 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 108 من موظفي السجون المقدمين من الحكومات، ستواصل البعثة الانتشار على نطاق المناطق الجغرافية والخطوط ذات الأولوية، مستعملة في ذلك استراتيجيات وقدرات تتناسب السياق المحلي، بما يحسن مرونتها وقدرتها على التنقل لتأمين المواقع الانتخابية وتعزيز الأمن في المناطق التي عاد فيها السلام.

62 - وستعزز البعثة دعمها للسلطات الوطنية من أجل زيادة قدراتها في مجال توفير الأمن على نطاق البلد، بما يشمل مؤسسات العدالة الجنائية. ومن أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين استقرار قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتقديم مزيد من الدعم لزيادة نشرها، ستواصل البعثة الاعتماد على قواعد عملياتها الرئيسية القائمة وقواعد عملياتها الدائمة، بما في ذلك بعض القواعد التي ستتسأ عن طريق تحسين القواعد العملية المؤقتة التي أنشئت في السنوات السابقة وعلى أساس الاحتياجات التشغيلية. وستعزز قدرة القوة والشرطة على التنقل ومرونتهما، في حدود القوام المعزز المأذون به للقوات والشرطة، من أجل كفالة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لحماية المدنيين، بما في ذلك في السياق الانتخابي المحلي. وسيحقق ذلك من خلال زيادة عدد الدوريات البعيدة المدى الأكثر قوة، من أجل الوصول إلى المناطق التي كان للبعثة فيها وجود محدود، وسيتاح ذلك من خلال تخفيض مدة نشر القوات في القواعد العملية المؤقتة وإغلاق القواعد العملية المؤقتة التي تجاوزت إطارها الزمني. وستتيح هذه القدرات المعززة للبعثة تحسين الإلمام بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وعمليات الشرطة وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فضلا عن ردع التهديدات الرئيسية والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون. وسيساعد إغلاق القواعد العملية المؤقتة أيضا على التخفيف من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسيعزز ذلك من خلال زيادة استخدام تدابير الوقاية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعزز الوقاية من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال زيادة الاستعانة بالمنسقين المعنيين بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن خلال الزيارات وأعمال التفتيش المنتظمة في جميع المواقع التي تنتشر فيها البعثة.

63 - وستواصل القوة في الوقت نفسه القيام بدوريات روتينية، وتتسأ مواقع أمنية ثابتة لزيادة إبراز وجودها ودورها الاستباقي، وتيسر العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتقرح إجراء دوريات مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي حسب السياق السائد. ورهنا بالوصول إلى اتفاق بين البعثة والسلطات الوطنية، سيشارك عدد محدود من ضباط قوات الأمن الداخلي الذين جرى فحص سجلاتهم أو تدريبهم في عمليات مشتركة مع البعثة، تشمل تعزيز التخطيط والمساعدة التقنية وتقديم دعم لوجستي.

64 - وستساعد البعثة أيضا، تمشيا مع ولايتها، في اختيار أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستقدامهم وفحص سجلاتهم وتدريبهم من خلال دعم تنفيذ خطة التدريب الخمسية. وستسعى البعثة، على وجه الخصوص، بالتعاون مع الشركاء، إلى تقديم الدعم لتعزيز الرقابة على قوات الأمن الداخلي، من خلال تعزيز هيكل القيادة والتحكم وآليات الرقابة الداخلية والخارجية. وسيؤدي الدعم العملي المقدم إلى قوات الأمن الداخلي إلى تعزيز القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات والاعتقالات والاحتجازات، وإدارة الأدلة القضائية، والإحالة إلى المحاكم المختصة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة اتباع نهج قائم على المعلومات الاستخبارية متمحور حول الإنسان وموجه نحو المجتمعات المحلية في العمل الشرطي يشمل زيادة أنشطة التفاعل مع المجتمعات المحلية لطمانتها على سلامتها وتعزيز التوعية الأمنية. وسيمكن تعزيز بناء قدرات قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية والسلطات الوطنية من منع العنف والتصدي له، والحد من

قدرة الجناة المحتملين على ارتكاب أعمال العنف البدني ضد المدنيين، مع اعتماد هذه القوات على مؤسساتها الخاصة، وتوليها مسؤولية أكبر عن حماية المدنيين.

65 - وستواصل البعثة تعزيز قدرتها على الاستجابة للتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة في البلد. وفي هذا الصدد، ستستفيد البعثة من الزيادة في عدد القوام المأذون به للأفراد العسكريين كي تزيد من حجم عنصر التخلص من الذخائر المتفجرة لخمس سرايا هندسية، لتتحول من فريق إلى قسم كامل، وكل منها مجهز بـ ١٠٠ كلاب مدربة على الكشف عن المتفجرات ومركبات تعمل عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما تحتفظ القوة بالمسؤولية عن التخلص من الذخائر المتفجرة، ستسعى البعثة إلى الاستعانة بخبرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل توفير أنشطة التقييم والتدريب والتوجيه قبل النشر وتعزيز قدرات وحدات المشاة في مجالي البحث والكشف، مما يمكن البعثة من القيام بعمليات في بيئة عالية المخاطر والمساهمة في إنقاذ أرواح أفراد البعثة، والجهات الفاعلة الإنسانية والسكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما حدث في السنوات السابقة، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بذل الجهود لتنسيق الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام، بما في ذلك اعتماد الأفرقة التابعة للقوات المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة، وذلك فيما يتعلق بأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إنشاء هيكل تنسيق وطني للتصدي لتهديد الذخائر المتفجرة.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجاز المتوقع

1-1-1	عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (2020/2021: 60؛ 2021/2022: 70؛ 2022/2023: 150)	1-1	تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين، بسبل من بينها الحد من انعدام الأمن الناجم عن الذخائر المتفجرة، وتحسين آليات حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز الحالة الأمنية في المناطق الاستراتيجية في جمهورية أفريقيا الوسطى.
2-1-1	عدد انتهاكات الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (2020/2021: لا ينطبق؛ 2022/2023: 1600)	2-1-1	
3-1-1	النسبة المئوية من العدد الإجمالي للذخائر المتفجرة التي تم تحديدها وتدميرها بأمان (2020/2021: لا ينطبق؛ 2022/2023: لا ينطبق؛ 2023/2022: 30 في المائة)	3-1-1	
4-1-1	عدد أفراد المجتمعات المحلية الذين يظهرون زيادة في المعرفة بالممارسات غير المأمونة والمأمونة بفضل التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة (2020/2021: لا ينطبق؛ 2022/2023: 2 000؛ 2023/2022: 10 000)	4-1-1	

#### النواتج

- 36 دورة لتطرح الأفكار والتدريب والتخطيط لمعالجة الشواغل والمسائل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر الفعالة، وحرية التنقل، وعودة النازحين واللجئين، وتهيئة بيئة آمنة لعودة سلطات الدولة وموظفي الخدمة المدنية (بما يشمل 720 من المستفيدين، من بينهم 215 امرأة) لتعزيز آليات الحماية والتنسيق المنشأة في إطار اتفاق السلام، وتحسين التدابير الملموسة لمنع العنف والتخفيف من حدته التي تشارك في قيادتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وتحسين البيئة الأمنية عموماً

- تشغيل وصيانة 19 قاعدة عملياتية دائمة، و 24 قاعدة عملياتية رئيسية، وما لا يزيد عن 52 قاعدة عملياتية مؤقتة لفترة محدودة في سياق الترتيبات المرنة والاستباقية لقوة البعثة
- تسيير 2 430 دورية أسبوعية، بما في ذلك 1 200 دورية قصيرة المدى، و 400 دورية متوسطة المدى، و 450 دورية بعيدة المدى، و 380 بعثة مرافقة، في المراكز السكانية الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع و/أو دعم عملية السلام والانتخابات والمصالحة الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها في جميع أنحاء الإقليم
- تسيير 14 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الدفاع الوطني في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- إجراء 36 عملية نشر لقوات الرد السريع وكثائب الاحتياط للمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين في المناطق الحرجة الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها
- تنفيذ 56 عملية تحليق أسبوعية للمنظومات الجوية بدون طيار من أجل تحسين الوعي بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية ودعم مهام الاستخبارات العسكرية والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ 36 ساعة طيران شهرية بالطائرات المروحية لكل وحدة طيران منشورة لدعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة 480 مشروعاً، بما في ذلك لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات، واضطلاعها بمهام بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تسيير حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات في إطار الإنعاش المبكر ورصد هذه المساعدات
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية والمسؤولين الإداريين المحليين لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في الدولة على المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان لأفراد المجتمع المدني والمنسقين المجتمعيين المعنيين بمناهضة خطاب الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية
- إيفاء 10 بعثات حماية مشتركة للمجتمع المدني، والمنتديات المحلية لحقوق الإنسان، وشبكات الإنذار المبكر، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز آليات الحماية المحلية.
- إيفاء 40 بعثة مشتركة للحماية إلى الميدان لتعزيز نظم الإنذار المبكر، وحماية المدنيين، وتقييم التهديدات الحالية والممكنة للسلامة البدنية للمدنيين
- تسيير 350 دورية أسبوعية لفرقة العمل المشتركة في بانغي وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضماناً لحرية حركة المدنيين وحمايتهم
- تسيير 59 دورية يومية مقررّة سلفاً تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات

- إجراء 6 000 عملية تواصل من جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة في مواضع، منها مقاطعات ومواقع أفرقة، من أجل طمأنة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني
- تنظيم حملة وطنية واحدة للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات التي تقع داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها
- تنظيم حملة وطنية واحدة للتعبة الاجتماعية لمنع العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني
- عقد حلقتي عمل بالتعاون مع السلطات الوطنية لدعم تفعيل كيان وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام
- عقد 24 اجتماعا للمساعدة التقنية، وتقديم الدعم من خلال المشورة التقنية لدعم تقييم واعتماد قدرات البعثة في مجال الأجهزة المتفجرة من أجل التصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة
- تنظيم 200 جلسة للتوعية بالمخاطر بشأن أخطار الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون التابعون للبعثة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني
- تنظيم 20 تدريباً على التخلص من الذخائر المتفجرة، وتدريب المدربين، ودورات تجديد المعارف، والتوجيه، ودورات تدريبية في مجال التحقيق بعد الانفجار لوحدة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لسرايا الهندسية، فضلاً عن أنشطة التدريب على البحث والكشف التي تقوم بها كتائب المشاة وأفراد القوة
- تنظيم 500 جلسة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها السكان المدنيون في المناطق التي تنتشر فيها الذخائر الشديدة الانفجار
- إجراء 12 مهمة تشغيلية وتقنية للتخلص من الذخائر المتفجرة، بما في ذلك التخلص من الذخائر المتفجرة من مخلفات الحرب والذخائر المتقادمة، ودعم التحقيقات في مرحلة ما بعد الانفجار دعماً للبلدان المساهمة بقوات
- توفير التدريب لـ 100 في المائة من كتائب المشاة وسرايا القوافل القتالية المنتشرة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وتوجيهها لإجراء عمليات بحث وكشف محددة السياق لتحديد الذخائر المتفجرة

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجاز المتوقع

- |   |   |
|---|---|
| <p>1-2-1 عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تُبلغ بها السلطات الوطنية والجماعات المسلحة والإجراءات المتخذة (2021/2020: 1 550؛ 2022/2021: 500؛ 2023/2022: 500)</p> | <p>2-1 تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال</p> |
| <p>2-2-1 تنفيذ الجماعات المسلحة خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال تنفيذاً تاماً (2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3؛ 2023/2022: 3)</p>   |   |
| <p>3-2-1 عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر خدمات الرعاية (2021/2020: 500؛ 2022/2021: 1 500؛ 2023/2022: 500)</p>  |   |

1-2-4 مجموع عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف المتصل بالنزاعات، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2021/2020: 4 000؛ 2022/2021: 1 000؛ 2023/2022: 2500)

1-2-5 عدد أوامر القيادة الصادرة عن أطراف النزاع لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وإنهائها (2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3؛ 2023/2022: 3)

1-2-6 عدد الالتزامات بوقف ومنع العنف الجنسي التي وقعتها أطراف النزاع (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 2)

1-2-7 مجموع عدد الأفراد الذين تم اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً، والذين تطلق السلطات الوطنية والجماعات المسلحة سراحهم بعد الدعوة التي قامت بها البعثة (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 200؛ 2023/2022: 200)

#### النواتج

- تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية وموظفي السجون
- عقد 30 اجتماعاً مع قيادات أطراف النزاع للدعوة إلى توقيع خطط عمل أو توجيهات قيادية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وإنهائها، فضلاً عن تنفيذ هذه الخطط والتوجيهات
- عقد 30 دورة توعية لفائدة الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة
- عقد 10 دورات تدريبية لأفراد المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة بشأن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها
- عقد 30 دورة توعية لفائدة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات الإنذار المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل وتأثيرها على الأطفال
- إيفاد 120 بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الستة الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة
- عقد حلقة عمل وطنية واحدة و 6 حلقات عمل إقليمية لتناول موضوع منع الانتهاكات الستة الجسيمة لحقوق الأطفال في إطار خطة وطنية لمنع تلك الانتهاكات
- تقديم 4 تقارير فصلية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتقرير سنوي واحد متعلق بحالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم حملة وطنية لدعم مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة" عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم
- إعداد تقرير واحد للدعوة العامة بشأن مجال رئيسي من مجالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع

- إيفاد 120 بعثة رصد وتحقيق لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
- إجراء 200 زيارة إلى مرافق الاحتجاز لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقق فيها
- تنظيم 20 دورة تدريبية عن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وأفراد قوات الأمن الداخلي
- إعداد تقريرين عن الحوادث بشأن الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع؛ وإعداد 4 تقارير فصلية و 12 تقريراً شهرياً وتقرير عام سنوي واحد عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاعات، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والأطفال في النزاعات المسلحة، مع الدعوة إلى المساءلة السياسية والقضائية على حد سواء
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لـ 30 زيارة ميدانية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك 10 زيارات إلى المجلس الأعلى للاتصالات لدعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية لمنع انتشار العنف، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية لدعم تنفيذ ولايتها الوقائية لمكافحة الفئات الجماعية، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- تنظيم 5 مناسبات عامة بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للحكومة الرشيدة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإذكاء الوعي بها
- إقامة 5 مناسبات عامة بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية أفريقيا الوسطى للتوعية بتعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع قانون حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
- تنظيم 11 حملة من خلال الإذاعة المحلية وأنشطة التوعية لحماية حقوق الإنسان لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن كفاءة إبراز عمل البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان
- عقد 12 جلسة عمل بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز قدرة أعضاء اللجنة الوزارية المعنية بصياغة وإقرار التقارير الحكومية التي تقدم إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان واستكمال خطط التنفيذ ذات الصلة
- تنظيم 30 دورة تدريبية قبل النشر و30 دورة تدريبية بعد النشر بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وحماية الطفل، لفائدة قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن عمليات التحقيق والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني و/أو الصحفيين لدعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم
- عقد 6 حلقات عمل للخبراء بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومنظمات المجتمع المدني والوزارات التنفيذية
- إقامة 6 مناسبات عامة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الأقليات وجهود مكافحة التمييز
- عقد 10 اجتماعات للفريق العامل المعني بالرصد والتحليل والإبلاغ لضمان الجمع المنهجي للمعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع حوادث العنف الجنسي والتصدي لها
- إقامة 6 مناسبات للتوعية بقيادة أعضاء شبكة الحماية الوطنية لضحايا وشهود العنف الجنسي على الصعيد المحلي لتعزيز منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له

- عقد حلقة عمل واحدة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ذات الصلة، بالتعاون مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، لدعم تنفيذ البيان المشترك الموقع في عام 2019 بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له

## العوامل الخارجية

أثر نشر أفراد الأمن الآخرين على البيئة الأمنية. وسلوك الجماعات المسلحة. ونشر ما يلزم من أفراد الأمن في الوقت المناسب، فضلا عن القرارات التقنية للسلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن توفير الأمن والحماية للمدنيين. تزايد العنف والشواغل المتعلقة بالحماية أثناء العملية الانتخابية وكذلك محاولات تقويض تنفيذ اتفاق السلام.

## الجدول 6

## الموارد البشرية: العنصر 1، الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

المجموع	الفئة
	أولا - المراقبون العسكريون
169	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
155	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(14)	صافي التغير
	ثانيا - الوحدات العسكرية
14 187	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
14 201	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
14	صافي التغير
	ثالثا - شرطة الأمم المتحدة
600	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
600	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	صافي التغير
	رابعا - وحدات الشرطة المشكّلة
2 420	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
2 420	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	صافي التغير
	الموظفون الدوليون
	وأع- مد-2 - ف-5 - ف-3
	أع م - مد-1 - ف-4 - ف-2
	خامسا - الموظفون المدنيون
	مكتب قائد القوة
4	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
4	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	صافي التغير

الموظفون الدوليون									خامسا- الموظفون المدنيون
و أ ع- أ ع م	مد-2 مد-1	ف-5 ف-4	ف-3 ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
<b>مكتب مفوض الشرطة</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير (انظر الجدول 7)
									الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(-)</sup> للفترة 2022/2021
									الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(-)</sup> للفترة 2023/2022
									صافي التغيير (انظر الجدول 7)
<b>المجموع الفرعي</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير (انظر الجدول 7)
<b>شعبة حقوق الإنسان</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير (انظر الجدول 8)
<b>وحدة حماية الطفل</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف المؤقتة</b>									
									الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(-)</sup> للفترة 2022/2021
									الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(-)</sup> للفترة 2023/2022
									صافي التغيير
<b>المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون، بما في ذلك الوظائف المؤقتة</b>									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغيير

الموظفون الدوليون									خامسا- الموظفون المدنيون
و أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
1	4	22	25	4	56	30	27	17 489	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
1	4	23	24	4	56	30	27	17 489	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	1	(1)	-	-	-	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

### مكتب مفوض الشرطة

الجدول 7

### الموارد البشرية: مكتب مفوض الشرطة

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير
الوظائف	تحويل	موظف لشؤون إصلاح شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1+
	تحويل	موظف لشؤون تدريب شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1+
	تحويل	موظف استشاري لشؤون شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1+
	تحويل	موظف لإدارة البرامج	ف-3	1+
	تحويل	موظف لشؤون الموارد البشرية	ف-3	1+
	تحويل	موظف قانوني	ف-3	1+
	تحويل	موظف معني بالسلوك والانضباط	ف-3	1+
				المجموع الفرعي 7+
الوظائف المؤقتة	تحويل	موظف لشؤون إصلاح شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1-
	تحويل	موظف لشؤون تدريب شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1-
	تحويل	موظف استشاري لشؤون شرطة الأمم المتحدة	ف-4	1-
	تحويل	موظف لإدارة البرامج	ف-3	1-
	تحويل	موظف لشؤون الموارد البشرية	ف-3	1-
	تحويل	موظف قانوني	ف-3	1-
	تحويل	موظف معني بالسلوك والانضباط	ف-3	1-
				المجموع الفرعي 7-
				المجموع -

66 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب مفوض الشرطة من 22 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-2، و 1 مد-1، و 2 ف-5، و 8 ف-4 (بما في ذلك 3 وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و 5 ف-3 (بما في ذلك 4 وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). ويشرف المكتب على أفراد شرطة الأمم المتحدة، الذين سيواصلون دعم عملية السلام ومساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، وذلك أساساً عن طريق توفير الدعم التشغيلي والمساعدة التقنية لقوات الأمن الداخلي لتحقيق الاستقرار في البيئة الآمنة التي تحققت من خلال تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين.

67 - ولدعم عملية السلام، ستواصل شرطة الأمم المتحدة تنفيذ أنشطة بناء القدرات لزيادة تعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي. وستواصل شرطة الأمم المتحدة أيضاً دعم التسليم التدريجي لمهام الحماية اللصيقة للمسؤولين الرئيسيين والحراسة الثابتة للمؤسسات الوطنية كي تتولاها قوات الأمن الداخلي. وستواصل الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز سلامة القضاة وغيرهم من الموظفين والضحايا والشهود، فضلاً عن مباني المحكمة الجنائية الخاصة. وستواصل شرطة الأمم المتحدة أيضاً الإسهام في حماية أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتنا. ونظراً لتدهور الحالة الأمنية، سيواصل أفراد شرطة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في دعم السلطات الوطنية في استعادة الأمن، فضلاً عن النظام العام. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل شرطة الأمم المتحدة تحسين حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد ودعم تعزيز حقوق الإنسان، والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة لاستعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها ومكافحة الإفلات من العقاب.

68 - وفي سياق ما تقدم، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 من هذا التقرير، يقترح تحويل سبع وظائف مؤقتة، على النحو المبين في الجدول 7، إلى وظائف ثابتة، لدعم الأنشطة المستمرة للبعثة في هذا الصدد.

### شعبة حقوق الإنسان

الجدول 8

#### الموارد البشرية: شعبة حقوق الإنسان

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	
	إعادة تصنيف	موظف لشؤون حقوق الإنسان	4-ف	1+	الوظائف
	إعادة تصنيف	موظف لشؤون حقوق الإنسان	3-ف	1-	
	إلغاء	مساعد إداري	خ ع و	2-	
	إنشاء	موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	م ف و	2+	
				-	المجموع

69 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب شعبة حقوق الإنسان من 72 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، و 1 ف-5، و 9 ف-4، و 11 ف-3، و 5 ف-2، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 14 موظفاً وطنياً من الفئة الفنية، و 7 موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و 22 وظيفة من متطوعي الأمم المتحدة). والشعبة مسؤولة عن رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد

الأطفال والنساء، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في سياق النزاع المسلح، والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. والشعبة مسؤولة أيضا عن مساعدة السلطات الوطنية في سعيها إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع الانتهاكات والتجاوزات وإلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني.

70 - وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2020، تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل حاد واتسمت بمناخ عام من انعدام الأمن مما أدى إلى تعريض المدنيين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولوحظت زيادة في عدد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب الجماعات المسلحة، فضلا عن زيادة في عدد الحوادث المرتكبة من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وكلتا الزيادتين تدلان على وجود عيوب هيكلية خطيرة، وأوجه قصور مؤسسية، وثرعات في الحماية. وفي هذا السياق، تسعى شعبة حقوق الإنسان إلى زيادة تحسين مدى تفعيل وكفاءة ووضوح أعمال الرصد والتحقيق والإبلاغ التي تقوم بها البعثة وتعزيز جهود الدعوة في توثيق التهديدات المتصلة بالنزاع وأثرها على السكان المدنيين، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع.

71 - ومن أجل دعم إعادة المواءمة الاستراتيجية بين الأولويات المواضيعية والبرنامجية وولاية البعثة، يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 8. وسيعزز ذلك قدرة الشعبة على التخطيط الاستراتيجي وسيتمكن البعثة أيضا من تعزيز نهجها القائم على النتائج في مجال حقوق الإنسان والرامي إلى إحداث تغيير قابل للقياس لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لأولويات حقوق الإنسان والحماية المقررة في الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود قدرة تتيحها وظيفة موظف لشؤون حقوق الإنسان برتبة ف-4 سيبسر العمل الاستراتيجي مع الوزارات التنفيذية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء لكفالة التفعيل والتشغيل الكاملين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز منظمات المجتمع المدني وتوسيع الحيز المدني؛ وتعزيز مبادرات بناء القدرات لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي؛ ودعم المبادرات الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية والتحرير العنفي على العنف؛ فضلا عن دعم المساءلة والمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب، بسبل من بينها استخدام حالات حقوق الإنسان الموثقة لدعم المؤسسات القضائية الوطنية والدولية من قبيل المحكمة الجنائية الخاصة.

72 - وبالإضافة إلى ذلك، تسعى البعثة إلى تعزيز وجودها الميداني في بامباري وبريا لتلبية الطلب المتزايد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، تسعى البعثة إلى تعزيز قدرتها على نشر الموظفين الوطنيين في المواقع الميدانية، نظرا للميزة الإضافية المتمثلة في قدرتهم على التحدث باللغة المحلية. ويشمل ملاك الموظفين المعتمد لشعبة حقوق الإنسان وظيفتين لمساعدتين إداريتين (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة)، أحدهما في المكتب الإقليمي في بامباري والآخر في المكتب الإقليمي في بريا. ونظرا لتوسيع وتحسين التطبيقات الشبكية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نظام أوموجا، والشبكة الداخلية للأمانة العامة (iSeek)، ونظام إدارة العلاقات مع العملاء (iNeed)، ونظام الخدمة الذاتية، ونظام إنسبير (Inspira)، فإن موظفي الشعبة في هذه المواقع يؤدون معظم المهام الإدارية من خلال خصائص الخدمة الذاتية لتلك التطبيقات. ونتيجة لذلك، وبدلا من وجود مساعدين إداريين وطنيين، سيعزز ولاية البعثة بوجود موظفين وطنيين من الفئة الفنية يمكنهم الاضطلاع بالمهام الأساسية في مجال حقوق الإنسان استجابة للاحتياجات المتزايدة للرصد والإبلاغ على أرض الواقع، مع تعبئة الاستجابات أيضا للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال الدعوة على الصعيد المحلي.

73 - وفي هذا الصدد، يقترح إلغاء وظيفتين، على النحو المبين في الجدول 8، وإنشاء وظيفتين بدلا منهما مبينتين أيضا في الجدول 8. وهذا الإنشاء المقترح سيتيح للبعثة تقديم الدعم المستمر للرصد والتوثيق والتحليل والتحقق والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في بامباري وبريا. وبالإضافة إلى هذه المهام الأساسية، سيتم تعزيز مختلف مبادرات بناء القدرات المصممة لمنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات المحلية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المسؤولية المحلية لجدول أعمال حقوق الإنسان. وسيطلب الإسهام المتزايد لشعبة حقوق الإنسان في حماية المدنيين وجود مبادرات شاملة للجميع فيما يتعلق بالإنداز المبكر والاستجابة والحوار على الصعيد المحلي، تمشيا مع نهج المنظمة الثلاثي المستويات ووفقا للدعاء الذي أطلقه الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان.

## العنصر 2: دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

74 - سيظل دعم الحوكمة الديمقراطية وتنفيذ اتفاق السلام وضمان المشاركة الشاملة في مختلف آلياتها للرصد والتنفيذ أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبعثة. وستواصل البعثة تعزيز دعمها للحوار الشامل، بطرق منها مبادرة الحوار الجمهوري. وستواصل البعثة تهيئة الظروف المؤاتية لعملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع، مع إيلاء الأولوية لضمان استمرار جدوى وتنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام والاتساق مع مبادرات السلام الإقليمية ذات الصلة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولدعم الحكومة والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية المؤاتية لتوسيع الحيز السياسي والحفاظ عليه في سياق اتفاق السلام، بما في ذلك لتيسير انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023. وستعزز البعثة دورها في المساعي الحميدة وستقدم المساعدة التقنية إلى الأطراف الموقعة على اتفاق السلام وشركائها لمواصلة المشاركة في العملية السياسية وتعزيز تقييد الأطراف الموقعة بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وستقدم البعثة أيضا الدعم لتيسير شمولية العملية السياسية وتولي زمام أمورها من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب والزعماء الدينيين والأقليات والمجتمعات المحلية. وسيكمل ذلك بالجهود التي تبذلها البعثة لتوسيع نطاق العملية السياسية، بطرق منها دعم الحوكمة الرشيدة، وتعزيز عمليات السلام والحوار والمصالحة المحلية الشاملة للجميع، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية، بسبل من بينها الانخراط الاستراتيجي مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام والجماعات المسلحة التي رفضت الاتفاق.

75 - وعلى النحو الوارد في اتفاق السلام، ستقوم البعثة أيضا ببذل المساعي الحميدة وستقدم الدعم التقني من أجل الحل المستدام للجماعات المسلحة، وستساعد السلطات الوطنية على وضع معايير للأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة لتشكيل أحزاب سياسية من أجل المشاركة في الانتخابات المقبلة. وسيجري تعزيز المساعي الحميدة والمشاركة والتنسيق وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة الدولية والإقليمية والوطنية لضمان أن يكون الحوار بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة بشأن تنفيذ اتفاق السلام أكثر فعالية واتساقا. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة دعم القيام بزيارات ميدانية إلى ممثلي الجماعات المسلحة، بالتنسيق مع الجهات الضامنة لاتفاق السلام والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين والسلطات الوطنية، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة توفير الخبرة التقنية للسلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، في إطار تعاونها مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الآخرين لتسوية المسائل ذات الاهتمام

المشترك والثنائي، ودعم المبادرات المحلية العابرة للحدود، وتعزيز دعمها المستمر والكامل لاتفاق السلام. وستواصل البعثة، لزيادة شمول العمليات السياسية وتعزيز السلام المستدام، دعم رصد وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المبينة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بمشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية، وفي العملية الانتخابية المحلية. وستواصل البعثة دعم تعزيز دور المرأة والشباب في عمليتي السلام والمصالحة الوطنية وتحسين مستوى تمثيلهم ومشاركتهم في هيئات صنع القرارات، ولا سيما في الحوكمة المحلية في أفق إجراء انتخابات محلية.

76 - وستواصل البعثة دعم آليات الرصد الوطنية والمحلية لاتفاق السلام، واستخدام الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة التوعية على نطاق البلد، بما في ذلك تشجيع مساهمة المجتمع المحلي في العمليات. وستدعم البعثة تنفيذ ورصد وقف إطلاق النار المعلن عنه في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والتدابير الأخرى المدرجة في خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما يتماشى مع ولاية البعثة المتمثلة في تهيئة بيئة مؤاتية للمضي قدماً بعملية السلام وتسريع تنفيذ اتفاق السلام وتنشيطه بفعالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيلزم إعادة إشراك الجماعات المسلحة في آليات رصد اتفاق السلام، ولا سيما الجماعات التي انضمت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. فهذه الآليات هي محافل هامة للحفاظ على الالتزام السياسي للأطراف الموقعة على اتفاق السلام وكفالاته، وتوفر أيضاً منديات منظمة وشاملة للجميع للتصدي للتحديات على الصعيدين المحلي والوطني. وسيعالج التقدم المحرز نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وعملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع على الصعيد المحلي من خلال تعزيز تنفيذ اتفاق السلام مع مراعاة تدهور الحالة الأمنية الراهنة، والأنشطة المجتمعية للتربية المدنية والتوعية، ومبادرات السلام المحلية المنسقة. وستعمل البعثة، من أجل دعم الحوكمة الديمقراطية وإجراء الانتخابات المحلية، على تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع وتحولها بالسبل السياسية، عن طريق تعزيز التحول من النزاع المسلح إلى المشاركة السياسية النشطة من خلال تمكين القادة المحليين، ولا سيما النساء والشباب، في إطار تنفيذ اتفاق السلام وتفعيل قانون اللامركزية، فضلاً عن منع الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار الانتخابات المحلية. وسيتم ربط آليات تنفيذ اتفاق السلام بقوة بالعمليات المحلية والوطنية والإقليمية في إطار الجهود المتكاملة المبذولة على نطاق البعثة لمنع العنف ضد المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق منها بالترحال الرعوي، وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء القبول لإعادة إرساء سلطة الدولة، فضلاً عن دعم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. وسيكون الدعم الذي تحظى به هذه الآليات متأزراً ومتوائماً مع جهود البعثة الأوسع نطاقاً لدعم بسط سلطة الدولة وتمكين الحكومة من تعزيز الهيكل المحلي للسلام، وسيشمل الجهود الرامية إلى تعزيز لجان السلام المحلية واتفاقات السلام المحلية، وتوعية جميع أصحاب المصلحة وإشراكهم، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيين.

77 - وحدد قانون الإدارة الإقليمية المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2020 المقاطعات الإدارية للبلد، بما في ذلك إنشاء مقاطعات جديدة. ووفر ذلك الإطار القانوني اللازم لتنظيم وإجراء الانتخابات المحلية على مستوى البلديات وعلى المستوى الإقليمي في 176 دائرة انتخابية على نطاق سبع مناطق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون الانتخابات المحلية فرصة رئيسية للشروع في تنفيذ اللامركزية، وتعزيز الحكم التمثيلي المحلي، وتشجيع زيادة المشاركة السياسية لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، بطرق منها تعزيز مشاركة المرأة وإبراز القيادة النسائية المحلية. وستكون الانتخابات المحلية أيضاً فرصة لدعم الحكومة في معالجة قضايا

التهميش والإقصاء التي طال أمدها، والتي تعتبر جزءا من الأسباب الجذرية للنزاع. ومن شأن عملية تحقيق اللامركزية المقررة، إذا ما نفذت بالكامل، أن تسهم في إيجاد الحلول المحلية، وتهيئة الفرص للتنمية المحلية وتقاسم السلطة من خلال إدارة أكثر فعالية وشمولا للموارد الطبيعية، وتعزيز بناء الدولة لصالح السلامة الإقليمية.

78 - وخلال الفترة 2023/2022، ستركز البعثة دعمها الانتخابي على توفير المساعي الحميدة وتقديم الدعم العملي والوجستي والأمني، والدعم التقني عند الاقتضاء، إلى السلطات الوطنية من أجل الإعداد لانتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وتيسير عقدها في الوقت المناسب حسب التكاليف الصادر عن مجلس الأمن ووفقا لما ينص عليه دستور جمهورية أفريقيا الوسطى. وستقدم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة بحيث يكمل البرنامج الإنمائي دعم البعثة عن طريق تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات إلى الهيئة الوطنية للانتخابات. وستواصل البعثة أيضا تقديم الدعم التقني والوجستي والعملي إلى المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات لتنفيذ ولايتهما فيما يتعلق بإجراء انتخابات محلية نزيهة وحرّة وشاملة للجميع. وسيظل استمرار البعثة في تشارك مواقع الموظفين الانتخابيين في 17 موقعا انتخابيا أمرا حاسما، شأنه شأن دعم برامج التربية المدنية الواسعة النطاق لدعم استتارة جمهور الناخبين ومنع انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وعلاوة على ذلك، سيجري تعزيز الاتصالات الاستراتيجية لتحسين فهم العملية الانتخابية ووظيفة البعثة في تقديم الدعم المحايد، ومكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

79 - ويمثل تجديد الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وتوسيعها ونشرها في جميع أنحاء الإقليم خطوة حاسمة نحو إعادة إرساء سلطة الدولة، فضلا عن أساس للسلام والتنمية المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والدعم العملي والبرنامجي إلى السلطات الوطنية من أجل مواصلة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المهنية والخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء البلد والتخفيف من المخاطر المحتملة على السكان، بمن فيهم الأقليات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستدعم البعثة عملية إصلاح قطاع الأمن الوطنية والمراعية للمنظور الجنساني من خلال وزارة الداخلية والأمن العام، ووزارة الدفاع الوطني وإعادة بناء الجيش، في إطار سياسة الأمن الوطني، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وخطة الدفاع الوطني. وستعطى الأولوية لتنفيذ الأحكام الأمنية لاتفاق السلام وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وسيقدم الدعم لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بسبل من بينها دعم التحقق من السجلات ومعالجة المسائل المتعلقة بمواءمة الرتب، في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستعمل البعثة أيضا على تعزيز قدرة السلطة التشريعية في مجال مسؤوليتها الرقابية، لضمان تحقيق فعالية قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وخضوعها للمساءلة. وستبذل جهود لدعم الحكومة في تنسيق المساعدة الدولية وحشدتها من أجل إصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ خطة الدفاع الوطني والمساعدة في تفعيلها، وتوفير بناء القدرات لإنفاذ نظام القضاء العسكري وتعزيزه، وتعزيز هيئتي التقني المركزي والعام لقوات الأمن الوطنية.

80 - وستواصل البعثة تقديم الدعم للنهوض بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اتفاق السلام، مع مراعاة خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتمشيا مع القرارات والتوجيهات الاستراتيجية للجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وخلال الفترة 2023/2022، ستقدم البعثة الدعم لنزع سلاح الجماعات المسلحة غير المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بما في ذلك المنشقون عن الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف، وتسريحها على نحو شامل، في جميع أنحاء البلد، بهدف تحقيق حل الجماعات المسلحة وفقا لأحكام اتفاق السلام. وستدعم البعثة الجولات النهائية من عمليات نزع السلاح والتسريح لما يقدر بنحو 1 000 من المقاتلين السابقين، ومعظمهم من أفراد الجماعات المسلحة التي كانت تنتمي في السابق إلى الائتلاف والتي كان من الممكن أن تتضمن من جديد إلى عملية السلام وفقا لاتفاق السلام، تمشيا مع خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستدعم البعثة، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين ذوي الصلة، وتمشيا مع قرار الحكومة بشأن المتطلبات التقنية لتجميع المقاتلين، مواقع التجميع الطوعية لتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المجتمعي للمقاتلين السابقين المسرحين. وستبذل الجهود أيضا لضمان وجود أوجه تآزر لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي تمشيا مع الاتفاق المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والإدماج في القوات النظامية، الذي جرى توقيعه في منتدى بانغي للمصالحة الوطنية المعقود في أيار/مايو 2015.

81 - وسيستمر تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي لتكملة العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تعزيز الحوار المجتمعي وجهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى وقف العنف وتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين الأمن، والتعافي المجتمعي، وحماية المدنيين. وسيُوسع نطاق برامج الحد من العنف المجتمعي ليشمل المناطق النائية التي شهدت مؤخرا أعمال عنف، حيث تنتشر الجماعات المسلحة وحيث يوجد نشاط للمليشيات وعنف طائفي، مع التركيز على الشباب المعرضين لخطر التجنيد وعلى النساء. وستواصل البعثة الاستفادة من أهمية برامج الحد من العنف المجتمعي كأداة لتحقيق الاستقرار توفر بدائل للعنف قابلة للتطبيق في المجتمعات المحلية المستهدفة وتسهم في تحقيق أثر أقوى في استعادة السلام والاستقرار، وهو ما يضرب بجذوره في العملية السياسية.

82 - وستستمر البعثة في ترويج تنفيذ قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي أفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، من خلال توفير التدريب المتخصص، والقيام بأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة والرصد الوثيق لإدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز مرافق التخزين من أجل الإدارة المأمونة والأمنة للأسلحة والذخيرة. وستواصل البعثة أيضا دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المتعلقةتين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجاز المتوقع

1-2 إحرار تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والتقييد بأحكامه، فضلا عن الامتثال للحكومة الديمقراطية والعمليات السياسية الشاملة للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي

1-1-2 النسبة المئوية لتوصيات اللجنة التنفيذية للرصد التي نفذتها الأطراف الموقعة على اتفاق السلام (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 60 في المائة؛ 2023/2022: 60 في المائة)

2-1-2 النسبة المئوية للقوانين المنصوص عليها في اتفاق السلام والمتعلقة بالعملية السياسية الديمقراطية والشاملة للجميع التي سُنت لتمكين الحوكمة المحلية الفعالة (2020/2021: لا ينطبق؛ 2021/2022: لا ينطبق؛ 2022/2023: 30 في المائة)

## النواتج

- عقد 6 اجتماعات تدعمها البعثة وتعقدتها الحكومة مع الجهات الضامنة والميسرة، مما يدل على استمرار المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام
- تقديم البعثة الدعم لعقد 6 اجتماعات للجنة التنفيذية للرصد واللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام
- عقد 6 اجتماعات استشارية مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام، وعقد اجتماع واحد لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام
- قيام الحكومة بـ 4 زيارات ميدانية، تشارك فيها أيضا الجهات الضامنة والميسرة، لدعم تنفيذ اتفاق السلام من خلال توفير المساعدة اللوجستية والتقنية، فضلا عن بذل المساعي الحميدة
- عقد اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام 6 اجتماعات بدعم من البعثة، من أجل تنسيق التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وحل المسائل الإقليمية التي أثرت من خلال لجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام
- قيام أعضاء البرلمان بـ 10 بعثات ميدانية إلى الدوائر الانتخابية التي يمثلونها لدعم عملية السلام والتماسك الاجتماعي والحل السلمي للنزاعات

- 2-2-2 إحراز تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وفي عملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع على الصعيد المحلي من خلال تنفيذ اتفاق السلام، والتوعية المدنية بشأن العملية الانتخابية، ومبادرات السلام المحلية المنسقة
- 2-2-1 عدد المبادرات المنجزة للتخفيف من حدة النزاعات في المناطق الرئيسية التي تشهد توترا طائفيا (2020/2021: 28؛ 2021/2022: 24؛ 2022/2023: 36)
- 2-2-2 عدد برامج المصالحة المجتمعية التي تسهم في السلام والاستقرار (2020/2021: 11؛ 2021/2022: 17؛ 2022/2023: 20)
- 2-2-3 عدد آليات متابعة اتفاق السلام الشاملة للجميع والتي تلنقي بشكل متسق على الصعيد المحلي (2020/2021: 36؛ 2021/2022: 36؛ 2022/2023: 36)
- 2-2-4 النسبة المئوية لتوصيات لجان المقاطعات بشأن تنفيذ اتفاق السلام التي نفذتها الحكومة (2020/2021: لا ينطبق؛ 2021/2022: لا ينطبق؛ 2022/2023: 60 في المائة)

- عقد 20 اجتماعاً وجلسة توعية لدعم أصحاب المصلحة على المستوى المحلي (الإدارات المحلية، والأحزاب السياسية، والمرشحون، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة) وإطلاعهم على مجريات الحوكمة المحلية والعمليات الانتخابية
- القيام بـ 10 مبادرات وساطة أو حوار محلية في المناطق الحرجة خارج بانغي بالاشتراك مع آليات رصد اتفاق السلام وتنفيذه، من أجل تخفيف حدة العنف وتعزيز عمليات المصالحة بين الجماعات المسلحة المتنازعة، وكذلك مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة الموائية لها
- عقد 100 اجتماع على مستوى المقاطعات مع السلطات المحلية وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والجماعات المسلحة، في إطار اتفاق السلام أو بطريقة مكملة له، لمناقشة الحد من العنف وتنفيذ اتفاق السلام
- عقد 3 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام والأمانة التقنية للجنة التنفيذية للرصد ولجان المقاطعات في 17 مقاطعة من أجل مناقشة تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد المحلي
- عقد 10 اجتماعات مع الجماعات المسلحة الموقعة وبذل المساعي الحميدة على الصعيدين الوطني والمحلي لدعم حل الجماعات المسلحة وإعادة تركيز اهتمام أفرادها على المشاركة السياسية، وفقاً لأحكام اتفاق السلام
- القيام بـ 3 مبادرات للمنظمات النسائية لتعزيز السلام والمصالحة على الصعيد المحلي، في ألبينداو وبوار وأوبو
- عقد 20 اجتماعاً مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية التي تعاني التهميش والوصم لدعم إدماجهم من خلال استراتيجية متكاملة في إطار الأحكام المناهضة للتمييز الواردة في اتفاق السلام
- تنظيم 30 حلقة عمل وجلسة حوار لفائدة 750 مشاركاً لمنع خطاب الكراهية ودعم التماسك الاجتماعي تمشياً مع أحكام اتفاق السلام
- تنظيم 10 حلقات عمل لفائدة 25 مشاركاً في كل حلقة لتعزيز التنقيف السياسي ودعم الشباب والنساء ليصبحوا قادة سياسيين محليين و/أو وطنيين في المستقبل
- عقد 12 اجتماعاً بين أعضاء اللجنة الاستشارية للقيادات النسائية وأعضاء القيادة العليا للبعثة لمناقشة الحالة الاجتماعية السياسية والأمنية للمرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإسداء المشورة بشأنها
- تنظيم 68 حلقة عمل (4 حلقات لكل مكتب انتخابي إقليمي) تقودها الفروع المحلية للهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم تقني وعملياتي من البعثة، بشأن تنقيف الناخبين والتربية المدنية لإعداد السكان المحليين للانتخابات المحلية وتعميم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية
- تنظيم 12 جلسة عمل بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى للاتصالات والمجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال منع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي لهما
- تنظيم 36 حلقة عمل وجلسة حوار لـ 800 مستفيد في 12 مكتباً ميدانياً لتيسير وتعزيز قدرات لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، ولجان السلام والمصالحة المحلية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والسلطات المحلية، في مجال تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بالشراكة مع المنظمات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين
- دعم 5 عمليات سلام محلية جديدة لـ 500 مستفيد وجهة فاعلة في تحقيق المصالحة المجتمعية لمنع نشوب النزاعات وتيسير التعايش السلمي ومتابعة 20 اتفاقاً من اتفاقات السلام المحلية
- تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، بشأن إدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام

- تنظيم 15 حملة عامة لأعضاء المجتمع المدني بشأن إدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في مبادرات السلام المحلية
- تنظيم حملة اتصالات واحدة تستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشرائح المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل تعزيز دعم اتفاق السلام ومبادرات السلام المحلية والمشاركة في الانتخابات وتولي زمام الأمور بشأنها

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

2-3-1 النسبة المئوية لخطط الهيئة الوطنية للانتخابات وميزانياتها التشغيلية المتعلقة بالانتخابات المحلية، التي تتماشى مع النصوص القانونية، والمعتمدة والمتوفرة والمتسمة بالتأهب العملياتي (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)

2-3-3 إجراء المؤسسات الوطنية (الهيئة الوطنية للانتخابات، والمحكمة الدستورية، واللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، والمجلس الأعلى للاتصالات) عملية انتخابية محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع، بطرق منها إحراز تقدم بشأن التسوية الفعالة للمنازعات الانتخابية

2-3-2 عدد مراكز الاقتراع التي تجرى فيها الانتخابات المحلية وفقا لعملية المسح التي تجريها الهيئة الوطنية للانتخابات (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 5 000؛ 2023/2022: 5 408)

2-3-3 النسبة المئوية للمنازعات المتعلقة بالترشح للانتخابات التي يعالجها القضاء (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)

2-3-4 النسبة المئوية للنساء المرشحات للانتخابات المحلية، وكذلك النسبة المئوية للنساء المنتخبات على المستوى المحلي (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 35 في المائة؛ 2023/2022: 35 في المائة)

2-3-5 عدد النساء المنتخبات بصفة عضوات مجلس بلدي/مستشارات اللواتي تلقين التدريب بشأن القيادة النسائية، وكذلك بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 200)

## النواتج

- عقد 5 اجتماعات للإطار التشاوري لتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة في الانتخابات، بما في ذلك السلطات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فيما يتعلق باستكمال الانتخابات المحلية في عامي 2022 و 2023، لحل المنازعات الانتخابية والتصدي للتحديات في تيسير إجراء الانتخابات المحلية
- تقديم المساعدة اليومية إلى السلطات الانتخابية من خلال الاشتراك في موقع واحد مع الهيئة الوطنية للانتخابات وعقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية من أجل: (أ) رصد وتنفيذ الإطار القانوني المطلوب بشأن اللامركزية؛ (ب) وتقديم الدعم التقني والعملياتي واللوجستي لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية؛ (ج) وضمان نقل المهارات اللازمة لإدارة الانتخابات، وكذا دعم قانون تكافؤ الجنسين، بهدف تعزيز الشمول وتوافق الآراء لصنع القرارات الداخلية

- تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات في جميع المقاطعات الـ 20 لرصد وإدارة الطعون فيما يتعلق بتسجيل الناخبين ونتائج الانتخابات البلدية والإقليمية في عامي 2022 و 2023، بما في ذلك الدعم التقني واللوجستي لتتسيق الهيئة مع المحكمة الابتدائية والدعم اللوجستي لقرارات المحكمة، حسب الاقتضاء
- تنظيم 18 جلسة توعية (جلسة واحدة لكل مقاطعة، وجلسة واحدة في بانغي) لتوعية ومساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين (المسؤولون الحكوميون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني) بشأن الإجراءات الإيجابية التي تقضي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية في المجالس البلدية والإقليمية
- تنظيم 32 حلقة عمل (حلقتان لكل مكتب انتخابي إقليمي) بقيادة الهيئة الوطنية للانتخابات (الفروع) بمساعدة تقنية وعملياتية من البعثة، بشأن التربية المدنية لدعم إتمام الانتخابات البلدية والإقليمية بشكل سلمي ولدعم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية
- تنظيم حلقة دراسية وطنية واحدة لتقييم العملية الانتخابية للفترة 2020-2023 بمشاركة سياسية شاملة من أصحاب المصلحة في الانتخابات (المؤسسات الوطنية، والمسؤولون المنتخبون، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والإدارة العامة، والشركاء الدوليون)
- تنظيم 12 دورة تدريبية مع الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن إدارة قاعدة البيانات فيما يتعلق بكل من رسم الخرائط الانتخابية وقوائم الناخبين، فضلا عن تقديم الدعم التقني، لأغراض منها تحديث متطلبات البرمجيات، وإضفاء الطابع المركزي على البيانات في قاعدة البيانات الرئيسية للهيئة الوطنية للانتخابات في بانغي واستكمال قائمة الناخبين (على أساس سنوي)
- إجراء 12 عملية تفتيش مشتركة بين الهيئة الوطنية للانتخابات والبعثة فيما يتعلق بالمواد في المستودع الذي تديره الهيئة لتحسين إدارة المستودعات
- عقد 6 اجتماعات للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات لتناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالمواطنة والهوية والإدماج في العملية الانتخابية واستكمال الانتخابات المحلية والدورة الانتخابية لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 2020-2023
- عقد 18 اجتماعا تتسقيما مع قيادة قوات الأمن الداخلي لاستعراض خطة انتشار هذه القوات، وتقديم المشورة الاستراتيجية، والدعوة إلى تنفيذ الخطة المتكاملة للأمن الانتخابي
- عقد 6 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية وحكام المقاطعات والسلطات المحلية لمناقشة التحديثات والعمليات الانتخابية
- تنظيم 10 حلقات عمل لبناء القدرات لما لا يقل عن 200 مستشارة بلدية منتخبة بشأن القيادة النسائية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 4-2 إحرار تقدم في تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية  
الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الخطط القطاعية
- 1-4-2 التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والخطط القطاعية (2021/2020: 4 خطط؛ 2022/2021: إطار معياري واحد لخطة قطاعية؛ 2023/2022: استراتيجية واحدة و 3 خطط قطاعية)

2-4-2 عدد أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بمن فيهم المقاتلون السابقون، الذين جرى التحقق من سجلاتهم (2021/2020): 1 000؛ 2022/2021: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني؛ 2023/2022: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني)

## النواتج

- إجراء 1 000 عملية تحقق من السجلات بغرض دعم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وكذلك دعم التجنيد في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- تنظيم 3 دورات تدريبية للقضاة والشرطة القضائية والكتابة بشأن قانون القضاء العسكري
- قيام وزارة الدفاع ووزارة العدل بزيارتين تقييميتين ميدانيتين إلى المحكمتين العسكريتين الدائمتين في بوار وبامباري وإعادة تأهيل وتجهيز مباني محكمتي العدل العسكريتين
- تنظيم حلقتي عمل لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال قطاع الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطط القطاعية المصدق عليها، دعماً لتنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
- عقد 6 اجتماعات تنسيقية وحلقتي عمل لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، بما في ذلك نظام القضاء العسكري وهيئات التفتيش
- تنظيم 6 جلسات عمل وحلقتي عمل مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية بشأن الدعم الاستراتيجي والتقني، بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم جلستي عمل مع الوزارات المعنية لإدماج الإجراءات الرسمية للتحقق من السجلات في إطار عملية استقدام أفراد الدفاع والأمن
- عقد 15 اجتماعاً مع الجهات صاحبة المصلحة الدولية والوطنية لتنسيق العملية الوطنية للفترة 2022-2023 لاستقدام أفراد قوات الدفاع الوطني، وتقديم المساعدة فيها، بما يشمل تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساعدة النظراء الوطنيين في وضع آلية للموارد البشرية والحفاظ عليها
- إيفاد 3 بعثات ميدانية للتقييم المشترك إلى مناطق الدفاع (الغرب والشرق والجنوب) لدعم الشركاء الوطنيين في تقييم فعالية عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستدامتها، فضلاً عن العملية المتعلقة بالحاميات، التي تساهم في إعادة إرساء سلطة الدولة
- عقد 8 اجتماعات وتنظيم حلقة عمل واحدة مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين بشأن تنفيذ خطة الدفاع الوطني والخطة الرئيسية للبنية التحتية الدفاعية، ولا سيما بشأن تعبئة الموارد، وتعبئة المواد، وأنشطة التدريب المتخصصة
- تنظيم معتكفين لهيئتي التفتيش العامة والمركزية لقوات الأمن الوطني بشأن أدوارهما وصلحياتهما
- تنظيم حلقتي عمل حول التوعية والتعلم بشأن نظام الانضباط العام لفائدة قوات الأمن الوطني، في إطار تعزيز آليات الرقابة
- تنظيم حلقة عمل فكرية واحدة مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن عمليات وضع تصور للقيادة والتحكم داخل الجيش
- تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بشأن إدارة الميزانية والإدارة المالية

- تنظيم 31 حلقة عمل لفائدة 2 070 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 414 امرأة، لتقديم المشورة والتوجيه التقنيين بشأن أنشطة الشرطة الرئيسية مع مراعاة المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام
- تنظيم 5 حلقات عمل لدعم استعراض الخطط الاستراتيجية والعملياتية لقوات الأمن الداخلي، بما في ذلك خطة بناء القدرات وتمييزها والخطة الشاملة لتغيير الحجم وإعادة الانتشار
- تنظيم حملة تعبئة مجتمعية واحدة وأنشطة دعوة في وسائط الإعلام، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن ودعمهم لها، فضلا عن إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- القيام بـ 150 زيارة تفتيش لضمان الجودة ومراقبتها إلى 20 مرفقا لتخزين الأسلحة والذخيرة وتحسين هذه المرافق
- القيام بـ 12 مبادرة لتقديم المساعدة التقنية من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المتعلقةتين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع
- إجراء 12 دورة تدريب بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 2-5-1 عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في مجتمعاتهم المحلية (2021/2020: 2 000؛ 2022/2021: 2 000؛ 2023/2022: 1 000)
- 2-5-2 عدد المستفيدين المباشرين الجدد المرتبطين بالجماعات المسلحة وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في برنامج الحد من العنف المجتمعي (2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 3 500؛ 2023/2022: 3 650 (30 في المائة منهم النساء))
- 2-5-3 عدد الحوادث الأمنية في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها برامج الحد من العنف المجتمعي (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 600)

## النواتج

- تنظيم حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية وأنشطة دعوة في وسائط الإعلام لزيادة الفهم في أوساط المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي ودعم المجتمعات المحلية المعنية للبرنامج وتوليها المسؤولية عنهما
- عقد 12 اجتماعا مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجهات المانحة، لتخطيط وتنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح ومتابعة تزامن أنشطة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- مشاركة 3 650 من أفراد المجتمع المحلي (30 في المائة منهم من النساء)، بمن فيهم الشباب المعرضون للعنف والأفراد المرتبطون بالجماعات المسلحة، في أنشطة الحد من العنف المجتمعي من أجل منع تجنيدهم للقيام بأنشطة مسلحة غير مشروعة، والتخفيف من حدة التوترات، لا سيما في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف الطائفي

- تنظيم أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع والشركاء الدوليين والوطنيين المعنيين جلسات عامة فصلية، أسفرت عن إصدار 4 تقارير فصلية والقيام بـ 3 حملات توعية حاشدة تستهدف المجتمع المدني وقادة الرأي العام وقادة المجتمعات المحلية والطلاب لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في العمليات الطوعية لنزع سلاح المدنيين
- إيفاد 12 بعثة لتوعية الجماعات المسلحة بشأن مشاركة الأطفال في العملية الوطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتحقق من وجود الأطفال من أجل كفالة الإفراج عنهم وانخراطهم على الفور في البرنامج الوطني

## العوامل الخارجية

استعداد الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي رفضت اتفاق السلام، للمشاركة في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والامتثال لمعايير تحديد الأهلية الواردة في البرنامج الوطني، واحترام ما تعهدت به من التزامات من خلال التوقيع على الاتفاق.

## الجدول 9

## الموارد البشرية: العنصر 2، دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

متطوعو المجموع	الموظفون الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون						و أ ع - أ ع م	
		المجموع	الفرعي	الخدمية الميدانية	ف-3 - ف-2	ف-5 - ف-4	مد-2 - مد-1		
<b>شعبة الشؤون السياسية</b>									
50	14	3	33	2	17	12	2	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
50	14	3	33	2	17	12	2	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</b>									
29	8	5	16	2	8	5	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
29	8	5	16	2	8	5	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>دائرة إصلاح قطاع الأمن</b>									
11	2	2	7	1	2	3	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
11	2	2	7	1	2	3	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>دائرة الشؤون الانتخابية</b>									
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2022/2021
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف المؤقتة</b>									
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2022/2021
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير

مجموع الوظائف	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>		
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	4	20	27	5	56	10	24	90
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	4	20	27	5	56	10	24	90
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة									
المعتمد للفترة 2022/2021	-	5	26	49	6	86	11	61	158
المقترح للفترة 2023/2022	-	5	26	49	6	86	11	61	158
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

### دائرة الشؤون الانتخابية

الجدول 10

### الموارد البشرية: دائرة الشؤون الانتخابية

العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1	مد-1	موظف رئيسي لشؤون الانتخابات	استمرار	الوظائف المؤقتة
6	ف-4	موظف لشؤون الانتخابات	استمرار	
22	ف-3	موظف لشؤون الانتخابات	استمرار	
1	خ م	مساعد إداري	استمرار	
1	خ ع و	سائق	استمرار	
3	م أم	موظف لشؤون الانتخابات	استمرار	
34	م أم	مستشارون انتخابيون	استمرار	
68				المجموع

83 - ستضطلع دائرة الشؤون الانتخابية، من أجل دعم الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عامي 2022 و 2023، بدور رئيسي في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المبين في الفقرة 5 (هـ) أعلاه. وتعتزم البعثة الاحتفاظ بقدرتها على تقديم الدعم الفعال إلى الهيئة الوطنية للانتخابات في مقرها وعلى مستوى المقاطعات. ويرد بيان الدعم الذي تقدمه البعثة للانتخابات في الفقرتين 77 و 78 أعلاه، استناداً إلى الافتراضات المبينة في الفقرتين 14 (ط) و 14 (ي) أعلاه.

84 - ولتنفيذ ولاية البعثة، يُقترح استمرار دائرة الشؤون الانتخابية بـ 31 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة و 37 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول 10. وستواصل الدائرة، تحت قيادة موظف رئيسي لشؤون الانتخابات (مد-1)، دعم الهيئة الوطنية للانتخابات، سواء في مقرها

أو على مستوى المقاطعات، بخبراء ومستشارين انتخابيين تابعين للأمم المتحدة مؤهلين وذوي خبرات مناسبة. وستواصل البعثة كفاءة التغطية الإقليمية من خلال نشر موظف واحد لشؤون الانتخابات/منسق إقليمي، ومستشار واحد لشؤون الانتخابات (اللوجستيات)، ومستشار واحد لشؤون الانتخابات (التسجيل المدني وتسجيل الناخبين) في كل مكتب من مكاتبها الميدانية السبعة عشر التي تغطي مقاطعات البلد العشرين. وسينسق هؤلاء الموظفون مع جميع أصحاب المصلحة في الانتخابات والشركاء المعنيين بالانتخابات، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وسيقدمون الدعم التقني واللوجستي إلى الفروع المحلية للهيئة.

### العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

85 - ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم إلى الحكومة في تعزيز الآليات القضائية الوطنية المحايدة والمساعدة في إنشاء هيكل إضافية تتناول المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب، بصرف النظر عن الجناة، ودعم التنفيذ الجاري للاستراتيجية الوطنية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، على نحو يكمل تنفيذ اتفاق السلام، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق التماسك الاجتماعي. وستتسق البعثة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الشريكة التقنية والمالية، على النحو الوارد بيانه في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وفي إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التركيز على الأولويات الفورية والقصيرة والمتوسطة الأجل في المناطق التي استعيد فيها الأمن أو التي تحتاج إلى ذلك، لدعم بسط سلطة الدولة، وإقامة سيادة القانون، وتقديم الخدمات الأمنية في جميع أنحاء البلد، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

86 - وستواصل البعثة تعزيز الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى لجنة التنسيق من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإلى الجهات الشريكة الأخرى لتوسيع نطاق نشر السلطات المحلية، بما يشمل حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وسيتم توفير الدعم إلى الحكومة في بسط سلطتها بالاقتران مع التدخلات السياسية والأمنية، بحيث تكون الجماعات المسلحة أقل قدرة على فرض نفسها بوصفها سلطة الدولة بحكم الواقع، مع ضمان أيضا تهيئة الحد الأدنى من الظروف المؤاتية لتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وستواصل البعثة دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بهدف مواصلة تحسين التواصل وتنفيذ البرامج التي تحقق مكاسب ملموسة للسكان في مجال السلام.

87 - وستواصل البعثة دعم إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون عن طريق تعزيز البنية الأساسية للسجون وإنشاء دائرة سجون مدنية تكون فعالة وشاملة للجميع وتتمتع بقدرات عملياتية قوية. وكلاهما ضروريان لضمان أن تكون دائرة السجون في أفريقيا الوسطى قادرة على احتجاز المحتجزين البارزين بشكل فعال، من دون المساس بنظام إداري مختص قائم على حقوق الإنسان ويستوفي المعايير الدولية. وستواصل البعثة أيضا تقديم المساعدة في تنسيق وحشد مزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لمؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، لتمكين نظام العدالة الجنائية من أداء

مهامه بفعالية وزيادة استقلاله وخضوعه للمساءلة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة مساعدة وزارة العدل في تنفيذ سياسة إصلاح قطاع العدل، المتمثلة في إطار استراتيجي وعملياتي مدته خمس سنوات يتم من خلاله التخطيط لجميع الإصلاحات في قطاع العدل وتنفيذها. وتأخر تنفيذ هذا الإصلاح، لأن الحكومة أعطت الأولوية لجهود مكافحة انتشار مرض كوفيد-19 وإعادة إحلال الأمن في البلد. وستدعم البعثة أيضا استمرار وزيادة نشر القضاة ورؤساء القلم وموظفي السجون المدنيين خارج بانغي. ونظرا لأهمية دور محكمة العدل العليا في مقاضاة أعضاء الحكومة على الجرائم المرتكبة خلال ولايتهم، وبالنظر إلى استبدال بعض قضاتها نتيجة لانتخابات عامي 2020 و 2021، ستدعم البعثة توعية أعضاء المحكمة، بمن فيهم القضاة ورؤساء القلم والكتابة، وبناء قدراتهم في إطار استراتيجية مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات.

88 - وستواصل البعثة دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب وفي جهودها الرامية إلى مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام، مع ضمان تمتع الضحايا والأشخاص الذين عانوا من العنف المطول بحقوقهم في العدالة والحقيقة والجبر وضمانات عدم التعرض لذلك من جديد، وتقديم الدعم لهم والنظر في مطالبهم. وسيضمن النهج الشامل الذي تتبعه البعثة تقديم الدعم لتعزيز استقلال السلطة القضائية، والأداء المحايد للنظام القضائي الوطني والمحكمة الجنائية الخاصة، بهدف مكافحة الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الأزمة، وكذلك انتهاكات اتفاق السلام. وستركز البعثة، بالتعاون مع جهات شريكة دولية، على تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، مع التركيز على دعم المدعي الخاص وقضاة التحقيق في التعجيل بتنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة. ومع بدء المحاكمات في أوائل عام 2022، ستواصل البعثة كذلك دعم تفعيل المحكمة من خلال تعزيز قدرة موظفي المحكمة على ضمان إجراء المحاكمات وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الضحايا والشهود. ونظرا لتعدد القضايا قيد التحقيق والمدة المتوقعة للمحاكمات المقبلة، لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة تقنية ومالية مستمرة لدعم سير عمل المحكمة، بسبل من بينها تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وإدارة البيانات. وفي موازاة ذلك، سيجري توطيد التعاون الوثيق مع المحاكم الوطنية الأخرى لتعزيز نظام العدالة في جميع أنحاء البلد وضمان التكامل في التحقيق في القضايا ومحاكمة الجناة.

89 - وستواصل البعثة، بهدف دعم النظام العام الأساسي ومكافحة الإفلات من العقاب في المناطق التي لا توجد فيها قوات الأمن الداخلي أو لا تكون تلك القوات قادرة على مزاولة مهامها، تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة لاعتقال و/أو دعم اعتقال المسؤولين عن التحريض على العنف وعرقلة التقيد بأحكام اتفاق السلام ووقف إطلاق النار، وكذلك المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة الدولية. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة، بالتعاون مع جهات شريكة، بتقديم الدعم إلى الحكومة في وضع آليات أوسع نطاقا للعدالة الانتقالية، مع بذل جهود متضافرة لضمان أن تتقيد تلك الآليات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتصدى للعنف الجنساني، وأن تعالج كذلك المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود. وتمشيا مع التزام الحكومة بموجب اتفاق السلام، ستواصل البعثة دعم لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بطرق منها دعم تفعيلها بالكامل. وستكفل الجهود المنسقة والمتسقة إسهام جميع آليات العدالة في نداء شعب أفريقيا الوسطى الذي يطالب بالعدل وتوافق تلك الآليات مع اتفاق السلام ومع العملية السياسية وعملية المصالحة بشكل أعم.

- 1-3 إحرار تقدم في بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى  
1-3-1 عدد المدربين حديثاً من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (2021/2020: 800؛ 2022/2021: 1 000؛ 2023/2022: 1 000)
- 1-3-2 عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها قوات الشرطة والدرك الوطنية بدعم من البعثة (2021/2020: 20؛ 2022/2021: 20؛ 2023/2022: 20)
- 1-3-3 عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 700؛ 2023/2022: 1 700)

## النواتج

- القيام بـ 20 مبادرة، مبادرة واحدة في كل مقاطعة من المقاطعات العشرين، بشأن إعادة إرساء سلطة الدولة لـ 480 مستقيداً من أجل تقييم نوعية خدمات الإدارة والحوكمة التي يقدمها أصحاب المصلحة الذين يتم نشرهم في الإدارات الإقليمية، وضمان استمراريتها وتعزيزها، وكذا دعم تنفيذ الخطط المحلية لتحقيق الاستقرار والتنمية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وجهات شريكة أخرى
- تنظيم 20 حلقة عمل ودورة تدريبية لتعزيز قدرات 386 سلطة محلية، بما يشمل أعضاء الوفود الخاصة، للاستجابة لمتطلبات الحوكمة المحلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، ومتطلبات التنمية المحلية الأساسية، والمساهمة في تنظيم الانتخابات المحلية بالتنسيق مع المجتمعات المحلية ذاتها والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنظيم 10 حلقات عمل لبناء القدرات لما لا يقل عن 200 مرشحة ومستشارة منتخبة في المجالس البلدية بشأن دورهن في الحوكمة المحلية، والقيادة النسائية، وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- عقد 3 اجتماعات مع الإطار التشاوري التابع للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بهدف تشجيع وتعزيز تصدي الوحدة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، من خلال التوعية المجتمعية، والتدخل السريع، والتحقيق في الحوادث، وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة، ودعم المتابعة القضائية لملفات القضايا
- تنظيم 19 حلقة عمل تدريبية لفائدة 570 من ضباط الشرطة القضائية، من بينهم 114 امرأة على الأقل، بشأن التحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة، و 14 حلقة عمل تدريبية في مجال علم الأدلة الجنائية (بما في ذلك اللافتات، ومقارنة بصمات الأصابع، وإدارة مسرح الجريمة بالنسبة للمسعفين في مسرح جريمة، والتصوير الأساسي، والنتائج المعقدة) لفائدة 460 من أفراد قوات الأمن الداخلي
- تنفيذ قوات الأمن الداخلي 20 عملية مشتركة محددة الأهداف بدعم من البعثة ترمي إلى اعتقال أشخاص يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة، بينهم زعماء أو قادة كبار في الجماعات المسلحة، والتحديد النمطي المنتظم لموصفات المشتبه بهم في قضايا ذات دلالات رمزية وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك دعماً لجهود التحقيق للإجراءات المحلية والدولية
- إعادة تأهيل وتجهيز 10 مراكز/مبانٍ لوحدات قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك مراكز الشرطة، وألوية الدرك، ووحدات التحقيق المتخصصة، ووحدات مكافحة الشغب
- عقد 12 اجتماعاً مع السلطات الوطنية، بما في ذلك تشارك الأمم المتحدة المواقع مع شرطة التعدين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لفرض ضرائب غير قانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

- تنظيم 4 حلقات عمل تدريبية بشأن نُهج وأساليب الخفارة المجتمعية بمشاركة 120 مشاركا من قوات الأمن الداخلي من المفوضيات والألوية الإقليمية
- تنظيم 3 دورات تدريبية بشأن الفساد والسلوك والانضباط لفائدة 150 من أفراد قوات الأمن الداخلي
- القيام بحملة اتصال وطنية واحدة لتعزيز سياسة اللامركزية ودعم السلطات المحلية في التواصل مع المواطنين بشأن السياسة الجديدة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 3-2-1 عدد الجهات الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء القلم) التي جرى نشرها خارج بانغي (2021/2020: 100؛ 2022/2021: 100؛ 2023/2022: 75)
- 3-2-2 عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الذين جرى استقدامهم والتحقق من سجلاتهم وتدريبهم (2021/2020: 336؛ 2022/2021: 436؛ 2023/2022: 409)
- 3-2-3 متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد، والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي شكلت تهديدا مباشرا لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على مدار السنة (2021/2020: 5؛ 2022/2021: 4,5؛ 2023/2022: 3)
- 3-2-4 عدد موظفي السجون المدنيين الموجودين في جميع أنحاء البلد (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 285؛ 2023/2022: 409)
- 3-2-5 مجموع عدد المحاكم التي تعمل في ولايات قضائية خارج بانغي (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 20؛ 2023/2022: 20)
- 3-2-6 النسبة المئوية لتنفيذ سياسة قطاع العدل (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 50 في المائة؛ 2023/2022: 50 في المائة)
- 3-2-7 عدد القوانين أو المراسيم الجديدة المعتمدة والمنفذة في إطار تنفيذ استراتيجية قطاع العدل (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 5؛ 2023/2022: 5)
- 3-2-8 عدد الإصلاحات القانونية الرامية إلى تحقيق استقلال أكبر للسلطة القضائية والتي اعتمدت بنجاح (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 2؛ 2023/2022: 2)

## النواتج

- إعادة تأهيل محكمتين، وإنشاء محكمة واحدة، وتجهيز 6 محاكم، دعما للاستراتيجية الوطنية لتحقيق اللامركزية ولتعزيز القدرة الوطنية على التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام

- عقد 40 اجتماعا مع وزارة العدل، ودوائر التفتيش القضائي، ولجنة تنسيق تدريب الجهات الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النشر المادي للجهات الفاعلة في مجالي العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي
- عقد 25 اجتماعا استشاريا مع السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك ممثلو وزارة العدل والسلطة القضائية، لوضع وتنفيذ سياسة جنائية للمحاكم العادية تراعي المنظور الجنساني واعتبارات العنف الجنسي والجنساني
- تنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 10 رؤساء محاكم بشأن تدابير الرقابة الداخلية المتعلقة بالقواعد الأخلاقية، تمشيا مع خطة عمل الفريق المواضيعي المعني بقطاع العدل بشأن استقلال العدالة
- عقد 10 اجتماعات مع خلية تنسيق إصلاح سياسة قطاع العدل وأفرقتها المواضيعية السنته لتخطيط وتنفيذ الخطوات المتبعة في سياسة قطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة
- عقد 40 اجتماعا مع وزارة العدل والسلطات القضائية المعنية لتقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى محاكم الاستئناف من أجل تنظيم جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، و 2 في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل ضمان الفعالية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام وفي مقاضاة مرتكبيها
- تنظيم حلقتي عمل مدة كل منهما ثلاثة أيام لفائدة 20 مشاركا لمراجعة وتحديث قانون النظام الأساسي المتعلق بدور حجاب المحكمة، بما في ذلك مرسومه التنفيذي ولوائحه الداخلية ونصوصه التنظيمية، وبناء القدرات لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء
- تنظيم 4 دورات لبناء القدرات مدة كل منها يومان لفائدة 150 من الجهات الفاعلة في مجال العدالة غير الرسمية من أجل زيادة احترام الحقوق في إطار آليات العدالة غير الرسمية، و 6 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد لفائدة 120 مشاركا من أجل دعم سير عمل أطر التشاور بين نظامي العدالة الرسمية وغير الرسمية
- وضع وحدتي تدريب للجهات الفاعلة القضائية بشأن مكافحة الفساد وتنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان لتطوير أدوات إدارة هيئة التفتيش العامة للخدمات القضائية
- تجهيز مركز واحد للمشورة القانونية في بوار لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء في المنطقة وضمان استمرار أنشطة مركزي المشورة القانونية في بوار وبريا، بدعم من المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال سيادة القانون
- دعم 8 محاكم وسلطات قضائية، بما في ذلك نقابة المحامين في أفريقيا الوسطى، بتوفير مكاتب قانونية وكتب قانونية لتعزيز تقديم الخدمات في مجال العدالة بصورة فعالة وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء
- تنظيم 4 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد في مواقع النازحين داخليا لفائدة 1 000 نازح لزيادة الوعي بحقوقهم وإمكانية لجوئهم إلى العدالة
- إنجاز 150 موظفا من موظفي السجون المدنيين تدريباً أثناء العمل لدى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في إطار إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون
- تحديث وتحسين 4 سجون (سجن نغاراغا المركزي، ومركز احتجاز معسكر كامب دي رو، وبريا، وبوا) من خلال مشاريع إعادة التأهيل والتجهيز
- تقديم التوجيه والمشورة يوميا إلى 409 من موظفي السجون المدنيين في 15 سجنا، وكذلك في مقر السجون؛ وتقديم التوجيه والمشورة بشكل مكثف لفائدة 130 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي، ومعسكر كامب دي رو وسجن بامباري، من خلال تشارك موظفي الإصلاحات التابعين للبعثة المواقع

- تدريب 296 من موظفي السجون المدنيين وإدماجهم في الخدمة العامة ونشرهم
- عقد اجتماعين للجنة التوجيهية المعنية بالسياسة القطاعية للعدالة واجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بإزالة الطابع العسكري عن السجون وتدريب موظفي إدارة السجون أثناء العمل، والتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتنفيذ 4 أنشطة على الأقل من الخطة المتعلقة بنظام تصنيف السجناء
- تنفيذ 3 برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك نشاطان من أنشطة إنتاج السجون ونشاط يركز على المسائل الجنسانية لتحسين ظروف المحتجزات
- تنظيم دورة تدريبية واحدة لتجديد المعارف مدتها عشرة أيام للمدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 12 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، ودورتين تدريبيتين متخصصتين مدة كل منهما خمسة عشر يوماً بشأن التدخل السريع لفائدة 72 من موظفي السجون المدنيين، وتمرينين من تمارين المحاكاة بشأن مكافحة الشغب والحوادث في سجون بانغي، و 15 دورة تدريبية مدة كل منها ثلاثة أيام بشأن مدونة أخلاقيات السجون الجديدة لفائدة 432 من موظفي السجون الوطنيين
- إجراء تقييم صحي واحد للسجناء، وتوفير المعدات وغيرها من أشكال الدعم في مجال الرعاية الصحية لمرفقين صحيين في سجنين (سجن نغارغا المركزي وسجن بيمبو للنساء) لإتاحة إجراء كشف طبي كامل روتيني للسجناء وتعزيز الحق في الصحة في السجون
- القيام بـ 30 زيارة تتعلق بحماية الطفل إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائية لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة 50 من الجهات الفاعلة القضائية بشأن قانون حماية الطفل
- إجراء حملة اتصال وطنية واحدة من خلال التوعية المجتمعية والمطبوعات ومناقذ البث الإذاعي لزيادة فهم مواطني أفريقيا الوسطى لحقوقهم والعمليات القانونية وأداء المؤسسات القضائية والإصلاحية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 3-3 تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب
- 1-3-3 عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2021/2020: 2؛ 2022/2021: 4؛ 2023/2022: 2)
- 3-3-3 عدد التحقيقات الأولية التي ينجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة والتي تحال إلى قضاة التحقيق (2021/2020: 7؛ 2022/2021: 10؛ 2023/2022: 18)
- 3-3-3 عدد القضاة ورؤساء القلم العاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2021/2020: 29؛ 2022/2021: 27؛ 2023/2022: 31)
- 3-3-3 العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي تعقدتها محاكم الاستئناف الثلاث (2021/2020: 5؛ 2022/2021: 6؛ 2023/2022: 6)
- 3-3-3 عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2021/2020: 100؛ 2022/2021: 120؛ 2023/2022: 120)

## النواتج

- تنظيم حلقة عمل وطنية واحدة لمعالجة مسألة مشاركة الأطفال في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
- تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 360 امرأة من منظمات المجتمع المدني وجمعيات تعمل في مجال العنف الجنساني والسلام والمصالحة بشأن رصد الملفات القضائية للنساء ضحايا النزاعات والعنف الجنسي والجنساني
- إيفاد 20 بعثة تحقيق من موظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان استناداً إلى توصيات اللجنة الشاملة للجميع
- إيفاد 20 بعثة إعلامية وميدانية من مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
- تنظيم 20 جلسة توعية بشأن ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لفائدة 500 شخص، من بينهم نساء، يمثلون الزعماء الدينيين والتقليديين، وجمعيات النساء، والشباب، وجمعيات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والسلطات الإدارية المحلية
- تنظيم 5 دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وحلقتي عمل للخبراء لفائدة 11 من مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بشأن سير عمل اللجنة، و 3 حلقات عمل للخبراء لفائدة ممثلي اللجنة في المناطق لضمان إدماج مبادئ اللجنة ونظامها الداخلي في جميع أنشطتها ومشاريعها
- تنظيم 12 نشاطاً لمنظمات المجتمع المدني لرصد إجراءات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة والإبلاغ عنها لضمان امتثالها لمبادئ تقصي الحقائق وحماية الضحايا ومعايير المحاكمة العادلة والعدالة المنصفة، على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل للخبراء للدعوة إلى إدماج مبادئ حماية الضحايا والشهود في إجراءات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وتقديم الدعم في ذلك
- تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها ثلاثة أيام لتقييم حالة تنفيذ استراتيجية المحكمة الجنائية الخاصة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة
- عقد 4 جلسات إحاطة بشأن آلية سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذها لفائدة عناصر البعثة وكليات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وعقد 4 جلسات إحاطة لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وعقد 4 جلسات إحاطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني
- إجراء 50 عملية تقييم فردي للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، مع تقديم توصيات إلى فرقة العمل المعنية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- تنظيم 12 مناسبة عامة للجنة التنسيق الوطنية بين رابطات الضحايا والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية التابع للمجتمع المدني، من أجل تعزيز مشاركة الضحايا في عملية العدالة الانتقالية
- إيفاد المحكمة الجنائية الخاصة 10 بعثات تحقيق إلى خارج بانغي بالتنسيق مع مكتب المدعي الخاص ودائرة التحقيق، مع تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة
- تقديم تقريرين نصف سنويين عن سير عمل المحكمة الجنائية الخاصة وإنشاء دائرة للمراجعة الخارجية للحسابات، بالتعاون مع رئيس المحكمة ونائب الرئيس واللجنة التوجيهية القائمة
- تنظيم دورة مدتها شهر واحد لبناء قدرات قضاة الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الخاصة بشأن كيفية إجراء المحاكمات المعقدة المتعلقة بالجرائم الخطيرة

- عقد 10 اجتماعات استشارية وتوجيهية مع قلم المحكمة الجنائية الخاصة لتقديم المشورة التقنية بشأن إدارة وتنسيق الخدمات الرئيسية للقلم، وكذلك بشأن مواضيع محددة مثل حماية الضحايا والشهود، والمساعدة القانونية، والتوعية والاتصال
- دعم تعيين نائب دولي واحد لرئيس قلم المحكمة ومسجلين وطنيين إضافيين، ووضع قائمة بالقضاة وحكام الصلح الدوليين المؤهلين للمحكمة الجنائية الخاصة
- صياغة استراتيجية خروج المحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة باحتمال تجديدها وأنشطتها وأولوياتها لما بعد عام 2023
- تنظيم 6 جلسات محكمة متنقلة مدة كل جلسة يومان (جلستان داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث) لدعم تقديم الخدمات القضائية، لفائدة 600 شخص
- تنظيم 13 دورة تدريبية بشأن الجوانب القضائية لقانون حماية الطفل؛ وبشأن أساليب التحقيق وإدارة الأدلة؛ وبشأن التحقيق في قضايا العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومقاضاة مرتكبيها بفعالية؛ وبشأن استخدام التدابير المؤقتة العاجلة؛ وبشأن القضاء العسكري؛ وبشأن التحقيق في القضايا وإدارة شؤون الاحتجاز السابق للمحاكمة، كل منها لفائدة 30 قاضياً، بمن فيهم المدعون العامون وقضاة التحقيق في محكمة الاستئناف في بانغي وبوار ومحكمة الأحداث في بانغي، فضلاً عن ضباط الشرطة القضائية
- إعادة تأهيل مرفق احتجاز واحد أو تشييده وتجهيزه في مستشفيات مخصصين لإيواء المحتجزين المرضى في المحكمة الجنائية الخاصة
- إعادة تأهيل/تشييد وتجهيز المبنى الإداري الرئيسي لنقابة المحامين في أفريقيا الوسطى
- إجراء حملة اتصال واحدة من خلال التوعية المجتمعية والمطبوعات ومنافذ البث الإذاعي للتوعية بآليات العدالة الانتقالية، وزيادة معرفة وأهمية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وتشجيع تولي الجهات المحلية عملية إقامة العدالة

#### العوامل الخارجية

البيئة الأمنية وقدرة الموظفين القضائيين والموظفين المدنيين على البقاء في وظائفهم، ونشر الموظفين اللازمين في الوقت المناسب، واستعداد وزارة العدل لتنفيذ تدابير تأديبية، عند الاقتضاء، للإبقاء على الموظفين في وظائفهم. وقد تؤثر أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في قدرة الجهات القضائية الفاعلة على الاضطلاع بالتحقيقات والإجراءات

#### الجدول 11

الموارد البشرية: العنصر 3، مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

المجموع	الفترة
	أولاً - الأفراد المقدمون من الحكومات
108	المعتمد للفترة 2022/2021
108	المقترح للفترة 2023/2022
-	صافي التغيير

الموظفون الدوليون									
ثانياً - الموظفون المدنيون	أ ع م	أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة المجموع
قسم العدالة وشؤون السجن									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	1	15	14	1	31	18	5	54
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	1	15	14	1	31	18	5	54
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الشؤون المدنية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	1	7	8	2	18	92	8	118
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	1	7	8	2	18	92	8	118
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	2	22	22	3	49	110	13	172
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	2	22	22	3	49	110	13	172
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع (أولاً وثانياً)									
المعتمد للفترة 2022/2021	-	2	22	22	3	49	110	13	280
المقترح للفترة 2023/2022	-	2	22	22	3	49	110	13	280
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

#### العنصر 4: الدعم

90 - سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية دعماً لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال التحسينات على الخدمات وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيشمل ذلك تقديم الخدمات إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال؛ والعمليات الجوية؛ والميزانية، والشؤون المالية، والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ وإدارة البيئة؛ وإدارة الوقود؛ وخدمات التكنولوجيا الميدانية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجاز المتوقع

1-4 تقديم خدمات دعم تتسم بالسرعة والكفاءة والفعالية والمسؤولية 1-4-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي، وإجلاء المصابين) (2021/2020) ≤ إلى البعثة 90 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 90 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 90 في المائة)

4-1-2 متوسط النسبة المئوية السنوية لشغور الوظائف الدولية المأذون بها (2021/2020: 13 في المائة  $\pm$  1 في المائة؛ 2022/2021: 13 في المائة  $\pm$  1 في المائة؛ 2023/2022: 13 في المائة  $\pm$  1 في المائة)

4-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2021/2020:  $\leq$  39 في المائة؛ 2022/2021:  $\leq$  40 في المائة؛ 2023/2022:  $\leq$  40 في المائة)

4-1-4 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (2021/2020:  $\geq$  80؛ 2022/2021:  $\geq$  80؛ 2023/2022:  $\geq$  108 أيام تقويمية منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

4-1-5 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2021/2020:  $\geq$  100؛ 2022/2021:  $\geq$  100؛ 2023/2022:  $\geq$  120 يوما تقويميا منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

4-1-6 درجة التقييم الإجمالية في سجل الإدارة للأداء في مجال الإدارة البيئية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100؛ 2023/2022: 100)

4-1-7 النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2021/2020:  $\leq$  95 في المائة؛ 2022/2021:  $\leq$  95 في المائة؛ 2023/2022:  $\leq$  98 في المائة)

4-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2021/2020: 50 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)

4-1-9 درجة التقييم الإجمالية فيما يتعلق بالرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2021/2020:  $\leq 1\ 800$ ؛ 2022/2021:  $\leq 1\ 800$ ؛ 2023/2022:  $\leq 1\ 800$ )

4-1-10 الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت عملية الشراء (2021/2020:  $\geq 20$  في المائة؛ 2022/2021:  $\geq 20$  في المائة؛ 2023/2022:  $\geq 20$  في المائة)

4-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقاً لمذكرات التفاهم (2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)

4-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2021/2020:  $\leq 97$  في المائة؛ 2022/2021:  $\leq 100$  في المائة؛ 2023/2022:  $\leq 97$  في المائة)

## النواتج

### تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمثيلاً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة
- دعم تنفيذ استراتيجية الإدارة ومخططها بشأن إدارة سلسلة الإمداد
- تحسين ونشر أماكن حفظ المعدات وأجهزة الشبكة والجدران الواقية وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية ووصلات تعمل بالموجات الدقيقة ذات النطاق العريض لتعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة لتوفير شبكات اتصالات قوية وموثوقة
- الاستفادة المثلى من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توسيع نطاق معدات النظام اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات، وشبكات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات من بُعد، وشبكات الاتصالات اللاسلكية من الأرض إلى الجو للطائرات على نطاق البعثة لتحسين الاتصالات الآمنة في جميع أنحاء البعثة

### الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تتفقد بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

### خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 18 طائرة (5 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)

- توفير 12 790 ساعة طيران مقررة (6 048 ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 6 742 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات نقل الركاب، والبضائع، وتسيير الدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ 18 طائرة ومطارا وموقعا لهبوط الطائرات
- تشغيل وصيانة 4 وحدات ضمن منظومة جوية بدون طيار، بموجب ترتيب متفق عليه مع أحد البلدان المساهمة بقوات بموجب طلب توريد، لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة

### خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها 1,09 بليون دولار، تمثياً مع السلطة المفوضة
- تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

### خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مآذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى 1 672 موظفا كحد أقصى (732 موظفا دوليا و 614 موظفا وطنيا، و 32 من الموظفين في وظائف مؤقتة و 294 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمثياً مع السلطة المفوضة
- توفير دورات تدريبية في البعثة لما عدده 6 790 مشاركا من الموظفين المدنيين، ودعم توفير تدريب خارج البعثة لما عدده 70 مشاركا من الموظفين المدنيين
- تقديم الدعم لتجهيز 3 973 طلب سفر للموظفين المدنيين داخل منطقة البعثة و 160 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و 70 طلب سفر لأغراض التدريب

### خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصلية لـ 139 موقعا من مواقع البعثة في 38 مكانا
- تنفيذ 9 مشاريع بناء وأعمال تجديد وتغيير في 53 موقعا في بانغي و 86 موقعا في المناطق، وتصلية وصيانة 500 كيلومتر من الطرق و 11 مطارا
- صيانة مدفن النفايات في كولونغو التابع لبلدية بانغي، الذي تم إصلاحه
- تشغيل وصيانة 263 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 13 من نظم الطاقة الشمسية
- تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (83 بئرا/تقبة حفر، و 40 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 81 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي) في 66 موقعا
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 131 موقعا
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات في 40 موقعا، وتوفير خدمات غسيل الملابس في 4 مواقع، وتوفير خدمات المطاعم في 8 مواقع

## خدمات إدارة الوقود

- إدارة عمليات توريد وتخزين 32,2 مليون لتر من الوقود (منها 15,7 مليون لتر للمولدات والمرافق الأخرى، و 7,4 ملايين لتر للنقل البري، و 9,1 ملايين لتر للعمليات الجوية) ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 16 موقعا

## خدمات التكنولوجيا الميدانية

- دعم وصيانة 4 387 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد الفائق الارتفاع/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية، و 1 543 من أجهزة اللاسلكي المتقل ذات التردد الفائق الارتفاع/التردد العالي جداً والتردد العالي المصممة من أجل المركبات، و 430 من الأجهزة اللاسلكية لمحطات الإذاعية الأساسية ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية
- تشغيل وصيانة 14 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية والفاكس والفيديو وإرسال البيانات، بما في ذلك 36 محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و 21 مقسماً لنقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقطة، و 220 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى عدة نقاط، فضلاً عن دعم وصيانة شبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض، و 261 هاتفاً ساتلياً، و 52 محطة طرفية متنقلة عريضة النطاق للاتصالات الساتلية
- توفير 2 735 جهازاً حاسوبياً و 309 طابعات لقوام من المستخدمين النهائيين متوسطه 2 902 من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافةً إلى 1 341 جهازاً حاسوبياً و 234 طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة
- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ 202 من الشبكات المحلية و 80 شبكة واسعة النطاق في 75 موقعا
- إنتاج 4 500 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية وموضوعية ذات مقاييس مختلفة
- دعم وصيانة 60 طائرة رباعية المراوح لاستخدامها في تنفيذ عمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 20 معسكراً وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 500 كيلومتر مربع من أجل دعم التخطيط العملي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة
- دعم وصيانة 22 كاميرا/مستشعراً نكياً لأغراض المراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

## الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية يقع كل منها في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباوا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (40 عيادة من المستوى الأول، وكذلك 4 مستشفيات من المستوى الثاني كل منها في بانغي، وبريا، وبوار، وكاغا باندورو)
- مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 4 مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو)، و 7 مرافق طبية (3 مرافق من المستوى الثالث و 4 مرافق من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة

## خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتوريد لاقتناء بضائع وبيع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 158,9 مليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 5 130 طنناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة

- الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالتملكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، فضلاً عن المعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ كلفتها الأصلية الإجمالية 384,7 مليون دولار، تمثيلاً مع السلطة المفوضة

#### خدمات الأفراد النظاميين

- توفير خدمات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام أقصاه 17 420 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (155 مراقباً عسكرياً، و 425 من ضباط الأركان العسكريين، و 13 820 من أفراد الوحدات، و 600 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة) و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالامتثال لشروط الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى 54 وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكّلة في 79 موقعا
- توريد حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه وتخزينها لقوام متوسطه 15 787 من أفراد الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 16 504 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 106 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- دعم تجهيز 294 طلب سفر داخل البعثة و 19 طلب سفر خارج البعثة لغير أغراض التدريب و 12 طلب سفر لأغراض التدريب

#### خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 291 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (682 مركبة ركاب خفيفة، و 208 من مركبات الأغراض الخاصة، و 11 سيارة إسعاف، و 99 عربة مصفحة، و 291 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 3 196 مركبة مملوكة للوحدات، و 11 مرفق تصليح، وكذلك توفير خدمات النقل والنقل المكوكي

#### الأمن

- توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين رفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع أفراد البعثة ومنشآتها
- تنظيم 4 دورات تدريبية شهرياً لموظفي الأمن بشأن القتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية للصيقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية
- تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجراء والانتقال إلى مواقع أخرى على نطاق البعثة
- تنظيم 6 دورات شهرياً لتدريب أفراد البعثة على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية
- تنظيم جلسة إعلامية أسبوعية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة

#### السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية والإجراءات التصحيحية

## العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومنها التغييرات التي تطرأ في السياق السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني أو الظروف المناخية غير المتوقعة في افتراضات التخطيط، وحالات أخرى من القوة القاهرة، والتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

## الجدول 12

## الموارد البشرية: العنصر 4، الدعم

الفئة									المجموع
أولاً - الوحدات العسكرية									
44									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
44									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-									صافي التغيير
ثانياً - الموظفون المدنيون									
قسم الأمن									
220	3	110	107	94	12	1	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
225	3	110	112	100	11	1	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
5	-	-	5	6	(1)	-	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 13)
شعبة دعم البعثة									
مكتب مدير دعم البعثة									
7	-	1	6	2	1	2	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
7	-	1	6	2	1	2	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
دائرة إدارة العمليات والموارد									
245	25	95	125	91	17	16	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
252	25	95	132	96	18	17	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
7	-	-	7	5	1	1	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 14)
7	-	-	7	5	1	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة 2023/2022
(7)	-	-	(7)	(5)	(1)	(1)	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 14)

ثانياً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								
	وأع- أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
<b>المجموع الفرعي</b>									
المعتمد للفترة 2022/2021	-	1	17	18	96	132	95	25	252
المقترح للفترة 2023/2022	-	1	17	18	96	132	95	25	252
صافي التغيير (انظر الجدول 14)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>دائرة تقديم الخدمات</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	1	11	11	72	95	100	80	275
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	1	11	13	81	106	106	92	304
صافي التغيير (انظر الجدولين 15 و 16)	-	-	-	2	9	11	6	12	29
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(2)</sup> للفترة 2022/2021	-	-	-	1	9	10	6	-	16
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(2)</sup> للفترة 2023/2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير (انظر الجدولين 15 و 16)	-	-	-	(1)	(9)	(10)	(6)	-	(16)
<b>المجموع الفرعي</b>									
المعتمد للفترة 2022/2021	-	1	11	12	81	105	106	80	291
المقترح للفترة 2023/2022	-	1	11	13	81	106	106	92	304
صافي التغيير (انظر الجدولين 15 و 16)	-	-	-	1	-	1	-	12	13
<b>دائرة إدارة سلسلة الإمداد</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	1	10	8	62	81	59	24	164
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	1	10	10	65	86	59	24	169
صافي التغيير (انظر الجدول 17)	-	-	-	2	3	5	-	-	5
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(2)</sup> للفترة 2022/2021	-	-	-	2	3	5	-	-	5
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(2)</sup> للفترة 2023/2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير (انظر الجدول 17)	-	-	-	(2)	(3)	(5)	-	-	(5)
<b>المجموع الفرعي</b>									
المعتمد للفترة 2022/2021	-	1	10	10	65	86	59	24	169
المقترح للفترة 2023/2022	-	1	10	10	65	86	59	24	169
صافي التغيير (انظر الجدول 17)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>خدمات الدعم</b>									
المركز اللوجستي التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عنيتيبي									
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	-	-	-	-	2	2	1	-	3
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	-	-	-	-	2	2	1	-	3
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ثانياً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	المجموع	
الموظفون المدنيون								
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	4	40	49	323	416	366	132	914
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	4	41	53	346	444	372	144	960
صافي التغيير	-	1	4	23	28	6	12	46
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2022/2021	-	1	4	17	22	6	-	28
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة 2023/2022	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(1)	(4)	(17)	(22)	(6)	-	(28)
مجموع الموظفين المدنيين، بما في ذلك الوظائف المؤقتة								
المعتمد للفترة 2022/2021	4	41	53	340	438	372	132	942
المقترح للفترة 2023/2022	4	41	53	346	444	372	144	960
صافي التغيير	-	-	-	6	6	-	12	18
المجموع (أولاً وثانياً)								
المعتمد للفترة 2022/2021	4	41	53	340	438	372	132	986
المقترح للفترة 2023/2022	4	41	53	346	444	372	144	1 004
صافي التغيير	-	-	-	6	6	-	12	18

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ضمن تكاليف الموظفين المدنيين.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها 6 وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها 12 وظيفة مؤقتة

قسم الأمن

الجدول 13

الموارد البشرية: قسم الأمن

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
6+	خ م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	إنشاء	
1+	خ م	موظف لتنظيم المعلومات	إعادة ندمب	داخل القسم
1-	خ م	موظف أمن	إعادة ندمب	داخل القسم
1-	ف-3	موظف تنسيق شؤون الأمن	إعادة ندمب	إلى دائرة السلوك والانضباط
5+				المجموع

91 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الأمن من 217 وظيفة (1 ف-4، و 12 ف-3، و 94 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 110 وظيفة من فئة الخدمات العامة)، و 3 وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة. ويتولى القسم المسؤولية عن كفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويتولى القسم أيضا المسؤولية عن تأمين ممتلكات الأمم المتحدة وأصولها في جميع مراكز العمل. ويشمل ذلك توفير خدمات السلامة من الحرائق، وتوفير الحماية للصيقة لكبار القادة وكبار الشخصيات الزائرة، وتأمين مجتمعات الأمم المتحدة ومستودعاتها، وتوفير خدمات التدريب للموظفين.

92 - وفي ضوء الزيادة الكبيرة التي حدثت في عدد السرقات والحوادث الأمنية الأخرى في مباني الأمم المتحدة، قامت البعثة بتركيب كاميرات أجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة وأنشأت غرفة تحكم مركزية لتمكين المشغلين من رصد أي نشاط مشبوه والإبلاغ عنه. وقد مكن ذلك وحدة التحقيقات الخاصة التابعة للبعثة من النجاح في حل حوادث سرقة وسوء سلوك وتسلل غير قانوني وإساءة استخدام لممتلكات الأمم المتحدة ومعداتنا. ومنذ تركيب الكاميرات، انخفض عدد السرقات بشكل كبير من 44 حالة خلال الفترة 2019/2018 إلى 16 حالة خلال الفترة 2021/2020. وعلاوة على ذلك، قام المحققون بحل عدة قضايا سرقة بدعم من تسجيلات الفيديو. وتعمل البعثة على تعزيز النظام ليشمل كاميرات إضافية ويغطي جميع المواضيع المحجوبة في المناطق الحساسة.

93 - ولتشغيل غرفة التحكم والاضطلاع بأعمال الصيانة وحل المشاكل المتعلقة بنظام أجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة، استقدمت البعثة ستة من فرادى المتعاقدين الدوليين للعمل كمساعدين لشؤون تكنولوجيا المعلومات، وتم نشرهم في مختلف المواقع لإجراء عمليات فحص روتينية يومية للمعدات المثبتة، وحل مشاكل المعدات والبرامجيات، وتركيب معدات جديدة، وكفالة أن يعمل النظام بكامل طاقته على مدار الساعة. وهذا الترتيب غير مستدام نظرا للطابع المستمر لهذه المهام وسيمنع البعثة من الإبقاء على موظفين يتمتعون بالخبرة اللازمة لكفالة سلاسة سير عمل النظام المثبت وموثوقيته.

94 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء ست وظائف، مبينة في الجدول 13، لدعم الحفاظ على الأمن المادي للهياكل الأساسية والنظم للواجهة الخلفية، بما في ذلك الخواديم ونظم التخزين ومعدات الشبكات والبرامجيات، ورصد قابلية تشغيل جميع الكاميرات في جميع المواقع وتقديم تقارير دورية للوحات المتابعة عن نقاط الضعف الناجمة عن التهديدات الحالية والسابقة. وستشكل هذه الوظائف وحدة جديدة لأمن تكنولوجيا المعلومات، تعمل تحت قيادة موظف لنظم المعلومات. وفي هذا الصدد، يُقترح أيضا إعادة نذب وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 13، لقيادة الوحدة وتعزيز قسم الأمن في مجال إدارة معدات تكنولوجيا المعلومات وصيانتها داخل القسم، ومساعدة المحققين في القضايا التي تتطلب على رسائل إلكترونية تهديدية، وإنشاء وتحديث قواعد بيانات في تطبيق SharePoint، والعمل عن كثب مع قسم التكنولوجيا الميدانية لاستكشاف تكنولوجيا جديدة، وجميعها أمور تساعد على تحسين أمن أفراد البعثة وأصولها. وسيقوم شاغل الوظيفة بما يلي: (أ) يعمل كجهة التنسيق بين قسم الأمن ووحدات الأمن الميداني في جميع المسائل المتصلة بتصميم وتنفيذ مشاريع أمن تكنولوجيا المعلومات؛ (ب) ويتولى مسؤولية تخطيط نظم المعلومات الحاسوبية وأجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة ومراقبة الدخول ونظم إدارة الدوريات وغيرها من التطبيقات وتنسيقها وتصميمها وتطويرها وتنفيذها وتعهدها ورصدها، لإتاحة حسن سير العمليات الحاسوبية ونظم المراقبة بالفيديو وأجهزة الإنذار بحالات تسلل في البعثة؛ (ج) ويقوم بدعم وتعهده الأمن

المادي للهيكل الأساسية والنظم للواجهة الخلفية، ورصد التقدم المحرز في المشاريع والإبلاغ عنه على أساس منتظم، وتقديم تقارير دورية للوحدات المتابعة عن نقاط الضعف الناجمة عن التهديدات الحالية والسابقة، وتقييم الاحتياجات الجديدة وتقديم توصيات، حسب الاقتضاء، والمساعدة في تخطيط جميع مشاريع نظم المعلومات الرئيسية داخل البعثة، ورصد التقدم المحرز في تحليل النظم وتصميمها وتطويرها وتجريبها وتنفيذ نظم جديدة ومتوسطة التعقيد.

95 - ويرد شرح لإعادة ندب موظف لتنسيق شؤون الأمن في الفقرتين 59 و 59 (ب) أعلاه.

#### دائرة إدارة العمليات والموارد

الجدول 14

#### الموارد البشرية: مركز دعم البعثة

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1+	ف-4	موظف لوجستيات	تحويل	الوظائف
1+	ف-3	موظف لوجستيات	تحويل	
4+	خ م	مساعد لشؤون اللوجستيات	تحويل	
1+	خ م	مساعد إداري	تحويل	
7+				المجموع الفرعي
1-	ف-4	موظف لوجستيات	تحويل	الوظائف المؤقتة
1-	ف-3	موظف لوجستيات	تحويل	
4-	خ م	مساعد لشؤون اللوجستيات	تحويل	
1-	خ م	مساعد إداري	تحويل	
7-				المجموع الفرعي
-				المجموع

96 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمركز دعم البعثة من 39 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 4 ف-4) (بما في ذلك وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 5 ف-3 (بما في ذلك وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 17 من فئة الخدمة الميدانية (بما في ذلك 5 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 4 وظائف من فئة الخدمات العامة، و 8 وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). ويتولى المركز مسؤولية إعداد جميع الخطط اللوجستية وخطط الدعم للبعثة. وسيواصل المركز وضع وتنفيذ منهجيات وإجراءات تشغيل موحدة لإتاحة التنفيذ الفعال للخطط اللوجستية. ويقوم المركز أيضا بتنسيق الاحتياجات اللوجستية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الأخرى في منطقة البعثة، وكيانات الحكومة المضيفة، ويتولى المسؤولية عن إجراء تقييمات واستعراضات وعمليات تفتيش دورية لجميع المعدات المملوكة للوحدات فيما يتعلق بجاهزيتها العملية وفعاليتها وكفاءتها.

97 - وفي ضوء الطابع المستمر لتلك الأنشطة والزيادة في قوام الأفراد النظاميين المأذون به، مع ما يترتب على ذلك من أثر على مستويات المعدات المملوكة للوحدات، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 أعلاه، يُقترح تحويل سبع وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة، على النحو المبين في الجدول 14.

#### دائرة تقديم الخدمات

الجدول 15

#### الموارد البشرية: مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1+	ف-3	موظف إدارة البرامج	تحويل	الوظائف
1-	ف-3	موظف إدارة البرامج	تحويل	الوظائف المؤقتة
-				المجموع

98 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات من خمس وظائف (1 مد-1، و 1 ف-5، و 1 ف-3 (من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 من فئة الخدمات العامة). ويتولى رئيس دائرة تقديم الخدمات الإشراف الإداري على ركيزة الخدمات في شعبة دعم البعثة، وهو مسؤول عن إسناد المهام إلى موظفي اللوجستيات النظاميين والوحدات التمكينية، التي تضم وحدات الخدمات الطبية، والإشارة، واللوجستيات، والتنشيد، والهندسة، والنقل والتحركات، بما في ذلك طائرات النقل العسكري العمودية. وفي ضوء الطابع المستمر لتلك الأنشطة، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 أعلاه، يُقترح تحويل وظيفة مؤقتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 15، إلى وظيفة ثابتة.

الجدول 16

#### الموارد البشرية: قسم الهندسة وإدارة المرافق

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1+	ف-3	موظف لإدارة النفايات	إنشاء	الوظائف
3+	خ م	فني شؤون هندسية	تحويل	
3+	خ م	كهربائي	تحويل	
1+	خ م	تقني مولدات	تحويل	
1+	خ م	تقني مياه ومرافق صحية	تحويل	
1+	خ م	تقني تدفئة وتهوية وتبريد	تحويل	
4+	خ ع و	كهربائي	تحويل	
1+	خ ع و	ميكانيكي مولدات	تحويل	
1+	خ ع و	عامل سباكة	تحويل	
16+				المجموع الفرعي

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
12+	م أ م	مهندس ميداني	إنشاء	الوظائف المؤقتة
3-	خ م	فني شؤون هندسية	تحويل	
3-	خ م	كهربائي	تحويل	
1-	خ م	تقني مولدات	تحويل	
1-	خ م	تقني مياه ومرافق صحية	تحويل	
1-	خ م	تقني تدفئة وتهوية وتبريد	تحويل	
4-	خ ع و	كهربائي	تحويل	
1-	خ ع و	ميكانيكي مولدات	تحويل	
1-	خ ع و	عامل سبابة	تحويل	
				المجموع الفرعي
				3-
				المجموع
				13+

99 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الهندسة وإدارة المرافق من 109 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-4، و 2 ف-3، و 34 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (بما في ذلك 9 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 4 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 44 وظيفة من فئة الخدمات العامة (بما في ذلك 6 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 21 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). والقسم مكلف بتقديم الدعم الهندسي والخدمات الهندسية عموماً لجميع أفراد البعثة الذين يتم نشرهم في مختلف المواقع في منطقة البعثة.

100 - وتمهيدا للنشر الكامل للأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم البالغ عددهم 690 فرداً، تعكف البعثة على تشييد 15 معسكراً جديداً وإصلاح 25 معسكراً قائماً لاستيعاب الأفراد الإضافيين. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البعثة 52 قاعدة عمليات مؤقتة، معظمها قائم منذ فترة تصل إلى خمس سنوات، حيث إن إغلاقها قد يؤثر سلباً على ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ولاحظ مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، خلال الاستعراض الذي أجراه للبعثة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021، أنه في حين توفر قواعد العمليات المؤقتة للبعثات المرنة اللازمة لعمليات النشر القصيرة والمتوسطة الأجل، فإن تصنيفها على أنها مؤقتة، بما يلقي بمسؤولية صيانتها على عاتق البلدان المساهمة بقوات، يؤدي إلى تدهور شديد في الظروف المعيشية في تلك القواعد. ولاحظ المكتب أيضاً أنه، في بعض القواعد، يمكن أن يكون لسوء حالة المرافق تأثير بيئي شديد لأن مياه المجاري غير المعالجة قد تتسرب إلى المناطق القريبة المأهولة بالسكان. وعلاوة على ذلك، كان معدل الزيادة في عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المشتبه بها أعلى في المناطق المحيطة بقواعد العمليات المؤقتة السيئة الصيانة. وأوصى المكتب بإغلاق بعض القواعد وتحويل بعض قواعد العمليات المؤقتة إلى قواعد عمليات دائمة، مما سيستتبع بناء أماكن إقامة أكثر ملاءمة وأعمال صيانة يضطلع بها قسم الهندسة وإدارة المرافق التابع للبعثة. والتحويل المتوقع لبعض قواعد العمليات المؤقتة إلى قواعد دائمة، والاضطلاع بالأعمال الهندسية اللازمة لإصلاح القواعد التي ستظل مصنفة كقواعد عمليات مؤقتة بما يكفل تهيئة ظروف معيشية مقبولة فيها، وزيادة عدد القواعد نتيجة نشر قوات إضافية، ستؤدي جميعها إلى زيادة كبيرة في عبء العمل في القسم.

101 - وفي سياق ما تقدّم، يُقترح إنشاء 13 وظيفة ثابتة ومؤقتة، على النحو المبين في الجدول 16. وسيتولى موظف إدارة النفايات، تحت قيادة مدير دعم البعثة ورئيس قسم الهندسة وإدارة المرافق، المسؤولية عن تنفيذ سياسة المنظمة المتعلقة بإدارة النفايات المعتمدة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية في منطقة البعثة. وسيتولى شاغل الوظيفة المسؤولية عن جمع وتسجيل ورصد بيانات إدارة النفايات والمسائل ذات الصلة؛ وجمع البيانات عن مخزون المواد الخطرة؛ واستعراض خطط التخلص من النفايات والإجراء التصحيحي المقترح، حسب الحاجة؛ وصياغة التقارير المرحلية السنوية للبعثة عن حالة إدارة النفايات في البعثة؛ وتقييم الهياكل الأساسية لإدارة النفايات والخدمات المتاحة في البلد المضيف للتحقق من توافق مستوى الامتثال مع أهداف سياسة إدارة النفايات في المنظمة؛ وتطوير وتنفيذ دورات تدريبية في البعثة على إدارة النفايات ودورات تدريبية وإخطارات دورية للتوعية؛ ووضع تصاميم مفاهيمية ودراسات جدوى وخطط متعددة السنوات لنظم إدارة النفايات (بما في ذلك النفايات الخطرة) لتنفيذها في البعثة؛ وضمان إدراج الاعتبارات المتعلقة بالنفايات في مواصفات العقود الأخرى التي تبرمها البعثة وتديرها.

102 - وسيتولى المهندسون الميدانيون مسؤولية تحديد الاحتياجات الهندسية على مستوى المقاطعات في منطقة عملياتهم، بالتعاون مع السلطات المحلية، بالنسبة للتصميم الهيكلي وتصميم المباني للهياكل المتوسطة الحجم؛ وصياغة المواصفات الخاصة بأعمال الهندسة المدنية؛ وتنظيم وإدارة شؤون المقاولين في الموقع، بما في ذلك التواصل مع الجهات المسؤولة عن الشراء وإدارة الأصول والوحدات والأقسام الأخرى، حسب الاقتضاء؛ وتوفير الحلول الهندسية في الموقع للمشاكل الناشئة؛ وإعداد تقارير الموقع، وكذلك التحقق في الموقع من العمل المنجز بالفعل، سواء من قبل موظفي البعثة نفسها أو المقاولين.

103 - وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 أعلاه، يُقترح تحويل 15 وظيفة مؤقتة، على النحو المبين في الجدول 16، نظرا للطابع المستمر لمهام تلك الوظائف.

#### إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 17

#### الموارد البشرية: قسم المشتريات

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
الوظائف	2+	موظف مشتريات	تحويل	
	3+	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل	
المجموع الفرعي	5+			
الوظائف المؤقتة	2-	موظف مشتريات	تحويل	
	3-	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل	
المجموع الفرعي	5-			
المجموع	-			

104 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم المشتريات من 19 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 4 ف-3 (بما في ذلك وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 1 ف-2، و 5 من فئة الخدمة الميدانية (بما في ذلك 3 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية،

و 6 وظائف من فئة الخدمات العامة). ويقدم القسم للبعثة دعماً يتسم بفعالية التكلفة والكفاءة والدقة وحسن التوقيت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل مشتريات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تحقيق الاستغلال الأمثل لعملية الاقتناء من خلال التخطيط الفعال للمشتريات، وتقديم الخدمات للعملاء والتواصل معهم، فضلاً عن تقديم المشورة التقنية المتخصصة للإدارة العليا بشأن مسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، المبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد. ويستخدم القسم، حيثما أمكن ذلك، العقود الجارية التي أبرمها قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي في مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي للاستفادة من أوجه الكفاءة القائمة.

105 - وفي ضوء الطابع المستمر للمسؤوليات المذكورة أعلاه، وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفقرتين 17 و 18 أعلاه، يُقترح تحويل خمس وظائف مؤقتة، على النحو المبين في الجدول 17، إلى وظائف ثابتة لتعزيز قدرة قسم المشتريات على دعم استمرار الأنشطة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة.

## ثانياً - الموارد المالية

### ألف - لمحة عامة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات المخصصةات تقديرات التكاليف				الفئة
	النسبة المئوية	المبلغ	(2023/2022)	(2022/2021)	
	(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>					
7,2	551,5	8 181,3	7 629,8	7 875,9	المراقبون العسكريون
4,3	20 072,8	488 251,3	468 178,5	387 944,1	الوحدات العسكرية
20,2	5 341,5	31 808,3	26 466,8	17 832,6	شرطة الأمم المتحدة
2,8	2 110,2	76 773,5	74 663,3	54 026,5	وحدات الشرطة المشكّلة
<b>4,9</b>	<b>28 076,0</b>	<b>605 014,4</b>	<b>576 938,4</b>	<b>467 679,1</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>الموظفون المدنيون</b>					
10,2	15 892,4	171 005,7	155 113,3	150 189,5	الموظفون الدوليون
5,6	1 298,4	24 535,4	23 237,0	24 442,6	الموظفون الوطنيون
(16,0)	(3 595,3)	18 936,3	22 531,6	15 110,2	متطوعو الأمم المتحدة
(47,8)	(7 522,5)	8 200,6	15 723,1	14 348,0	المساعدة المؤقتة العامة
15,4	799,7	5 990,0	5 190,3	5 134,6	الأفراد المقدمون من الحكومات
<b>3,1</b>	<b>6 872,7</b>	<b>228 668,0</b>	<b>221 795,3</b>	<b>209 224,9</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>					
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
0,9	9,3	1 022,5	1 013,2	939,8	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
-	-	3 103,4	3 103,4	2 242,9	السفر في مهام رسمية

الفئة	النفقات المخصصة				الفرق
	تقديرات التكاليف (2023/2022)	تقديرات التكاليف (2022/2021)	تقديرات التكاليف (2021/2020)	النسبة المئوية	
	(3)	(2)	(1)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
المرافق والهياكل الأساسية	61 557,2	69 633,2	94 952,4	(8 076,0)	(11,6)
النقل البري	19 329,3	16 106,1	16 682,6	3 223,2	20,0
العمليات الجوية	76 006,4	62 592,1	45 208,5	13 414,3	21,4
العمليات البحرية	500,0	500,0	3 374,4	-	-
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	41 210,9	40 540,0	42 517,9	670,9	1,7
الخدمات الطبية	3 067,3	3 801,7	3 312,1	(734,4)	(19,3)
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	44 605,5	37 572,2	47 247,8	7 033,3	18,7
المشاريع السريعة الأثر	3 000,0	3 000,0	2 935,4	-	-
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>253 402,5</b>	<b>237 861,9</b>	<b>259 413,8</b>	<b>15 540,6</b>	<b>6,5</b>
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>1 087 084,9</b>	<b>1 036 595,6</b>	<b>936 317,8</b>	<b>50 489,3</b>	<b>4,9</b>
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	16 058,7	14 986,2	15 715,1	1 072,5	7,2
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>1 071 026,2</b>	<b>1 021 609,4</b>	<b>920 602,7</b>	<b>49 416,8</b>	<b>4,8</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>1 087 084,9</b>	<b>1 036 595,6</b>	<b>936 317,8</b>	<b>50 489,3</b>	<b>4,9</b>

### باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

106 - ترد في ما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من 1 تموز/ يولييه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز البعثة <sup>(أ)</sup>	68 923,8
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
<b>المجموع</b>	<b>68 923,8</b>

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

### جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

107 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يولييه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والهياكل الأساسية	561,6	تركيب نظم الطاقة الشمسية الهجينة التي تعمل بالديزل في مباني البيعة للحد من بصمتها الكربونية سيؤدي إلى انخفاض استهلاك الوقود وانخفاض تكاليف الصيانة التشغيلية لمولداتها. وتشير التقديرات إلى أن ذلك سيؤدي إلى خفض استهلاك الوقود بمقدار 259 993 لترا، بما يعادل وفورات تقدر بمبلغ 428 728 دولارا، على أساس تكلفة قدرها 1,649 دولار للتر الواحد، ووفورات صافية في التكاليف التشغيلية قدرها 132 920 دولارا.
<b>المجموع</b>	<b>561,6</b>	

## دال - عوامل الشغور

108 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 عوامل الشغور التالية:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفعالية للفترة 2021/2020 <sup>(أ)</sup>	المدرجة في الميزانية للفترة 2022/2021	المتوقعة للفترة 2023/2022
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
المراقبون العسكريون	12,4	12,5	5,0
الوحدات العسكرية	1,4	2,0	5,5
شرطة الأمم المتحدة	8,5	8,0	5,0
وحدات الشرطة المشكّلة	(0,5)	1,0	4,0
<b>الموظفون المدنيون</b>			
الموظفون الدوليون	13,0	13,0	13,0
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	11,3	10,5	11,0
فئة الخدمات العامة	4,2	4,0	5,0
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	5,8	5,0	7,0
الوطنيون	2,3	2,0	2,0
الوظائف المؤقتة <sup>(ب)</sup>			
الموظفون الدوليون	13,1	10,0	15,0
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	-	-	-
فئة الخدمات العامة	14,3	28,5	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	1,9	3,0	2,0

(أ) استنادا إلى المعدل الشهري الفعلي لنشر الموظفين وشغل الوظائف للقوام الشهري المقرر.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

109 - وتراعي عوامل الشغور المقترحة تجربة البعثة حتى الآن والظروف التي تنفرد بها البعثة فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين والعمليات الجارية لاستقدام الموظفين المدنيين. وفيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تشمل الافتراضات التي أخذت في الاعتبار عند وضع عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، والنشر المقرر بناء على ما تعهدت به البلدان المساهمة والحكومات من التزامات بتقديم أفراد. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تعكس عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استقدام الموظفين التي تجري حالياً، والتغييرات المقترحة إدخالها على تكوين ملاك الموظفين. وقد طبق معدل شغور قدره 50 في المائة في حساب تكاليف الإنشاء المقترح لوظائف جديدة.

#### هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

110 - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي البالغ مجموعها 184 448 200 دولار والموزعة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية	
114 100,4	15 519,6	98 580,8	المعدات الرئيسية
70 347,8	9 997,5	60 350,3	الاكتفاء الذاتي
<b>184 448,2</b>	<b>25 517,1</b>	<b>158 931,1</b>	<b>المجموع</b>
المعاملات المنطبقة على البعثة			
تاريخ آخر استعراض	تاريخ النفاذ	النسبة المئوية	ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة
2021 2 آب/أغسطس	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2,4	معامل الظروف البيئية القاسية
2021 2 آب/أغسطس	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2,7	معامل اللوجستيات وأحوال الطرق
2021 2 آب/أغسطس	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	5,9	معامل العمل العدائي أو التخلي القسري
باء - المعاملات المنطبقة على بلد الأصل			
		5,0-0	معامل النقل الترابدي

#### واو - التدريب

111 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

## (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
	الخبراء الاستشاريون
55,2	الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
	السفر في مهام رسمية
519,9	السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
683,6	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
<b>1 258,7</b>	<b>المجموع</b>

112 - ويرد فيما يلي العدد المقرر للمشاركين للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترات السابقة:

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح للفترة 2023/2022	العدد المقرر للفترة 2022/2021	العدد الفعلي للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2023/2022	العدد المقرر للفترة 2022/2021	العدد الفعلي للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2023/2022	العدد المقرر للفترة 2022/2021	العدد الفعلي للفترة 2021/2020	
27 791	18 009	5 040	3 081	3 052	525	3 709	2 970	835	التدريب الداخلي
12	12	34	10	24	-	60	125	3	التدريب الخارجي <sup>(أ)</sup>
<b>27 803</b>	<b>18 021</b>	<b>5 074</b>	<b>3 091</b>	<b>3 076</b>	<b>525</b>	<b>3 769</b>	<b>3 095</b>	<b>838</b>	<b>المجموع</b>

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنيني، أوغندا، وخارج منطقة البعثة.

113 - وخلال الفترة 2023/2022، سيزداد العدد الإجمالي للمشاركين في الدورات التدريبية من أجل ما يلي: (أ) تمكين البعثة من توفير التدريب التوجيهي الإلزامي للأفراد المدنيين والنظاميين، بمن فيهم الأفراد النظاميون الإضافيون، على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (ب) وتزويد الموظفين الذين يتفاعلون ويتواصلون مع المجتمعات المحلية بالمهارات اللازمة في المجالات ذات الأولوية الحاسمة لتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك في مجال حماية المدنيين، وبسط سلطة الدولة وإعادة إرسائها، ودعم عملية تحقيق اللامركزية، وإجراء العملية الانتخابية؛ (ج) واستيعاب المشاركة المستمرة في برامج إصدار الشهادات المهنية الإلزامية في مجالات المشتريات، وإدارة سلسلة الإمداد، والأمن، والإدارة المالية.

114 - وستغطي الدورات التدريبية في المقام الأول مجالات السلوك والانضباط، مع التركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتنمية قدرات الموظفين في مجالات الاتصال ومهاراتهم في حل المشاكل المتعلقة تحديداً بالبيئة المحلية واللازمة لدعم الولاية في مجال الانتخابات وعملية تحقيق اللامركزية؛ والقيادة؛ والأداء؛ وتعزيز الكفاءات واللغات؛ والدورات التوجيهية للموظفين الجدد؛ والتطبيقات والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة الإمدادات/الممتلكات والأمن؛

## زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

115 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	6 400,0
<b>المجموع</b>	<b>6 400,0</b>

116 - وخلال الفترة 2023/2022، ستستمر البعثة في تقديم الدعم للتنفيذ التدريجي لعمليات نزع السلاح والتسريح لصالح 1 000 مقاتل سابق إضافي، معظمهم من أعضاء الجماعات المسلحة التي كانت منتسبة في السابق إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذين كان من الممكن أن ينضموا من جديد إلى اتفاق السلام من خلال خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستقدم البعثة المساعدة التقنية والمساعدة في إعادة الإدماج أثناء عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وكذلك الدعم اللوجستي والتقني إلى الأفرقة المتنقلة في تنفيذ أنشطة التواصل والتوعية لفائدة الجماعات المسلحة (500 000 دولار). وستواصل البعثة تقديم الدعم لتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع وتشجيع تسليم المدنيين للأسلحة طوعاً داخل منطقة بانغي، بما في ذلك من خلال أنشطة إنكاء الوعي والتوعية العامة داخل المجتمعات المحلية المستهدفة (100 000 دولار).

117 - وستواصل البعثة أنشطتها فيما يتعلق ببرامج الحد من العنف المجتمعي، التي ستظل تشمل مجموعة من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وعناصر الهياكل الأساسية والأمن. وستواصل البعثة الاستفادة من أهمية برامج الحد من العنف المجتمعي كأداة لتحقيق الاستقرار من خلال استهداف أفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم أعضاء الجماعات المسلحة غير المؤهلين لدخول البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشباب المعرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة، والنساء في بانغي وسبعة مواقع ميدانية (بور، وبريا، وبانغاسو، وبوسانغوا، وكاغا باندورو، وبيراو، ونديلي) وتوفير بدائل قابلة للتطبيق تعنيهم عن اللجوء للعنف. وستشمل هذه الأنشطة برامج النقد لقاء العمل في إطار المشاريع المجتمعية وإصلاح الهياكل الأساسية، والتدريب المهني، ودعم بدء تنفيذ الأنشطة الجماعية المدرة للدخل وما يتبع ذلك من أنشطة رصد وإسداء للمشورة، والتربية المدنية، وبناء القدرات في مجال تسوية النزاعات، والتوعية بشأن المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، وجهود نزع السلاح الطوعي وجمع الأسلحة (5 800 000 دولار).

118 - ويرد فيما يلي توزيع التكاليف المقدرة للبرامج المبينة أعلاه: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة إعادة الاستيعاب، وأنشطة التواصل والتوعية والبدلات للمقاتلين السابقين (250 000 دولار)، وخدمات تشمل الدعم اللوجستي والسفر للأفرقة المتنقلة المعنية بنزع السلاح والتسريح؛ (ب) وتقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بما في ذلك أنشطة إنكفاء الوعي والتوعية العامة داخل المجتمعات المحلية المستهدفة (100 000 دولار)؛ (ج) وبرامج الحد من العنف المجتمعي: لوازم ومعدات لمجموعات مواد بدء الأنشطة المدرة للدخل (1 327 500 دولار)، وخدمات التدريب والتوجيه والعمالة الماهرة والتكاليف التشغيلية (3 322 500 دولار)، والسفر خلال التدريب المهني الذي مدته ثلاثة أشهر (1 150 000 دولار).

## حاء - خدمات كشف الألغام وإزالتها

119 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدره من الموارد لخدمات كشف الألغام وإزالتها، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخيرة، للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ التقديري
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	9 880,3
<b>المجموع</b>	<b>9 880,3</b>

120 - وخلال الفترة 2023/2022، ستتنفذ البعثة تدابير ترمي إلى التخفيف من خطر الذخائر المتفجرة على حفظة السلام ودوائر العمل الإنساني والمدنيين، وستواصل مساعدة الحكومة في بناء قدرة وطنية فعالة وخاضعة للمساءلة لإدارة الأسلحة والذخائر. وستضطلع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بهذه الأنشطة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من البعثة، من خلال مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأجرت لجنة استعراض البرامج التي أنشأتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في المقر استعراضاً شاملاً لخطة العمل والاحتياجات من الموارد لخدمات كشف الألغام وإزالتها للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. واللجنة هي هيئة متعددة التخصصات تتألف من زملاء يعملون في البعثة والمقر، وتكفل تصميم برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو يؤدي إلى تنفيذ ولايتها بكفاءة وفعالية.

121 - ولتوفير استجابة كافية للتهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة والذي يتطور باستمرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكفالة سلامة وأمن حفظة السلام وحماية المدنيين، ستركز البعثة على تعزيز قدرة قواتها على التخلص من الذخائر المتفجرة وكفالة أن يتلقى جميع الأفراد المدنيين والنظاميين المعنيين، وكذلك الجمهور الأوسع، دورات تدريبية للتوعية بالمخاطر للتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة. وبناء على ذلك، تشمل الأنشطة التي يتعين تنفيذها ما يلي: (أ) إجراء التقييمات السابقة للنشر لتحديد الثغرات والاحتياجات المحتملة في القدرات فيما يتعلق بخصوصيات سياق وسط أفريقيا، وتيسير تصميم وإجراء التدريب السابق للنشر؛ (ب) والاضطلاع بأنشطة تدريبية وتوجيهية بشأن تقنيات البحث والكشف لفائدة وحدة مشاة لتعزيز قدرتها على البحث والكشف لكي تتمكن القوة من العمل بأمان في بيئة شديدة المخاطر؛ (ج) وتوفير دورات تدريبية للقوة في مجال التحقيقات بعد وقوع الانفجارات؛ (د) ودعم تقييم واعتماد أفراد أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للقوة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية؛ (هـ) وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة موظفي البعثة ودوائر العمل الإنساني؛ (و) وتنظيم دورات تثقيفية للسكان المدنيين في غرب البلد بشأن المخاطر؛ (ز) ومساعدة الحكومة في إنشاء هيكل تنسيق وطني للتصدي للتهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة. وفيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، ودعماً لإعادة إرساء سلطة الدولة المسؤولة والفعالة

وبسطها تدريجياً، ستواصل البعثة أيضاً تعزيز تطبيق أفضل الممارسات من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، من خلال توفير التدريب المتخصص، وضمان الجودة، والرصد الدقيق لأنشطة إدارة الأسلحة والذخائر، وتحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخائر.

122 - وستسهم الأنشطة المذكورة أعلاه في حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، فضلاً عن إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وهي تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة ومع الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتحسين حرية التنقل في مواجهة التهديدات المتزايدة التي تشكلها الذخائر المتفجرة.

123 - وتشمل الاحتياجات المقترحة من الموارد التكاليف المقدرة للخدمات التعاقدية (5 314 000 دولار) وتكاليف الأفراد (2 608 200 دولار)، والسفر (220 700 دولار)، واللوازم والمعدات (562 000 دولار) ومصروفات التشغيل (437 200 دولار) والتكاليف الإدارية (738 200 دولار).

## طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

124 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقترح	البيان
4 368,3	العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)
1 116,8	العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)
1 098,8	تدريب أفراد الشرطة/التشارك في المواقع
837,0	حقوق الإنسان
600,0	سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن
450,0	الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)
555,2	الشؤون السياسية (توظيف السلام)
384,1	تقديم الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسين
200,0	الشؤون الجنسانية
<b>9 610,2</b>	<b>المجموع</b>

125 - ستُنَفَّذُ الأنشطة البرنامجية الأخرى أساساً من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية في المجالات التالية:

(أ) العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة): ستواصل البعثة دعم تفعيل المحكمة بكاملها لكفالة استمرار التحقيقات الجارية، بما في ذلك تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة لدعم المحكمة بأسرها. وعلى وجه التحديد، ستكفل الخبرة الفنية الراسخة في المحكمة أمورا من بينها حسن سير الخدمات الرئيسية لقلم المحكمة، بما في ذلك وحدة حماية الضحايا والشهود، ودائرة المعونة القضائية، ودائرة إدارة المعلومات، والإدارة، ودائرة الأمن. وستقدم البعثة أيضاً المشورة والتوجيه إلى مكتب المدعي الخاص

والدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية المحكمة للتحقيق والمقاضاة. وستعمل البعثة عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة؛

(ب) العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية): ستدعم البعثة أنشطة السجون، التي يتوقع أن تيسر إحراز تقدم نحو بسط سلطة الدولة وسيادة القانون وأن تساعد في مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيسهّم ذلك في إقامة نظام لإدارة السجون قائم على الحقوق والأنظمة من خلال نقل مسؤوليات الأمن والإدارة من العسكريين إلى المدنيين. وفي هذا الصدد، ستركز البعثة على تعزيز نظام السجون في إطار مواصلة تنفيذ استراتيجية إزالة الطابع العسكري عن السجون من خلال مواصلة بناء قدرات الموظفين المدنيين في السجون، بما في ذلك توفير التدريب المتخصص لسلطات السجون؛ وتحسين الخدمات الطبية في السجون، بسبل منها تحسين الهياكل الأساسية الصحية؛ وتقييم المخاطر المتصلة بالفساد والسلامة في بيئة السجون، بما في ذلك رفع مستوى الأمن في السجون؛ وأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي؛ ومواصلة تحسين ظروف بيئة الاحتجاز. ووفقاً لخطة العمل الرامية إلى تنفيذ السياسة القطاعية للعدالة، ستواصل البعثة العمل مع السلطات القضائية الوطنية والشركاء الوطنيين لتوفير الدعم اللوجستي للتحقيقات والملاحقات القضائية ولبناء القدرات المحلية وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة على إجراء تحقيقات فعالة في الجرائم الخطيرة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، فضلاً عن الجرائم الجنسية والجنسانية، وفقاً للمعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر البعثة التدريب للجهات الفاعلة في مجال العدالة وستوفر المعدات للمكاتب القانونية في كل من نقابة المحامين في أفريقيا الوسطى وثمانية محاكم في جميع أنحاء البلد لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك للسكان المهمشين، ولا سيما المشردين داخلياً والأشخاص المعزولين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ج) تدريب أفراد الشرطة/التشارك في المواقع: مواصلة دعم بناء القدرات التشغيلية والمساعدة في إعادة نشر قوات الأمن الداخلي، ولا سيما من خلال أنشطة التدريب وحلقات العمل الرامية إلى تحسين المهارات الأساسية للشرطة والخبرات المتخصصة، بما في ذلك الأدلة الجنائية، وإدارة مسرح الجريمة، وصون النظام العام، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، والجهود المبذولة لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال، والمساهمة في استقرار الحالة الأمنية وبسط سلطة الدولة في سياق الانتخابات المحلية المقبلة. وسيتيح التدريب لقوى الأمن الداخلي تحقيق معايير عالية من المهنية وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للسكان. وستدعم شرطة الأمم المتحدة أيضاً قوات الأمن الداخلي عن طريق إصلاح وتجهيز مراكز الشرطة والدرك في بريا وغامبيو ودمبيا وسيبوت ونديلي وبامباري وبوار وغامبولا وبيمبو لتحسين ظروف عملها وزيادة قدراتها على الاستجابة لاحتياجات الأمن والحماية الأساسية للسكان. وستعمل البعثة عن قرب مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلو قوات الأمن الداخلي، في إطار خطة تشارك المواقع؛

(د) حقوق الإنسان: ضمان تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمليات السلام والعمليات السياسية، وحماية المدنيين، والعدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن لتعزيز الأخذ بنهج متسق يحقق التأثير الأمثل للنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستولي البعثة اهتماماً خاصاً بالحاجة إلى إنشاء قدرة وطنية أكثر تنسيقاً وشمولاً لمنع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين

والتصدي لها. ولهذا الغرض، ستقدم البعثة المساعدة التقنية واللوجستية لزيادة القدرات الوطنية، مع التركيز على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومنتديات حقوق الإنسان، وشبكات الإنذار المبكر، والوزارات التنفيذية، فضلاً عن دعم آليات العدالة الانتقالية وتفعيلها بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم الدعم اللوجستي والدعم في مجال النقل إلى أعضاء وموظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لتيسير الزيارات الميدانية لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاع السكان على أعمالها وبناء قدرات المجتمع المدني على المساهمة في عملية العدالة الانتقالية، فضلاً عن العمل مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضرر الواقع عليهم. وستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم للعمل الجاري لإعداد خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وستنفذ البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا المشروع بالتعاون مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وستشرك الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني للعمل معاً على وضع خطط الوقاية. وستنفذ الأنشطة على مرحلتين: عن طريق تقديم المشورة وبناء القدرات الوطنية من أجل وضع خطة الوقاية، وعن طريق دعم تفعيلها من خلال أنشطة التدريب وحلقات العمل وجلسات التوعية؛

(هـ) سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن: '1' تفعيل نظام القضاء العسكري من خلال دعم تنفيذ قانون القضاء العسكري وتدريب القضاة والشرطة القضائية وكتابة المحاكم؛ '2' والمساعدة الاستراتيجية والتقنية في تنفيذ الخطط القطاعية، على النحو المبين في سياسة الأمن الوطني؛ '3' ودعم الرقابة الديمقراطية المدنية على مؤسسات قطاع الأمن لضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان؛ '4' وتعزيز المفتشية العامة للجيش الوطني ومفتشيات مؤسسات القطاع الأمني الأخرى؛ '5' وتقديم المساعدة الاستشارية الاستراتيجية والتقنية في إنشاء قوات دفاع وطني في مناطق الدفاع في جميع أنحاء البلد، على النحو المعتمد في خطة الدفاع الوطني، وتنفيذ الخطة الرئيسية للهيكل الأساسية، بغية تيسير الانتقال إلى جيش حاميات، وهي أمور تسهم جميعها في إعادة إرساء سلطة الدولة؛ '6' وتقديم الدعم لتنفيذ إدارة المياه والغابات وتطوير آليات لإدارة الحدود؛ '7' ودعم تفعيل اللجنة التقنية المعنية بإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والمواءمة بين الرتب في سياق الإدماج، وذلك من خلال حلقات العمل والأنشطة التدريبية؛ '8' ودعم تنفيذ اتفاق السلام وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بسبل منها كفالة إجراء عمليات التجنيد لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على أساس منصف وشامل وشفاف لتعزيز التأهيل المهني لأفراد القوات وضمان التمثيل الإقليمي العادل، ودعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة في الاتفاق. وستعمل البعثة عن كثب مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين في إطار إصلاح قطاع الأمن الوطني؛

(و) الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي): مبادرات بناء الثقة، وتعزيز القدرات الوطنية وإشراك المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ عمليات المصالحة المحلية واتفاق السلام، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين الدوليين، من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية، فضلاً عن جلسات التوعية والحوار لتعزيز قدرات السلطات الإقليمية وموظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي وآليات التنسيق بشأن إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها على الصعيد الوطني، وتحسين حماية المدنيين، والحوار المجتمعي، والمصالحة، وتسوية النزاعات، وإعادة إرساء سلطة الدولة. وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ز) الشؤون السياسية (توطيد السلام): ستواصل البعثة تنفيذ برنامج للتقوية السياسي والتفاوض وبناء القدرات وتنظيم دورات بشأن تخفيف حدة النزاعات في مناطق التوتر الطائفي الرئيسية، من أجل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار، وتعزيز المصالحة، والتماسك الاجتماعي، ودعم السلام الشامل والعمليات السياسية الشاملة على مستوى المقاطعات ومستوى المقاطعات الفرعية. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة أيضا تعزيز قدرة الجهات السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، والسلطات المحلية، وقادة المجتمع المدني، والجماعات المسلحة، والمنظمات النسائية والشبابية، في مجال تسوية النزاعات من أجل معالجة الأسباب التي تؤثر على العيش معا وكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام المنشط والحكم القائم على المشاركة. وعلى الصعيد الوطني، ستسعى البعثة أيضا إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تعزيز تولى مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والتنسيق والقدرات القيادية لتعزيز السلام والعمليات السياسية على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، ستقدم البعثة أيضا الدعم المالي والتقني على الصعيد المحلي إلى اللجان والمبادرات المخصصة، وهي لجان التنفيذ في المقاطعات واللجان التقنية المعنية بالأمن، بوصفها آليات لتنفيذ اتفاق السلام. وقد أدت الآليات المحلية لاتفاق السلام والمبادرات ذات الصلة دورا حاسما في تيسير السلام والمصالحة. ومن المتوقع أن يعزز الدعم المالي والتقني الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات المحلية والمؤسسات الوطنية على صعيد الحكمة؛

(ح) تقديم الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين: بالنظر إلى أن مقدمي الخدمات المحليين إما غير موجودين أو يقدمون خدمات محدودة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ستعمل البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف ومنظمة التعاون الدولي لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال مشروع أولي مدته 12 شهرا يركز على إعادة تأهيل الضحايا الذين يعانون من حالات الضعف الحادة عن طريق الدعم الطبي، والدعم في مجال الإسكان والدعم النفسي والاجتماعي ودعم سبل العيش، لتمكين الضحايا من الاعتماد على أنفسهم اقتصاديا. وستشمل الأنشطة المقررة ما يلي: '1' إدارة الحالات بالنسبة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك تقييم احتياجاتهم؛ '2' وتقديم مساعدة نفسية اجتماعية و/أو نفسية مصممة خصيصا للضحايا، بناء على طلبهم؛ '3' والقيام بالإحالات الطبية ودفع التكاليف الطبية، بما في ذلك تكاليف الأدوية، للضحايا وأطفالهم؛ '4' والتعامل مع الإحالات القانونية وتغطية الرسوم القانونية والإضافية؛ '5' والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لمساعدة الضحايا على تنمية المهارات المدرة للدخل وتقديم الدعم لوضع وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل؛ '6' وتوفير الدعم التعليمي للأطفال الضحايا والأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك دفع الرسوم المدرسية والتكاليف المرتبطة بها ووجبات الغداء المدرسية؛

(ط) المسائل الجنسانية: دعما لتنفيذ ولاية البعثة المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تهدف الأنشطة الجنسانية للبعثة إلى تعزيز دور المرأة في عملية السلام والمصالحة الوطنية وتحسين مستوى تمثيلها ومشاركتها في هيئات صنع القرار، ولا سيما في مجال الحكمة المحلية، بالنظر إلى الانتخابات البلدية المقبلة. وستعزز البعثة مشاركة المرأة بقدر أكبر في آليات العدالة الانتقالية من خلال أنشطة التوعية والدعوة وبناء القدرات، بغية المراعاة الفعالة لاحتياجات النساء ضحايا النزاعات من حيث العدالة وجبر الضرر. وعلاوة على ذلك، ستدعم الأنشطة الجنسانية المبادرات الرامية إلى حشد النساء من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتعبئة المنظمات والمجتمعات المحلية النسائية لصالح مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، بغية تحسين تمثيل المرأة في مجال الحكمة المحلية

من خلال الدعم العملي للمبادرات التي تقودها المرأة لتعزيز السلام والمصالحة على الصعيد المحلي، ومن خلال أنشطة التدريب وحلقات العمل لبناء القدرات لفائدة المستشارات المنتخبات في البلديات بشأن دورهن في الحوكمة المحلية. وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في إطار البرنامج.

## ياء - المشاريع السريعة الأثر

126 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترتين السابقتين:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات الفعلية)	2 935,4	87
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات المعتمدة)	3 000,0	95
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (الاحتياجات المقترحة)	3 000,0	85

127 - وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، ستواصل البعثة العمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحقيق فوائد فورية ملموسة في حياة الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة، عن طريق قسم الشؤون المدنية التابع لها، ومن خلال الاستعانة بالمشاريع السريعة الأثر، تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتها بفعالية من خلال بناء الثقة في البعثة وفي ولايتها وفي عملية السلام. وستنفذ المشاريع الرامية إلى النهوض بتقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية عن طريق 12 مكتبا ميدانيا (بما في ذلك بانغي) على نطاق ثلاثة عناصر، وهي:

(أ) دعم تحسين تقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية: ستعمل البعثة بالتنسيق الوثيق مع الوزارات المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعات العمل الإنساني لتحسين تقديم خدمات الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وستشمل هذه المشاريع ما يلي: '1' إصلاح وتجهيز الإدارة العامة لتحسين قدرات التخطيط المحلية، وأمن السجلات المدنية، والعدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، كجزء من دعم البعثة للإصلاح الاستراتيجي للإدارة الإقليمية؛ '2' إصلاح وتجهيز المباني الإدارية ومباني البلديات والمدارس والمراكز الصحية، بالتعاون والتشاور مع الشركاء، بما في ذلك اليونيسف والمنظمات غير الحكومية الطبية والتعليمية والوزارات المعنية (40 مشروعا تبلغ تكلفته كل منها 100 35 دولار تقريبا)؛

(ب) دعم التماسك الاجتماعي والمصالحة من خلال الحوار والمصالحة المجتمعيين. وسيستهدف ذلك النساء والشباب والمجتمعات المحلية التي تشهد نزاعات بمشاريع لتعزيز الحوار وبناء الثقة وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ووفقا للسياسة التي تنظم المشاريع السريعة الأثر، ستحدد هذه المشاريع من خلال المشاركة الشعبية، وستنسق على مستوى عناصر البعثة وأقسامها وبالتشاور مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين. وإضافة إلى تهيئة أنشطة مدرة للدخل، ستهدف هذه المشاريع إلى التقريب بين الجماعات المتخاصمة في المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أقصى زيادة في دخلها على المدى الطويل مع تقليل احتمالات نشوب

نزاعات فيما بين هذه الجماعات. وسيستمر توسيع نطاق الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و/أو مع برنامج الأغذية العالمي لزيادة الإنتاجية الزراعية إلى أقصى حد ممكن في المشاريع التي تتطوي على أنشطة مدرة للدخل تركز على الترحال الرعوي واستغلال الموارد الطبيعية (الزراعة وصيد الأسماك وإنتاج أصناف الحيوانات والنباتات) (30 مشروعاً تبلغ تكلفة كل منها 35 700 دولار تقريباً)؛

(ج) تحسين الحماية المجتمعية: ستنفذ مشاريع لتعزيز قدرة السكان على تنظيم أنفسهم من أجل الوقاية على نحو أفضل وتبني البعثة والسلطات الوطنية وقوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) من أجل الاستجابة الكافية وفي الوقت المناسب. وسيشمل ذلك إصلاح وبناء الجسور لتيسير حركة المساعدة الإنسانية، وزيادة دوريات القوات، وحرية حركة السلع والسكان في جميع أنحاء البلاد. وبالتنسيق مع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، سيتم إنشاء آليات للإنذار المبكر أو تعزيزها، وإنشاء نظم للاتصال والتنسيق لاستكمال أنشطة حماية المدنيين التي تنفذها البعثة وتعزيز قدرة أفراد المجتمعات المحلية على تنظيم أنفسهم وتحسين سبل ربطهم بنظام الحماية التابع للبعثة (15 مشروعاً تبلغ تكلفة كل منها 35 000 دولار تقريباً).

### ثالثاً - تحليل الفروق<sup>(2)</sup>

128 - ترد في المرفق الأول - باء لهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق	
بِأَلافِ الدُولارات	بِالنسبة المئوية
551,5	7,2
<b>المراقبون العسكريون</b>	

#### • بارامترات التكاليف: التغيير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة

129 - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدلات أعلى في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة، استناداً إلى المعدلات المنقحة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ (ب) وارتفاع تكاليف السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب الاستحقاقات المتوقعة لشحن الأمتعة الشخصية أثناء عمليات التناوب، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق، التي لم تدرج اعتمادات لها في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق	
بِأَلافِ الدُولارات	بِالنسبة المئوية
20 072,8	4,3
<b>الوحدات العسكرية</b>	

(2) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بألاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

• العوامل المتصلة بالإدارة: التغيير في نشر الأفراد

130 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة بسبب ما يلي: '1' تكاليف التعبئة اللازمة للإيرام المتوقع لعقد جديد لخصص الإعاشة اعتبارا من آذار/مارس 2023؛ '2' والارتفاع المتوقع لمتوسط نشر الأفراد العسكريين، مقارنة بمتوسط النشر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ '3' وتطبيق الحد الأقصى الأعلى لمعدل نصيب الفرد، استنادا إلى الاختيارات السابقة للوحدات فيما يتعلق بالوجبات، مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021. '4' والارتفاع المتوقع في تكاليف التخزين الشهرية لاستيعاب كمية أكبر من المواد الغذائية، مقارنة بالتقديرات الواردة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ (ب) وارتفاع التكاليف المسددة للقوات بالمعدلات القياسية فيما يتعلق بالمتوسط الأعلى المتوقع لنشر الأفراد العسكريين، تمشيا مع التقدم المتوقع في النشر التدريجي للأفراد العسكريين الإضافيين الذين أُذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، مقارنة بمتوسط النشر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ (ج) وارتفاع التكاليف المسددة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بسبب ما يلي: '1' النشر المقرر، للسنة بأكملها، لمعدات الوحدات الجديدة التي نشرت فيما يتصل بالأفراد العسكريين الإضافيين المأذون بهم عملا بالقرار 2566 (2021)، فضلا عن نشر معدات محسنة لكتائب المشاة القائمة، ووحدات الشرطة الهندسية والطبية والعسكرية، مقارنة بالمعدات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ '2' إنشاء وحدة طبية إضافية من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، نظرا لزيادة عدد الأفراد النظاميين؛ (د) وارتفاع معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة لضباط الأركان العسكريين استنادا للمعدلات المنقحة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022 مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

131 - وزيادة الاحتياجات يقابلها جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الشحن اللازمة لنقل المعدات المملوكة للوحدات، بسبب عدم وجود اعتمادات للنشر غير المتكرر للمعدات، وهو ما كان مدرجا في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 فيما يتعلق بتمركز عدد إضافي من أفراد الوحدات العسكرية؛ و (ب) زيادة في التسويات المقدرة مقارنة بتكاليف السداد الموحدة فيما يتعلق بنشر ما هو غير صالح للاستعمال أو غير موجود من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، استنادا إلى الاتجاهات السابقة فيما يخص صلاحية المعدات للتشغيل الفعلي، مقارنة بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق

بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	شرطة الأمم المتحدة
20,2	5 341,5	

• بارامترات التكاليف: التغيير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة

132 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدلات أعلى في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة، استنادا إلى المعدلات المنقحة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) المتوسط الأعلى المقرر لنشر أفراد شرطة الأمم المتحدة شهريا، مقارنة بمتوسط النشر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
2,8	2 110,2	وحدات الشرطة المشكّلة

• العوامل المتصلة بالإدارة: التغيير في نشر الأفراد

133 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع التكلفة المتعلقة بتسديد تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة فيما يتعلق بما يلي: '1' الزيادة المقررة لمتوسط نشر أفراد وحدات الشرطة المشكّلة تمشيا مع التقدم المتوقع في النشر التدريجي لأفراد الشرطة الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، مقارنة بمتوسط النشر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و '2' انخفاض في التسويات المقدرّة مقارنة بتكاليف السداد الموحدة فيما يتعلق بنشر ما هو غير صالح للاستعمال أو غير موجود من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات استنادا إلى الاتجاهات السابقة فيما يخص صلاحية معدات الوحدات للتشغيل الفعلي، مقارنة بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة الذي يعزى أساسا إلى: '1' المتوسط الأعلى المقرر لنشر أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، مقارنة بمتوسط النشر المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و '2' تطبيق الحد الأقصى الأعلى لمعدل نصيب الفرد، استنادا إلى الاختيارات السابقة لأفراد الشرطة فيما يتعلق بالوجبات، مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

134 - وزيادة الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض تكاليف الشحن بسبب عدم وجود اعتمادات لتكاليف الشحن غير المتكررة لأغراض نشر المعدات المملوكة للوحدات، والتي أدرجت في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 فيما يتعلق بتمركز أفراد إضافيين من الشرطة المشكّلة أذن بهم مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
10,2	15 892,4	الموظفون الدوليون

• بارامترات التكاليف: التغيير في معدلات الرواتب

135 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدلات أعلى في حساب مرتبات الموظفين الدوليين، استنادا إلى جدول المرتبات المنفتح، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) اقتراح تحويل 31 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الدولية تؤدي مهام مستمرة، إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية؛ و (ج) اقتراح إنشاء 7 وظائف دولية جديدة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
5,6	1 298,4	الموظفون الوطنيون

• بارامترات التكاليف: التغيير في معدلات الرواتب

136 - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق متوسط أعلى للرتب/الدرجات في جدول المرتبات لحساب مرتبات الموظفين الوطنيين، مقارنة بالرتبة/الدرجة المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) التحويل المقترح لسبع من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تؤدي مهام مستمرة، تشمل وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية وست وظائف من فئة الخدمات العامة، إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية، واقتراح إنشاء خمس وظائف وطنية جديدة من الفئة الفنية، مع تطبيق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة. وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً ما يلي: (أ) الأثر الناجم عن انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تطبيق سعر صرف قدره 582,193 فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بسعر 549,286 فرنكا المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) تطبيق معدلي الشواغر الأعلى البالغين 11,0 في المائة و 5,0 في المائة للوظائف الفنية الوطنية ووظائف الخدمات العامة، على التوالي، بسبب استمرار الصعوبات في العثور على المرشحين المناسبين في سوق العمل المحلي، مقارنة بمعدلي 10,5 في المائة و 4,0 في المائة المطبقين في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 للوظائف الفنية الوطنية ووظائف الخدمات العامة، على التوالي.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
(16,0)	(3 595,3)	متطوعو الأمم المتحدة

• بارامترات التكاليف: التغيير في بدل المعيشة

137 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض بدل المعيشة المقرر لمتطوعي الأمم المتحدة، ويشمل ذلك بدل الرفاه، مقارنة بالبدل المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 7,0 في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين استناداً إلى الأنماط الحالية لشغل الوظائف، مقارنة بالمعدل البالغ 5,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021. وانخفاض الاحتياجات يقابله جزئياً اقتراح إنشاء 13 وظيفة جديدة لمتطوعي الأمم المتحدة، مع تطبيق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
(47,8)	(7 522,5)	المساعدة المؤقتة العامة

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

138 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى التحويل المقترح لوظائف عددها 38 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تؤدي مهام مستمرة، إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية. وزيادة الاحتياجات يقابلها جزئياً ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021، واقتراح إنشاء وظيفة واحدة من وظائف الموظفين الدوليين مع تطبيق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة.

الفرق		الأفراد المقدمون من الحكومات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
15,4	799,7	

• بارامترات التكاليف: التغيير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة

139 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدلات أعلى في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة استناداً إلى المعدلات المنقحة، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) تطبيق معدل شواغر أدنى قدره 2,0 في المائة، مقارنة بالمعدل البالغ 3,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		المرافق والبنى التحتية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(11,6)	(8 076,0)	

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

140 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تحويل الاعتمادات المخصصة للمنظومات التكتيكية للطائرات المسيّرة بدون طيار إلى خدمات العمليات الجوية، تمشياً مع توصية مجلس مراجعي الحسابات، وذلك من بند الخدمات الأمنية، باب المرافق والبنى التحتية، الذي أُدرجت فيه الاعتمادات في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) اقتناء كميات أقل من قطع الغيار ولوازم تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي ووحدات الاغتسال، بسبب وجود مخزون كافٍ اقتني خلال الفترات السابقة، مقارنة بعمليات الاقتناء المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ج) اقتناء عدد أقل من معدات التآييث والتبريد للمرافق الجاهزة نظراً لالتهاء من استبدال المباني الجاهزة القديمة، مقارنة بعدد المرافق المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

141 - وانخفاض الاحتياجات يقابله جزئياً ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الوقود والزيت ومواد التشحيم بسبب ما يلي: '1' توقع استهلاك 15,7 مليون لتر من الوقود للمولدات الكهربائية بمتوسط التكلفة الأعلى البالغ 1,649 دولار للتر الواحد، استناداً إلى اتجاهات السوق، مقارنة بالكمية البالغة 18,3 مليون لتر من الوقود بمتوسط التكلفة الأدنى البالغ 1,401 دولار للتر الواحد، المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛

و '2' ارتفاع رسوم التعبئة والتشغيل والصيانة الواردة في عقد الوقود الجديد المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بسبب الزيادة في عدد مواقع توزيع الوقود؛ و '3' ارتفاع تكاليف الزيوت ومواد التشحيم بناء على اتجاهات الإنفاق الحالية، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) ارتفاع تكاليف المنافع العامة وخدمات التخلص من النفايات التي تعزى أساساً إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمياه في معسكر موبكو في بانغي، وهو ما يتجلى في الاتفاق المعدل مع الجهة المزودة بالخدمة اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2020، مقارنة بالأسعار المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بـالنسبة المئوية	بـآلاف الدولارات	
20,0	3 223,2	النقل البري

• العوامل الخارجية: التغيير في مستويات سعر السوق

142 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى الزيادة المتوقعة في استهلاك وقود المركبات إلى 7,4 ملايين لتر بتكلفة أعلى متوسطها 1,649 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلية للفترة الحالية والاتجاهات الحالية، وذلك في ارتباط بما يُتوقع من نشر لعدد إضافي من الأفراد النظاميين وفق ما أُذِن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021)، مقارنةً باستهلاك 7,0 ملايين لتر بتكلفة متوسطها 1,401 دولار للتر الواحد، وهو المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بـالنسبة المئوية	بـآلاف الدولارات	
21,4	13 414,3	العمليات الجوية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

143 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تحويل الاعتماد المخصص للخدمات فيما يتعلق بأربع منظومات تكتيكية للطائرات المسيّرة بدون طيار بهدف المساعدة في التخطيط للاحتياجات التشغيلية وحماية المدنيين وأفراد البعثة، وهو ما أُدرج في الميزانية تحت بند الخدمات الأمنية في باب المرافق والبنى التحتية في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) ارتفاع تكاليف الوقود الذي يُعزى إلى ما يلي: '1' ارتفاع الاستهلاك المتوقع البالغ 9,1 ملايين لتر بمتوسط تكلفة أعلى قدره 1,297 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلية للفترة الحالية والاتجاهات الحالية، مقارنة بكمية 8,9 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره 1,023 دولار، حسبما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و '2' ارتفاع رسوم التعبئة الواردة في عقد الوقود الجديد المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مقارنة بالرسوم المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

144 - وزيادة الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات لاستئجار وتشغيل طائرات عمودية، الأمر الذي يعزى أساساً إلى العدد الأقل من ساعات الطيران البالغ 7 642 ساعة طيران، استناداً إلى الاتجاهات

الملاحظة خلال الفترة الحالية، مقارنة بما عدده 8 322 ساعة طيران المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بـالنسبة المئوية	بـآلاف الدولارات	
1,7	670,9	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

145 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب اقتناء أجهزة إرسال واستقبال للطائرات من أجل ترقية نظام الطيران الحالي للاتصالات جو - أرض، واقتناء خواديم متكاملة بأداء وتخزين أسرع وأكثر موثوقية؛ و (ب) ارتفاع تكاليف خدمات الإعلام والنشر الذي يعزى أساسا إلى الاستعانة بمزيد من الخدمات الإعلامية والعامية بسبب الزيادة المتوقعة في عدد المواد الترويجية ومواد الطباعة، فضلا عن خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لإنشاء الوعي، وتنفيذ حملة للاتصال والتثقيف الانتخابيين على نطاق البلد تهدف إلى تعزيز فهم السكان للعملية الانتخابية المحلية التي لم تُجر منذ عام 1988، مقارنة بعدد المواد والخدمات المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بـالنسبة المئوية	بـآلاف الدولارات	
(19,3)	(734,4)	الشؤون الطبية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

146 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى اقتناء عدد أقل من حقائب الإسعافات الأولية نظرا لوجود مخزون كاف اقتني خلال الفترة السابقة، مقارنة بعدد الحقائب المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021، يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الإمدادات تعزى أساسا إلى اقتناء مجموعات مواد الاختبار لمختبر فحوص التفاعل البوليميري المتسلسل (PCR) ولوازم الفحوص السريعة لكوفيد-19 من أجل مواجهة جائحة كوفيد-19، وهذا لم يكن مرصودا له أي اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

الفرق		
بـالنسبة المئوية	بـآلاف الدولارات	
18,7	7 033,3	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

147 - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف خدمات الكشف عن الألغام وخدمات إزالة الألغام فيما يتصل بالأنشطة الإضافية التي ستضطلع بها البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ابتغاء تحسين قدرتها على التصدي للتهديد الناشئ للألغام والأجهزة المتفجرة، تمشيا مع الولاية المعززة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره 2605 (2021) فيما يتعلق بدعم السلطات الوطنية في الوقاية من الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة والتخفيف من حدته والتصدي له؛ و (ب) ارتفاع تكاليف الأنشطة البرنامجية الأخرى الذي يُعزى إلى زيادة الجهود التي ستبذلها البعثة بالتعاون مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى، ولا سيما في مجالات دعمها لإعادة بسط سلطة الدولة، ومبادرات السلام المحلية، وضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتعكس الزيادة أيضا جهود البعثة الرامية إلى إعادة الأنشطة البرنامجية إلى مستوياتها الطبيعية بما يتناسب والمهام الموكلة إلى البعثة بعد تباطؤ الأنشطة بسبب جائحة كوفيد-19 وتطور السياق الأمني والسياسي في أعقاب أعمال العنف الانتخابي في عامي 2020 و 2021.

رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

148 - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

- (أ) اعتماد مبلغ 1 087 084 900 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023؛
- (ب) قسمة مبلغ 407 656 800 دولار كأصلبة مقررة للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛
- (ج) قسمة مبلغ 679 428 100 دولار كأصلبة مقررة للفترة الممتدة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 بمعدل شهري يبلغ 90 590 413 دولارا، في حال قرر مجلس الأمن تمديد الولاية المنوطة بالبعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وما طلبته،  
في قرارها 298/75، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون  
الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار 298/75)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلبية الطلب

ستواصل البعثة تنفيذ سلسلة من التدابير لحماية أفراد الأمم المتحدة والحد من انتشار كوفيد-19 في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه التدابير شملت تكييف مرافقها القائمة في بانغي المستخدمة لعزل حالات كوفيد-19 المشتبه فيها والمؤكد، وإنشاء مختبر خاص بها لاختبار التفاعل البوليميري المتسلسل. وشكّلت البعثة لجنة رفيعة المستوى، ضمت ممثلين عن كل من فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة، لتنسيق وتنفيذ برنامج التطعيم لجميع الأفراد المؤهلين في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الموظفين الدوليين غير الحكوميين المؤهلين. وستواصل البعثة إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية ضد الجائحة، بما في ذلك مواصلة برنامج التطعيم. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم للسلطات الوطنية من خلال مرافق إعادة التأهيل التابعة لوزارة الصحة، وستواصل البعثة تقديم الدعم لها في تصديها للجائحة بناء على طلبها.

ستواصل البعثة المتكاملة المحافظة على علاقات عمل وثيقة مع الحكومة والجهات الشريكة الأخرى، بما يكفل، آخر الأمر، اتباع نهج شامل للأمم المتحدة بأكملها في التصدي للجائحة. وسيستمر تقديم الدعم للحكومة بطريقة تعاونية، حسب الحاجة، من قبل البعثة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني. وستركز المساعدة على توزيع المياه ومستحضرات غسل الأيدي، وإصلاح المرافق الصحية، وإنشاء مراكز العزل ومواقع المعالجة. وستواصل البعثة أيضا دعم حملات التوعية الوطنية لنشر الممارسات الفضلى بشأن التدابير الوقائية والجهود الرامية إلى الدعوة إلى التطعيم ضد كوفيد-19 من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتطعيم. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ستواصل البعثة تنفيذ نهج شامل ومتكامل ومرن إزاء الجائحة. وذلك يشمل مواصلة تنفيذ سلسلة من التدابير والإجراءات للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على البعثة وعلى البلد

تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الخطر الذي ما فتئ يهدد الأرواح والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأهمية ضمان سلامة وأمن وصحة أفراد حفظ السلام بسبل منها استخدام لقاحات مأمونة وفعالة للأفراد المدنيين والنظاميين، والحفاظ على استمرار إنجاز المهام، بما فيها حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر تسبّب أنشطة البعثة في تشي هذا الفيروس، ومساعدة السلطات الوطنية على تصديها لجائحة كوفيد-19، بناء على طلبها، عند الاقتضاء وفي حدود الولايات الموكلة إليها، بالتعاون مع المنبّق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد (الفقرة 13).

تلاحظ التدابير المعتمدة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، بما فيها تدابير تيسير الاستمرار في تنفيذ ولايات البعثة مع ضمان صحة وسلامة أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية في البلد المضيف، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والكيفية التي حسنت بها البعثة تأهبها وقدرتها على الصمود، وكيف تعاونت مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للجائحة في سياق التقرير المقبل عن أداء البعثة ومشروع ميزانيتها (الفقرة 14).

المضيف، ولحماية أفراد الأمم المتحدة، وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وستقوم البعثة، في الفترة 2021/2022 والفترة 2022/2023، تماشيا مع خطتها للطوارئ والتكيف مع ظروف جائحة كوفيد-19، بالرصد الدؤوب لمعدلات الإصابة لدى أفراد الأمم المتحدة، ولدى عامة السكان، وستضع تدابير للتخفيف مكثفة على أساس التوصيات الطبية المنطبقة، بما يشمل الأفراد الذين سبق لهم أن تلقوا التطعيم.

في سياق تنفيذ استجابة متكيفة حسب الظروف وقائمة على الأدلة للتصدي لكوفيد-19، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري اتخاذ تدابير وقائية لحماية صحة وسلامة أفراد الأمم المتحدة والسكان، مع ضمان استمرار تنفيذ الولاية والأنشطة الأساسية. وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19، فإن الدعم المقدم من البعثة مكن السلطات الوطنية من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ناجحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واضطلعت البعثة بدور أساسي في التغلب على التحديات التي طرحتها الجائحة واستغلالها من جانب الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة. وستواصل البعثة تقديم قدراتها التكنولوجية حتى يتسنى عقد اجتماعات افتراضية مع السلطات المحلية على الصعيدين الاستراتيجي والتقني. واستنادا إلى الدروس المستفادة من خلال العملية الانتخابية لعامي 2020 و 2021، ستقدم البعثة الدعم إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر كوفيد-19 على تنظيم وإجراء الانتخابات المحلية لعامي 2022 و 2023، بوسائل منها توفير الدعم اللوجستي في إيصال المواد الانتخابية الحيوية، وتقديم الدعم في وضع تدابير مناسبة لمكافحة كوفيد-19 داخل مراكز الاقتراع. وستواصل البعثة أيضا التعاون مع السلطات الوطنية والمحلية لدعم التصدي للجائحة على الصعيد الوطني. وسيشمل ذلك دعم حملات التوعية ونشر الممارسات الفضلى بشأن التدابير الوقائية. وسيسهم أيضا الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الشريكة الأخرى المشاركة في التصدي لجائحة كوفيد-19، في استئناف الأنشطة التي أوقفت مؤقتا خلال ذروة الجائحة، مثل تعليق الاجتماعات الرئيسية. وذلك سيسهم أيضا في التشجيع على إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تلاحظ بقلق أثر جائحة كوفيد-19 في الأجلين المتوسط والطويل على البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتزداد على أهمية أن تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما كان ذلك مناسباً وفي حدود ولايات كل منها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وخاصة منها الواقعة في أفريقيا (الفقرة 15).

تواصل الأمانة العامة إعطاء الأولوية للجهود الهادفة إلى تشجيع الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد وسعت الأمانة العامة من جهودها لتيسير مشاركة البائعين من هذه البلدان بطرق منها ما يلي: (أ) استحداث خاصية لفتح باب المناقصات

تشير إلى الفقرتين 16 و 18 من قرارها 273/69 المؤرخ 2 نيسان/ أبريل 2015، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يواصل بحث طرق ابتكارية أخرى للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المقر وفي

الاقتراضية وبذلك تتاح الفرصة أمام جميع البائعين للمشاركة فيها، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي لم تكن تتمكن من المشاركة لولا إتاحة هذه الفرصة لها، وذلك بسبب قيود السفر أو بسبب تكاليف السفر؛ (ب) إتاحة التعددية اللغوية بالسماح للبائعين بتقديم الشهادات الرسمية والمستندات المالية في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات بجميع اللغات الرسمية الست أثناء عملية التسجيل؛ (ج) نشر قاعدة بيانات تتضمن قائمة مدرجا فيها جميع البائعين المعتمدين، وإدخال شرط يقتضي من كبار موظفي المشتريات دعوة البائعين الذين حضروا الحلقات الدراسية وسجلوا بوجه عام للمشاركة في المناقصات، مع التركيز بوجه خاص على البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (د) إقامة شراكة مع الشبكة العالمية WEConnect International لتعزيز المؤسسات التجارية المملوكة لنساء، ولا سيما المؤسسات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) ترجمة دليل مشتريات الأمم المتحدة إلى الإسبانية والفرنسية. وستواصل الأمانة العامة في المستقبل الأخذ بأفكار مبتكرة لتعزيز الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تقصّي نُهج جديدة، مثل عقد حلقة دراسية لتوفير التدريب للبائعين في التعامل مع الأمم المتحدة، وكيفية تقديم العروض والعطاءات، وكذلك تقصّي إمكانية إقامة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتشجيع الشراء في الأمم المتحدة من المؤسسات التجارية المملوكة لنساء.

المكاتب الميدانية، وأن يشجع البائعين المحليين المهتمين بالأمر على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة بغية توسيع قاعدتها الجغرافية (الفقرة 16).

تستعين البعثة في مشاريعها الإنشائية بموظفين تعاقديين من الأفراد المحليين وبعمال محليين مياومين. وتغتمم البعثة الفرصة أيضا لبناء قدرات القوة العاملة المحلية، بتزويدها بالمهارات اللازمة للفرص المستقبلية. وفي هذا الصدد، دربت البعثة قوتها العاملة المحلية على تركيب نظام شمسي هجين في قاعدة اللوجستيات في بانغي. وتستخدم مواد البناء المحلية على نطاق واسع، بما في ذلك الحصى والرمل واللايترت لصنع الطوب.

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 17).

توجز المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع 6 (طلب تقديم العطاءات) من دليل مشتريات الأمم المتحدة، المحدث في حزيران/يونيه 2020، وتحديداً المبادئ الواردة في الفرع 3-6 (طرق طلب تقديم العطاءات) طرق طلب تقديم العطاءات وتوجيهات لحسن استخدامها. والدعوة لتقديم العطاءات، على وجه التحديد، هي طريقة رسمية لالتماس العروض تُستخدم عادة

تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطراً ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد إجراءات المناقصات، سواء كانت دعوة لتقديم العطاءات أم طلباً لتقديم العروض، يتعين اتباعه في جملة أغراض منها اقتناء أنواع مختلفة من

عندما تكون الاحتياجات من السلع والخدمات كما يلي: (أ) بسيطة ومباشرة؛ (ب) يمكن التعبير عنها بصورة جيدة من الناحيتين الكمية والنوعية وقت إصدار الالتماس؛ (ج) يمكن التزود بها بطريقة مباشرة. أما طلب تقديم العروض فهو طريقة رسمية لالتماس العروض تُستخدم لشراء السلع والخدمات عندما يتعذر التعبير عن الاحتياجات كمياً ونوعياً (مثل خدمات الاستشارة أو الخدمات المماثلة) وقت إصدار الالتماس، أو لشراء سلع و/أو خدمات معقدة يمكن تلبية الاحتياجات منها بطرق متنوعة، ويكون من ثمة من الأنسب إجراء تقييم بشأنها يقوم على التحليل التراكمي/المرجح. وأما عمليات الشراء التي تتجاوز قيمتها 150 000 دولار، فيجب استخدام إحدى طريقتي التماس العروض الرسميتين (الدعوة لتقديم عطاءات أو طلب تقديم عروض) ما لم يوجد استثناء يعني من اتباع مثل هذه الطرق الرسمية لالتماس العروض، وفقاً للمادة 105-16 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ولا يلزم استخدام طلب تقديم العروض إلا في حالة عمليات الشراء التي تفوق قيمتها 150 000 دولار، إنما يمكن استخدامه أيضاً في عمليات شراء أقل قيمة (تعادل 150 000 دولار أو أقل) إذا كانت الاحتياجات معقدة أو إذا قرر المسؤول عن الشراء أن ذلك مناسب.

على نحو ما هو منصوص عليه في دليل المشتريات المحدث، تتطلب الشفافية أن تحدّد بوضوح جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والفرص والعمليات المتصلة بالشراء، و/أو أن يعلن عنها، و/أو أن تقدّم إلى جميع الأطراف المهتمة في وقت واحد. وشفافية أي نظام تقتضي وجود آليات واضحة لضمان الامتثال للقواعد السارية (مثل وجود مواصفات غير متحيزة، ومعايير تقييم موضوعية، ووثائق التماس موحدة، وتقديم نفس المعلومات إلى جميع الأطراف، وسرية العروض، وما إلى ذلك). ويمكن الآن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بمنح العقود وأوامر الشراء المنبثقة عن الطرق الرسمية لالتماس العروض لجميع كيانات الأمانة العامة على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات، وعلى تطبيق الشعبة المعدّ للأجهزة المحمولة. وعززت المنظمة المعلومات المقدمة على صفحتها الخاصة بمنح العروض ببيانات إضافية، مثل نوع التماس العروض، وخيارات تمديد العقد، ونوع البائع.

واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل عن كثب مع الجهات الشريكة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وعززت تنسيق الشراكات للنهوض بالدعم الانتخابي، والحوار السياسي لتنشيط تنفيذ اتفاق السلام، وللنهوض بالجهود الإنسانية. وبفضل هذا التنسيق المعزز وأوجه التآزر

السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 18).

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لكفالة امتثال المنظمة لأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات العامة فيما يتعلق بالشفافية، تشمل نشر معلومات إضافية في المجال العام عن نتائج عمليات الشراء المنجزة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، وذلك لزيادة الشفافية في عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة وتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 19).

تسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على مواصلة تعميق أنشطة الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للولايات ذات

مع الأطراف الإقليمية الفاعلة وفريق الأمم المتحدة القطري، تتمكن البعثة من إنجاز ولايتها على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك فيما يتعلق بتنشيط الاتفاق، وبدعم الإصلاحات الرئيسية للمؤسسات الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جملة أمور، أشركت البعثة طائفة من الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل إيجاد مخرج من الأزمة عقب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وتثديده بالاتفاق. وقامت البعثة أيضاً، بالتعاون مع الأطراف الإقليمية الفاعلة الأخرى، بمواءمة دعمها لخريطة الطريق المشتركة التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل المساهمة في تنشيط الاتفاق.

إن الأنشطة البرنامجية التي تنفذها البعثة ترتبط جميعها ارتباطاً مباشراً بولاية البعثة، وهي تسهم في نجاح تنفيذ الولاية العامة للبعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتمحور الأنشطة المقررة حول عناصر رئيسية للولاية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وحقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم للمحكمة الجنائية الخاصة؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والمصالحة على الصعيد المحلي؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية؛ وإعادة بسط سلطة الدولة. وللأنشطة البرنامجية أهمية حاسمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وبالتالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة. ومما تشمله الأنشطة البرنامجية المقترحة للفترة 2023/2022، أحكام لدعم تعزيز المسؤولية الوطنية عن تحسين حماية المدنيين، والحوار، والمصالحة، وتسوية النزاعات، بما في ذلك على المستوى المحلي، فضلاً عن برنامج للتكيف السياسي، والتفاوض وبناء القدرات، وتنظيم دورات بشأن التخفيف من حدة النزاعات في مناطق التوتر الرئيسية بين المجتمعات المحلية. وتهدف الأنشطة البرنامجية أيضاً إلى دعم بعض العناصر الرئيسية لاتفاق السلام في مجالات العدالة الانتقالية من خلال دعم مكرس للمحكمة الجنائية الخاصة، واللجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وهما مكوّنان رئيسيان لتسوية النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل.

تواصل البعثة تعزيز الإبلاغ عن الأموال البرنامجية ورصدها وتقييمها والمساءلة عنها. وذلك يشمل مواصلة تعزيز نظم الرصد والتقييم للبرامج، والإبلاغ المالي، وللتتسيق المتعلق بالأموال. ويقدم الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد أيضاً الدعم في الرقابة على الأنشطة

الصلة بالموضوع، وعلى تقديم معلومات عن هذا التفاعل المعمق في سياق تقريره المقبل (الفقرة 20).

تشدد على المساهمة المهمة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، بما في ذلك لمنع نشوب النزاعات وحلها، وعلى أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات البعثة (الفقرة 21).

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، انسجاماً مع التوجيهات ذات الصلة بهذا الموضوع وفي ظل مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية التي اضطلعت بها

البرنامجية وآثارها. وترد تفاصيل الأنشطة البرنامجية المقترحة للبعثة للفترة 2023/2022 في الفرع الثاني - طاء من هذا التقرير.

البعثة، تشمل إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وارتباطها بالولايات، والكيانات المنفذة، واضطلاع البعثة بالرقابة اللازمة (الفقرة 22).

ينصب التركيز على الدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في تنفيذ ولاية البعثة، من خلال المعدل العالي لاستخدام الموارد المالية للفترة 2021/2020 والفترات السابقة. وتنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة هو أولوية عليا لدى قيادة البعثة، نظرا لأنه يبيسر تهيئة بيئة تمكينية ومواتية، مما يساعد البعثة على تنفيذ ولايتها بفعالية. وذلك يتحقق من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجعة الأخيرة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما ما يلي: (أ) الرصد الدقيق لمختلف مراحل الموافقة والتنفيذ للمشاريع السريعة الأثر التي يتم الدخول فيها وإدارتها من خلال قاعدة بيانات، والإبلاغ التفصيلي بشأن تلك المشاريع؛ (ب) المرونة في تخصيص الموارد المالية لمختلف الأقسام المسؤولة عن تنفيذ المشاريع والسماح بإعادة تخصيص الموارد المالية على أساس الأداء.

تؤكد من جديد أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلم كذلك بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع هذه المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 23).

ستقتصر استعانة البعثة بخبراء استشاريين خارجيين، خلال الفترة 2023/2022، بشكل صارم، على الحد الأدنى اللازم لتنفيذ الولاية. وفي هذا الصدد، تعترم البعثة بناء واستخدام قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل. وستمكن الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية للفترة 2023/2022 البعثة من التعاقد مع خبراء استشاريين للاضطلاع بمهام معينة محدودة زمنيا وتتطلب خبرة معينة غير متوفرة لدى البعثة. وستمكن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين البعثة أيضا من إجراء تقييم عادل ونزيه لعدد من مجالات عملها ابتغاء تحسين قدرتها على إنجاز ولايتها وتنفيذها.

تكرر التأكيد على أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة 24).

إن حماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة من المهام ذات الأولوية الموكلة إلى البعثة. وبناء عليه، ستواصل البعثة إعطاء الأولوية لتحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، وفي الوقت نفسه، ستواصل دعم الحكومة في تعزيز تواجدتها في المناطق التي يمكن فيها الحد من العنف بدرجة كبيرة، وكذلك تعزيز حماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة. وبينما تواصل البعثة تنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين، بسبل منها النشر السريع للأفراد النظاميين الإضافيين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره

تشدد على أهمية إعطاء الأولوية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن حماية الأنشطة المدنية، في سياق الأوضاع الأمنية الصعبة، وتطلب أن يتم تزويد جميع بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة، بما يشمل حماية المدنيين حيثما صدر تكليف بذلك (الفقرة 25).

2566 (2021)، فإنها ستواصل أيضا دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة قدراتها، وفي تولي قدر أكبر من المسؤولية لحماية المدنيين.

وستظل حماية أفراد الأمم المتحدة وأصولها أولوية بالنسبة للبعثة، وستتم وفقا لقرارات المسؤول المكلف بالتشاور مع فريق إدارة الأمن بشأن الإجراءات، والأمن المادي، والتدريب، والمعدات، وبالاعتماد على العنصرين العسكري والشرطي للحماية.

من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الأخطار التي تتهدد أفراد الأمم المتحدة، واصلت البعثة تنفيذ التوصيات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتحسين أمن حفظة السلام، بما في ذلك بذل الجهود لتعزيز الأداء العملي وتحسين واجب العناية في حالات الحوادث التي تنطوي على صدمات أو إصابات أو مرض من خلال توفير خدمات طبية كافية في بيئة آمنة ومأمونة، وتحسين النفاذية والاستجابة، وخاصة فيما يتعلق بإجلاء الضحايا. وعززت البعثة أيضا الإجراءات التي تقوم بها من أجل دعوة السلطات الوطنية إلى التصديق على الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها كغفلة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

اتخذت البعثة تدابير لكفالة شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وهي تركز حاليا على ملء الوظائف الشاغرة بموظفين من البعثات التي يجري تقليص حجمها أو إغلاقها. واستعرضت البعثة الوظائف الثابتة والمؤقتة في ملاك موظفيها المعتمد التي ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهرا، وترد مبررات الاحتفاظ بها في المعلومات التكميلية لهذا التقرير. ويتضمن مقترح الميزانية طلبا لإعادة انتداب وظيفتين اثنتين حُدِّدتا خلال عملية الاستعراض، لاستخدامهما في المسؤوليات التي ستعزز تنفيذ ولاية البعثة بمزيد من الكفاءة.

لا تزال البعثة تواجه تحديات في تحديد المهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل المحلية. وغالبا ما يعاد نشر إعلانات الوظائف الشاغرة لموظفين وطنيين عدة مرات قبل العثور على مرشحين يستوفون المؤهلات المطلوبة وتعيينهم، مما يتسبب في تأخير عملية التوظيف. وعلى الرغم من هذه التحديات، ستواصل البعثة بذل الجهود لتعيين موظفين وطنيين، عند توفر المؤهلات المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة المتكاملة، من خلال خلية التدريب المتكاملة للبعثة، باستحداث خطة طويلة الأجل لتحديد وتلبية احتياجات بناء القدرات

تسلّم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتشدّد من جديد على أهمية تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات بطريقة متكاملة، تشمل تعزيز التدريب وبناء القدرات، ووضع خطط حماية القوات لمعسكرات الأمم المتحدة والإمام بالحالة، وتطلب إلى الأمين العام والحكومات المضيفة الوفاء بمسؤولياتهم المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن ذلك في تقريره المقبل، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في هذا الصدد (الفقرة 26).

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف الشاغرة منذ 24 شهرا أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبلة إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح للحاجة إليها، وإما إلغائها (الفقرة 27).

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الخيارات المتاحة لزيادة الاعتماد على الجهات الوطنية في أداء الوظائف عند صياغة مشاريع الميزانيات، بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها (الفقرة 28).

لموظفيها الوطنيين الحاليين. وستواصل البعثة رصد الحالة في سوق العمل المحلية، وستتظر في تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في المستقبل، إذا سمحت الظروف بذلك.

ستواصل البعثة جهودها لضمان تمثيل جغرافي أوسع ومنصف ضمن قوتها العاملة. ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت القوى العاملة المدنية في البعثة المتكاملة مؤلفة من 635 موظفا دوليا، بما في ذلك 49 وظيفة مؤقتة عامة، تمثل 95 دولة، ومجموعات إقليمية مختلفة.

تغطي الأمانة العامة الأولوية للمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، وتبذل قصارى جهدها لضمان تسوية جميع تلك المطالبات، في أقرب وقت ممكن، دون أن يتجاوز ذلك 90 يوما من تاريخ تقديم المطالبة واستلام جميع الوثائق الداعمة لها.

يستخدم النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء مؤشرات كمية ونوعية لتقييم التقدم المحرز نحو إنجاز المهام المقررة على مستويين اثنين، هما: (أ) التغيير المنشود في سلوك الجهات صاحبة المصلحة التي تعتبر أساسية لتنفيذ ولاية البعثة، أو في مواقف تلك الجهات، أو معارفها، أو مراكزها، أو قدراتها؛ (ب) تحقق التغيير المنشود على المستوى الاستراتيجي، مثل تحقق تحسّن على صعيد الحالة الأمنية، أو على صعيد تقيّد الأطراف باتفاق للسلام أو تنفيذها له. وتشكل البيانات الخاضعة لهذه المؤشرات الأساس لإجراء تقييمات متعمقة لأثر البعثة وأدائها وتحديد النجاحات والعقبات، بما في ذلك ما هو خارج نطاق نفوذ البعثة. وهذه التقييمات تُستخدم بدورها في توجيه تخطيط البعثة وصل نواتج البعثة ومؤشرات إنجازها. ومع استخدام نتائج النظام، بشكل مطّرد، لإثراء تخطيط البعثة ووضع أطر الميزنة القائمة على النتائج، سيزيد استخدام مؤشرات الأداء والأثر والتحليلات القائمة على البيانات للاسترشاد بها في أطر الميزنة القائمة على النتائج. واستندت البعثة المتكاملة أيضا إلى البيانات والتحليلات المركزية في النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء من أجل تقديم تقاريرها عن فترة الميزانية 2021/2020، وهو ما ساعد على إثبات ما كان من أثر للموارد في المجالات التي صدر بها تكليف.

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود المتواصلة التي يبذلها لضمان التوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة، وكذلك لضمان التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب في الأمانة العامة، بما في ذلك رتب المديرين والرتب الأعلى، وتطلب إليه أن يبلغها في تقريره الاستعراضي العام المقبل بما تم في هذا الشأن (الفقرة 29).

تعرب عن بالغ قلقها إزاء التأخير في تسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يقوم بتسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز بأسرع ما يمكن، على ألا يتجاوز ذلك ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم المطالبة (الفقرة 30).

تلاحظ العملية الجارية لوضع مؤشرات الأداء القائمة على الأثر في إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات عن الكيفية التي ستستخدم بها هذه المؤشرات لقياس أداء البعثة للمهام المقررة وأثر تخصيص الموارد على ذلك الأداء، وكذلك الكيفية التي ستسهم بها تلك المؤشرات في تحديد الموارد اللازمة لكل مهمة من المهام المقررة (الفقرة 31).

لقد فُرج من تعميم العمل بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في البعثة في تموز/يوليه 2020. وفي حين يُنفذ النظام بمساهمة خبرات من مختلف عناصر البعثة، فإن وحدة التخطيط الاستراتيجي في مكتب رئيس الموظفين تتولى الإشراف على تنفيذ النظام. ويمكن النظام البعثة حاليا من إجراء تقييمات منتظمة ومتكاملة للتخطيط والأداء من أجل ضمان اتباع نهج منسق في تنفيذ الولاية يُكَيّف ويُعزّز بناء على الأداء السابق، ويكون مستجيبا لتغير السياقات. وتعتزم البعثة في الفترة 2023/2022 إجراء تقييمين اثنين للأداء، بناء على احتياجاتها وعلى تغيرات السياق، وستقوم بتكييف أطرها وعملياتها الخاصة بالميزنة القائمة على النتائج استنادا إلى تلك التقييمات.

وقد ساعد النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء البعثة على تحسين التخطيط المتكامل. وأثرى استخدام بيانات النظام وتحليلاته عمليات صنع القرار والاتصالات والإبلاغ المستندة إلى أدلة. وتسمح تقييمات الأداء الدورية للبعثة بتعديل العمليات بشكل أكثر انتظاما وبمزيد من التنسيق، فضلا عن توجيه البعثة بشأن احتياجاتها من الموارد حيثما كان بمقدور البعثة إحداث أكبر أثر.

ستواصل البعثة تنفيذ الاستراتيجية البيئية من خلال الركائز الخمس للحد من بصمتها البيئية. ففيما يتعلق بركيزة الطاقة، ستواصل البعثة تركيب نظم الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، والاستعاضة التدريجية عن مصابيح الفلورية بالإضاءة بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء (LED)، واقتناء مكيفات هواء موفرة للطاقة. وفيما يتعلق بالنفايات ومياه الصرف الصحي، ستواصل البعثة صيانة 64 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي تعمل بكامل طاقتها في جميع أنحاء البعثة، مما يمكنها من إدارة مياه الصرف الصحي على نحو سليم، والحد من أي مخاطر بيئية محتملة. وستواصل البعثة أيضا صيانة وتشغيل مدفن النفايات البلدي في كولونغو. وستواصل أيضا تشجيع تغيير السلوك من خلال حملات توعية بيئية، وأنشطة تدريبية لأفرادها.

ستواصل البعثة استخدام المنصات الافتراضية حيثما كانت فعالة. وإضافة إلى ذلك، ستسترد البعثة التكاليف المرتبطة بالنقل الجوي للأفراد غير التابعين للأمم المتحدة، امتثالا للسياسة العامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الركاب غير التابعين لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، على متن أصول الطيران التي توفرها عمليات الأمم المتحدة للسلام، والصادرة في 12 كانون الثاني/يناير 2022. ولا تُطبق آليات استرداد

تطلب إلى الأمين العام أن يقدّم في تقريره المقبل خطة للعمل بنظام تقييم الأداء الشامل الجديد وتحليله، بما في ذلك ما يتعلق بعلاقة هذا النظام بالتخطيط للبعثات وصياغة ميزانياتها، وذلك لكي يتسنى للجمعية العامة النظر في طلبات الموارد اللازمة للعمل بهذا النظام (الفقرة 32).

تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، انسجاما مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقا للولايات التشريعية، والظروف الخاصة القائمة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة بالموضوع، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي المقبل (الفقرة 33).

تلاحظ أيضا توصيات اللجنة الاستشارية بشأن استخدام المنصات الافتراضية وتدابير استرداد تكاليف نقل أفراد من غير موظفي الأمم المتحدة جواً، وتحث على أن يراعي تنفيذها السياقات المحددة لكل بعثة دون التأثير على تنفيذ الولاية (الفقرة 34).

التكاليف حيثما ثبت أن السفر سيكون دعماً لتنفيذ ولاية عملية السلام. ولا يسمح للأفراد غير التابعين للأمم المتحدة، الذين يُعتبر الغرض من سفرهم إما غير ضروري لأداء مهام رسمية أو لتنفيذ ولاية عملية السلام أو غير ذي صلة بذلك، بالسفر على متن تلك الأصول.

توفر البعثة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات المسيّرة بدون طيار. وقد تلقى الأفراد المسؤولون عنها تدريباً كافياً، ولديهم المؤهلات التقنية اللازمة.

عززت البعثة نظامه الخاص بالمساءلة عن طريق إدماج مهام تنسيق إدارة المخاطر مع مهام الامتثال للمراجعة، وجعلها تحت إشراف رئيس الموظفين. ويتولى رئيس الموظفين الإشراف على التخطيط وإدارة المخاطر والتوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات وإجراءات وحدة مجلس التحقيق، وسيواصل العمل عن كثب مع مكتب مدير دعم البعثة لتحسين إدارة ميزانية المكتب، بالتنسيق مع فريق القيادة العليا من خلال الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد.

وعززت البعثة عمليات رصد الميزانية بمزيد من الرقابة من جانب الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد، الذي يعقد اجتماعات متكررة برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، بشأن الرقابة على الميزانية.

سيواصل تركيز جهود البعثة على تشجيع مشاركة المرأة في عملية السلام من أجل استدامة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما مشاركتها في الحوار الجمهوري الذي اقترحه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى أساس الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعامي 2020 و 2021، ستدعم البعثة أيضاً مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية لعامي 2022 و 2023 من خلال التعبئة الاجتماعية وتوطيد الأمن. وابتغاء تعزيز وصول النساء من ضحايا النزاعات إلى العدالة وجبر الضرر، ستواصل البعثة تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إدراج العنف الجنسي والجنساني في آليات العدالة الانتقالية.

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك الموظفين العاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على ممارسة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات المسيّرة بدون طيار (الفقرة 35).

تشدد على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز إدارة المخاطر والشفافية والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام، وذلك لتيسير تنفيذ الولايات، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقريره المقبل (الفقرة 36).

تبرز أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد أن قيام البعثة بالتنفيذ الكامل لتلك الخطة يمكن أن يساهم في تحقيق السلام المستدام وإيجاد الحلول السياسية (الفقرة 38).

ستُدرج الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها هذه البعثة، فيما يتعلق بمعالجة المسائل المثارة، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تعرب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أُبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ سياسته القائمة على عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات (الفقرة 39).

تؤكد البعثة المتكاملة أن الاحتياجات من الموارد المدرجة في ميزانياتها للفترة 2023/2022 فيما يتصل بنشر عدد إضافي من الأفراد النظاميين تتماشى مع ولايتها.

تشير إلى قرار مجلس الأمن 2566 (2021) المؤرخ 12 آذار/مارس 2021، الذي قرر المجلس بموجبه زيادة القوام المأذون به للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن مقترحاته المدرجة في ميزانية البعثة والمتعلقة بزيادة عمليات النشر تتسق مع ولاية البعثة (الفقرة 40).

عززت البعثة الضوابط الداخلية لكفالة التوصيف والتصنيف المناسبين للنفقات.

تشير أيضاً إلى الفقرة 44 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتشجع الأمين العام على كفالة التأهيل والتصنيف المناسبين للنفقات، ولا سيما فيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية وأنشطة التدريب (الفقرة 41).

إن حماية المدنيين هي إحدى المهام ذات الأولوية الموكلة إلى البعثة. وفي ظل التهديدات الجديدة، مثل التهديدات الناجمة عن استخدام ذخائر متفجرة، تواصل البعثة كفالة اتباع نهج شامل للبعثة بأسرها من أجل التصدي لتلك التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، وذلك عن طريق تنظيم آليات تنسيق أسبوعية لحماية المدنيين على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي، بهدف كفالة قيام تفاعلات فيما بين جميع عناصر البعثة من أجل استجابة منسقة ومتكاملة. وإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة استراتيجية لحماية المدنيين لكي تسترشد بها جميع العناصر في أداء مهامها بفعالية من أجل حماية المدنيين، تتماشى مع ولاية البعثة، ووفقاً لسياسة إدارة عمليات السلام. ولاستباق ومنع الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين، نشرت البعثة أفرقة حماية مشتركة تضم جميع العناصر في الأماكن التي يتعرض فيها المدنيون لخطر التهديد، وذلك من أجل نزع فتيل التوترات، والتوصية بمسارات للعمل. وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع السلطات الوطنية، عززت البعثة أيضاً قدراتها في مجال حماية المدنيين، من خلال زيادة التركيز على الوقاية والردود الاستباقية والمتكاملة على التهديدات البدنية التي يتعرض لها المدنيون. وإضافة إلى ذلك، وفرت اتفاقات السلام المحلية وجهود الوساطة التي يسرتها البعثة المتكاملة لبنات أساسية لعملية السلام

تقر بأهمية دور البعثة في حماية المدنيين، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاتصالات بالعناصر المعنية التابعة للبعثة بهدف مساعدتها على تحقيق مجموعة الأهداف المحددة للبعثة بفعالية، وتشدد أيضاً على أهمية الحرص على تزويدها بالموارد الكافية لتضطلع بفعالية وكفاءة بولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين، بما يتناسب مع زيادة الأفراد النظاميين الذين يتم نشرهم (الفقرة 43).

الوطنية. وبفضل اتباعها هذا النهج الشامل في تنفيذ ولايتها الأساسية في مجال حماية المدنيين، تمكنت من التصدي للتهديدات الحالية والمستجدة، وتحسين حماية المجتمعات المحلية، وتقليص نفوذ الجماعات المسلحة، وخفض أعمال العنف ضد المدنيين في المناطق المستهدفة. وقد ساعد البعثة في ذلك ما طرأ من تحسُّن في معلومات الإنذار المبكر والمعلومات الاستخباراتية وتحديد المخاطر المستجدة.

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

(A/75/822/Add.7)

رُفعت تدريجياً القيود المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19. وتقتصر الاحتياجات المقترحة للفترة 2023/2022 أن الغالبية العظمى من الموظفين سيكونون موجودين في منطقة البعثة ومؤهلين للحصول على الاستحقاقات العادية. وهذا الافتراض يؤيده الاتجاه في الإنفاق الفعلي لتغطية تكاليف الموظفين العامة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار نقص الإنفاق للفترة 2021/2020 والأثر المستمر المرجح لجائحة كوفيد-19، ترى أن الاعتماد المقترح للتكاليف العامة للموظفين للفترة 2022/2021 تحت بند المساعدة المؤقتة العامة الدولية قد لا يكون واقعياً. وتأمل اللجنة أن يقدم مزيد من الإيضاحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وأن تُدرج مبررات مفصلة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 36).

يتمشى نشر منظومات جوية غير مأهولة في البعثة مع توصية الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، الواردة في خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام، بغية الحصول على منظومات تكتيكية من الطائرات غير المأهولة كافية لجمع المعلومات وإرسالها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. وبالنظر إلى المساحة الشاسعة التي يتعين أن تغطيها قوة البعثة، فإن العديد من المنظومات الجوية غير المأهولة المتمركزة في أنحاء مختلفة من البلاد ضرورية للاضطلاع بأنشطة الاستخبارات والرصد والاستطلاع في آن واحد، وتحسين وضوح المعرفة وعمقها بالمعلومات التي تُجمع. والمعلومات الاستخباراتية عن التجمعات والتحرك والمباريس العسكرية، التي تجمع باستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة أثناء العمليات الحرجة، لها أهمية حيوية، ولا سيما حول المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف في جمهورية أفريقيا الوسطى ذات البنى التحتية الضعيفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التهديدات الناجمة

تتفق اللجنة الاستشارية مع توصية مجلس مراجعي الحسابات. وتلاحظ اللجنة أنه بموجب طلب التوريد الحالي في البعثة، لا يطبق خصم مالي إلا في حالة انخفاض اللياقة التشغيلية المتأصلة عن نسبة 90 في المائة، في حين لا يطبق أي خصم على الاستخدام الناقص للمنظومات الجوية غير المأهولة. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم أداء واستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، وتطبيق الدروس المستفادة من الاستخدام الناقص لها، واستعراض الترتيب التعاقدى لتضمينه حكماً ينص على تطبيق خصم في حالة الاستخدام الناقص، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل (انظر A/75/822/Add.6، الفقرة 35؛ و A/75/822/Add.8، الفقرة 34) (الفقرة 49).

عن الذخائر المتفجرة، ولذلك يجعل من المتعذر على الدوريات الوصول إليها.

وتوفر المنظومات الجوية غير المأهولة أدوات عملياتية وتكتيكية أساسية للقوة، وتقلل من المخاطر التي تتعرض لها العمليات الميدانية العسكرية. وهذه المنظومات الجوية هي عوامل مضاعفة للقوة من أجل ضمان الكفاءة في إنجاز ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة وأصولها. وفي ظل تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي أسفر عن مقتل سبعة من حفظة السلام، فإن إمكانية الوصول إلى منظومات جوية غير مأهولة فعالة ستكون مكتملة لنشر العدد الإضافي من الأفراد النظاميين الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

والبعثة ملتزمة بتحقيق هدفها ذي الأولوية في حماية المدنيين بطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، وبالتعاون مع إدارة الدعم العملياتية، تقوم البعثة المتكاملة حالياً باستكشاف إمكانية الحصول على منظومات جوية غير مأهولة من خلال عقد تجاري لضمان التغطية الكاملة لأراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين لا تزال العملية في مرحلة أولية، من المتوقع أن تعالج عملية الشراء مسألة نقص استخدام الطائرات، بما في ذلك إمكانية تطبيق خصم عندما تكون الطائرات غير مستخدمة استخداماً كافياً، دون المساس بقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

ترد تفاصيل أنشطة البعثة البرنامجية المقترحة للفترة 2023/2022 في الفرع ثانياً - طاء من هذا التقرير، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، والواردة في الفقرة 125 (أ).

يرجى الرجوع إلى الرد على الفقرات 13 إلى 15 من قرار الجمعية العامة 298/75 الواردة في الفرع خامساً - ألف من هذا التقرير.

وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك دعم المحكمة الجنائية الخاصة، في سياق مقترح الميزانية المقبل (الفقرة 53).

تدكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة لاحظت بقلق بالغ الخطر الذي يهدد الأرواح والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة كوفيد-19 وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم والحفاظ على استمرارية تنفيذ الجوانب الحيوية من الولاية، بما يشمل حماية المدنيين، والحد من خطر انتشار الفيروس بسبب أنشطة البعثة، وتقديم الدعم حسب الاقتضاء وفي حدود الولايات المأذون بها إلى السلطات الوطنية لمساعدتها، بناءً على طلبها، في مساعي التصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك بالتعاون مع المنسق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد (انظر قرار الجمعية العامة

284/74، الفقرة 15). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات محدّثة عن ذلك في سياق مقترح الميزانية المقبل (الفقرة 58).

من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الأخطار التي تتهدد أفراد الأمم المتحدة، واصلت البعثة تنفيذ التوصيات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتحسين أمن حفظة السلام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الأداء العملياتي وتحسين واجب العناية في حالات الحوادث التي تنطوي على صدمات أو إصابات أو مرض من خلال توفير خدمات طبية كافية في بيئة آمنة ومأمونة وتحسين التفاعلية والاستجابة، وخاصة فيما يتعلق بإجلاء الضحايا. وعززت البعثة أيضا الإجراءات التي تقوم بها من أجل دعوة السلطات الوطنية إلى التصديق على الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها كغفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. وأعطيت الأولوية لوضع خطط وتدريبات وتمارين للدفاع عن المعسكرات، من أجل اختبار الخطط الدفاعية وتحسينها، والتعلم من الدروس المستفادة، وتقيّد القوات بالمبادئ التوجيهية في مجال الحماية.

يرجى الرجوع إلى الرد على الفقرة 33 من القرار 298/75 الوارد في الفرع خامسا - ألف من هذا التقرير.

وتسلم اللجنة الاستشارية بالصعوبة البالغة للبيئة التي تعمل فيها البعثة، وتعرب عن تقديرها لأفراد البعثة في إنجاز الأنشطة التي صدر تكليف بها. وتشيد اللجنة بذكور أفراد البعثة الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام. وتذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة سلّمت بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وأكدت من جديد التزامها بتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميون، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد (المرجع نفسه، الفقرة 22). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات محدّثة عن ذلك في سياق مقترح الميزانية المقبل (الفقرة 60).

تأمل اللجنة الاستشارية أن تبذل البعثة مزيدا من الجهود في مجال الإدارة البيئية وأن تقدم مزيدا من المعلومات عن التقدم المحرز، بما في ذلك النتائج الملموسة والأثر على استهلاك الطاقة من تركيب النظم الشمسية الهجينة التي تعمل بالديزل وغيرها من إجراءات تعزيز الكفاءة، في مقترحات الميزانية المقبلة. وتذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة لاحظت التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات الرامية إلى خفض البصمة البيئية لعمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام أن يعزز التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، بما يتماشى مع ركائزها الخمس ووفق الأوضاع الخاصة بكل بيئة ميدانية وفي ظل الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة (انظر قرار الجمعية العامة 284/74، الفقرة 17) (الفقرة 62).

## المرفق الأول

### التعاريف

#### ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع أولاً):

- **إنشاء وظيفة:** يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة:** يُقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يُقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة:** يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظائف:
  - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يُقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام المؤداة ذات طابع مستمر.
  - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يُقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
  - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

#### باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في

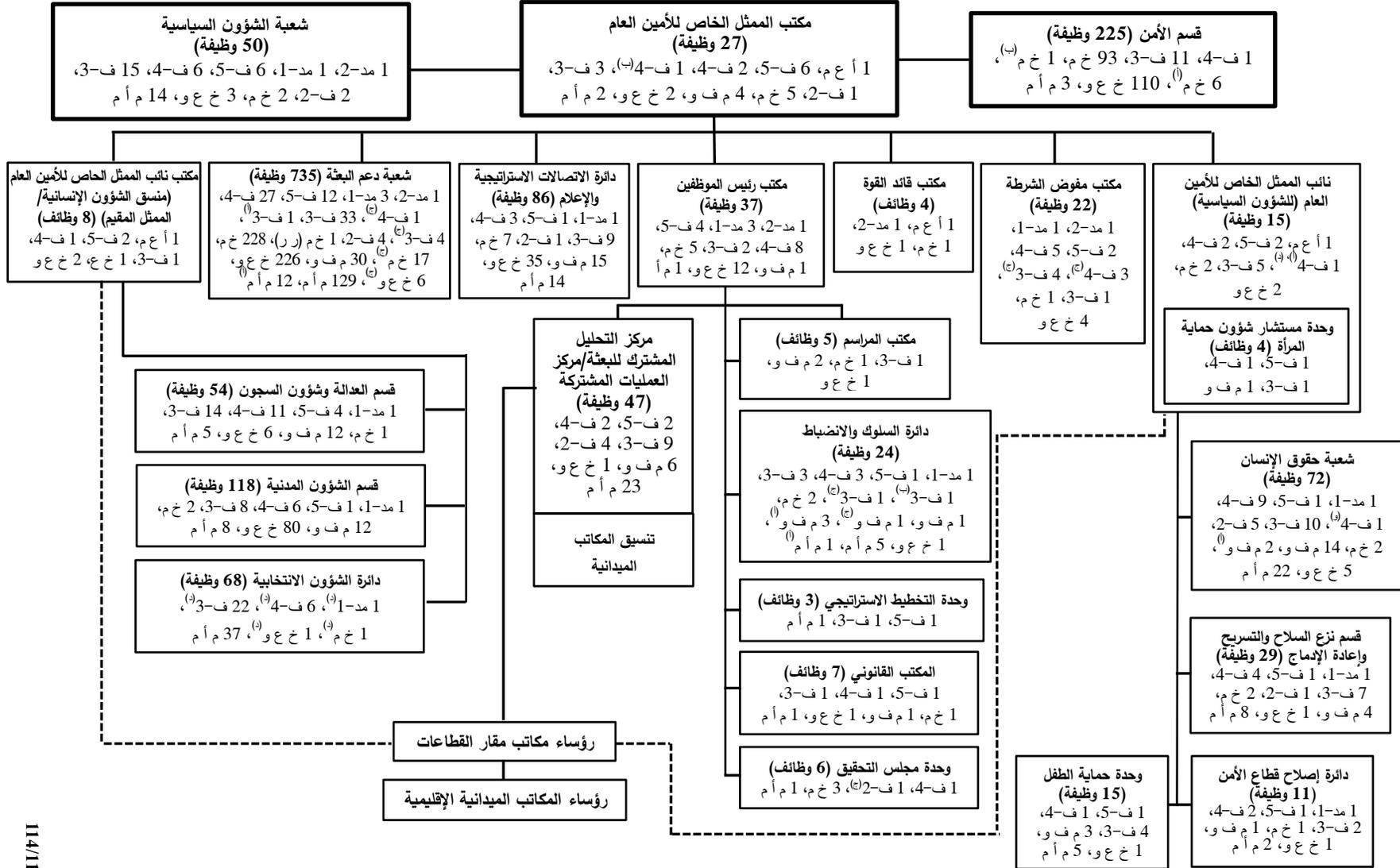
الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **العوامل المتصلة بالولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تقتضيه الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق الناجمة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **العوامل المتصلة بالإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين).

المخططان التنظيميان

ألف - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى



الاختصارات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع، خدمات عامة؛ خ م، خدمات ميدانية؛ خ ع و، خدمات عامة وطنية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ ر، الرتبة الرئيسية؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) أعيد نديها.

(ج) وظيفة محولة.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(هـ) أعيد تصنيفها.

